میکرو فیلم تهیه شد
۱۳۸۶/۴/۲۷
آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب شرح جدید تجرید — کاغذ ورنگی فستقی رنگ

مؤلف متن خواجه نصیر الدین طوسی — محشی

شارح علاء الدین علی قوشچی — مترجم

تاریخ تحریر سده ۱۳ ق — نوع خط نستعلیق — تعداد سطر ۱۶

جزء کتب کلام — زبان عربی — عدد اوراق ۲۱۵

طول — عرض — شماره عمومی ۲۴۰۲۹

وقفی / خریداری: کتابخانه رضوی توسط سید ... الهی — تاریخ — وقف / خریداری

ملاحظات ضمیمه گذاری در جوهر و عرض
جلد تیماج مشکی السقاطی

۲۱۹

٢١٧ ورق

[illegible]

ربه ... بما لم يكن به ليعطيه
لم يكن للخطر داعية

الطلب والوجدان توأمان

والمراد بالبعض ... [illegible]
... والمراد بالانتهاء ... [illegible]
... [illegible]

خصلتها ... مرفوع الا بتداء ...

والاصل الكليب ... [illegible]
... والاصابع ... [illegible]
فالكوفة مصاحبة للاكف ... [illegible]
بالجمع وقيل هذا مقلوب والاصل ... [illegible]
الاكف بالاصابع ... [illegible]

التقابل على اربعة اقسام التضادي والتضائفي والعدم والملكة
والايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين اما وجوديان او احدهما
وجودي والآخر عدمي فان كان وجوديين وامكن تعقل احدهما
بدون الآخر فهما متضادان كالسواد والبياض وان لم يمكن تعقل احدهما مع الذهول
عن الآخر فهما متضائفان كالابوة والبنوة وان كان احد المتقابلين وجوديا والآخر عدميا
واعتبر كون الموضوع متصفا للاتصاف بالوجودي بحسب شخصه كالعمى والبصر بالنسبة الى شخص الانسان او نوعه كعدم
اللحية عن المرءة او جنسه كعدم البصر عن العقرب فهما عدم وملكة حقيقيين وان اعتبر كون الموضوع متصفا بالامر
الوجودي وقت يكون الصافة لهما عدم وملكة مشهوران كعدم اللحية عن الانسان في زمان نشأة اللحية وان لم يعتبر الموضوع
متصفا شخصه والانوعه ولا جنسه للتقابل ايجابا وسلبا كقولك زيد بصير وزيد ليس ببصير منه سلمه الدراق

تاريخ ولادت نور چشم
الاستيد محمد رضا
النقي
حاجي عمران
المنزول المكتوم في وجده ١٢٥٣
تاريخ ولادت نور چشم
الكثير احمد ابن الامير محمد

وقف ... حاج شیخ حسن سلطانی
... حوزه علمیه مشهد مقدس

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المقصد الثاني في الجواهر والاعراض وفيه فصول الاول في الجواهر قدم
مباحثها على مباحث الاعراض لان وجود العرض يتوقف على وجود الجواهر
فناسب ذلك ان يقدم بيان احوالها على بيان احوال العرض ومنهم من قدم
مباحث الاعراض نظرا الى انه قد يستدل باحوال بعض الاعراض على احوال بعض
الجواهر كما يستدل باحوال الحركة والسكون على حدوث الاجسام وبقطع
المسافة المتناهية في زمان متناه على عدم تركبها من الجواهر الافراد الغير المتناهية
الى غير ذلك مما يطلع عليه بالتتبع لمباحث الجواهر وايضا هذا بابا
تعريف الجسم الطبيعي لا يمكن الا بمعرفة البعد والزاوية والقائمة الممكن
اما ان يكون موجودا في الموضوع وهو المحل المتقوم بنفسه والمراد بالكون
في الموضوع هو الحلول فيه اي الاختصاص الناعت وهو العرض او لا يكون
او لا يحل في الموضوع وذلك اما بان لا يحل اصلا او يحل لكن لا في
موضوع وهو الجوهر فخرج الواجب عن تعريف الجوهر من حيث المقسم هو
الممكن قالوا وكذلك اذا جعل المقسم هو الموجود مطلقا كما وقع في عبارة
الامام لان تعريف الجوهر هو الموجود لا في الموضوع ومعناه ماهية
اذا وجدت كانت لا في موضوع وليس للواجب ماهية ووجود زايد عليها

والعرض ... المحل ... الحال ... بنفسه
والمراد بان يكون الكون ... اختصاص الناعت
وجوده في حد ذاته بلا ... فانه ليس كذلك ...

وههنا اما مفارق عن المادة اعني المحل المتقوم بالحال في ذاته وفعله اي لا يحتاج في ذاته وفعله الى المادة وهو العقل او مفارق عن المادة في ذاته دون فعله وهو النفس او مقارن للمادة فاما ان يكون محلا لجوهر آخر وهو المادة او في جعل المادة من اقسام المقارن للمادة نوع حزازة فالاولى ان يقال او غير مفارق بدل قوله او مقارن وكذا في استعمال المادة قبل ان يخرج من التقسيم فالاولى ان يأخذ تقسيم الجوهر الى المفارق وغير من تقسيم الى المادة والصورة او يكون حالا في جوهر آخر وهو الصورة او ما يتركب منهما اي من الجوهرين من الحال والمحل وهو الجسم قال الامام لا بد من الدلالة على ان الجوهر المركب من الجوهرين الحال والمحل هو الجسم فانه لا استبعاد في وجود جوهر غير جسماني يكون مركبا من جوهرين يكون احدهما حالا في الآخر مقوما له ثم اورد تقسيما آخر لا يرد عليه هذا الاشكال وهو ان الممكن اما ان يكون حالا في شيء او لا يكون والاول اما ان يكون سببا لوجود محله وهو الصورة او لا يكون وهو العرض والثاني اما ان يكون متحيزا وهو الجسم او جزء منه وهو الهيولى او لا متحيزا ولا جزء منه وهو اما ان يكون مدبرا للجسم وهو النفس او جزء منه او لا مدبرا ولا جزء منه وهو العقل او جزءه والموضوع والمحل يتعاكسان وجودا وعدما في العموم والخصوص فقد ظهر مما ذكرنا ان الموضوع اخص مطلقا من المحل لما مر من انه المحل المستغني عن الحال والمحل قد يكون محتاجا الى ما حل فيه كالمادة وقد بين في ان نقيض الاخص مطلقا اعم مطلقا وكذا الحال والعرض فقد مر ان العرض سوا الحال في الموضع والحال قد يكون لا في موضوع

كما الصورة

٢

كما الصورة فالحال اعم مطلقا من العرض وبين الموضوعين مباينة لان الموضوع هو المحل المتقوم بنفسه والعرض لا يكون متقوما بنفسه ويصدق العرض على المحل والحال جزئيا لا كليا فانه يصدق بعض المحل عرض كالحركة فانها محل للسرعة والبطء وليس يصدق كل ما هو محل فهو عرض لان محل ما هو جوهر وكذا يصدق كل حال فهو عرض لمكان الصورة ويظهر من ذلك ان الجوهر ايضا يصدق على المحل والحال جزئيا لا كليا والجوهرية والعرضية من ثواني المعقولات لتوقف نسبة احديهما على وسط واختلاف الانواع الا وجه بالاولوية والمعقول منهما انه اكه عرض خلف العلماء في ان الجوهر هل هو جنس لما تحته ام لا واختار المصنف انه ليس بجنس لما تحته من الجواهر كما ان العرض ليس بجنس لما تحته من الاعراض واحتج على ذلك بوجوه الاول ان الجوهر والعرض يتوقف نسبتهما الى ما تحتهما الى اوساط لا يكون محمولين على ما تحتهما الا بوسط فانا نحتاج في اثبات جوهرية النفوس الناطقة والصورة الحالة في الاجسام الى نظر واستدلال ولذلك اختلف فيه فزعم بعضهم انهما من قبيل الاعراض وكذا في اثبات عرضية المقادير والاضواء والالوان يحتاج الى الاستدلال فلا يكون شيء من الجوهر والعرض جنسا لما تحته لان ذاتي الشيء كما مر بانه يكون بين الثبوت لذلك الشيء ورد بان ذاتي الشيء انما يكون بين الثبوت له اذا كان ذلك الشيء متصورا بالكنه ولا نسلم ان ما ذكر من الامثلة قد تصور فيها الماهية بكنهها بل متصور من النفس

بكل جزئين متجاورين منها تاليف واحد اما الاول فلان صعوبة الانفكاك
بين اجزاء الجسم المؤلف لابد لها من رابطة يصعب التفكيك وذلك هو
التاليف وليس قائما باحدهما فقط والا لم يوجب صعوبة الانفكاك بينهما بل
لكل واحد منهما فيكون وحدة المحل الحال فيهما موجبة لتعذر الانفكاك بينهما و
واجيب عنه بانه مبني على تركيب الجسم من الجواهر المفردة وهو ممنوع وعلى تقدير تسليمه
جاز ان يحال صعوبة الانفكاك على الصانع الفاعل المختار لا الى عرض واحد
قائم بكل منهما يسمى تاليفا واما الثاني فلانه لو قام باكثر من جزئين كالثلثة مثلا
لانعدم بانعدام احد الاجزاء ضرورة انعدام الحال بانعدام المحل الذي هو جميع
الاجزاء واللازم باطل ضرورة بقاء التاليف فيما بين جزئين الاخرين ورد بانا لا نسلم ان التاليف
القائم بالثلثة مثلا لم لا يجوز ان ينعدم ذلك ويحدث هذا ان قيل قيام العرض
الواحد بالكثير مما قال به الفلاسفة كالوحدة بالعشرة الواحدة والتثليث بمجموع اجزاء
زيد قلنا المتنازع فيه هو ان يكون بسطح والجبهة ببنية متجزية الى اعضاء و
والقيام بمجموع اجزاء زيد قلنا المتنازع فيه هو ان يكون العرض الواحد القائم بمحل
هو بعينه القائم بالمحل الآخر لا ان يكون العرض الواحد قائما بمجموع الشيئين صار
بالاجتماع محلا واحدا له كما في هذه الصورة وبما ذكرنا يظهر جواب آخر من قول ابي هاشم
واما الانقسام فقد يستلزم من الجانبين اي انقسام المحل لا يستلزم انقسام الحال

الحال ايضا ولذلك

5

الحال ولذلك انقسام الحال ايضا لا يستلزم انقسام المحل والانقسام قسمان احدهما
الانقسام الى اجزاء متباينة في الوضع اي اجزاء يصح ان يقال في كل منها اين هو من صاحبه
ويسمى اجزاء مقدارية وثانيهما الانقسام الى اجزاء غير متباينة في الوضع سواء كانت خارجية
كالهيولى والصورة او عقلية كالجنس والفصل وظاهر ان القسم الثاني من الانقسام غير
مستلزم من الجانبين واما القسم الاول فظاهر ايضا ان انقسام الحال بهذا الانقسام يوجب
انقسام المحل البتة اذ انقسام السواد مثلا الى اجزاء مقدارية يوجب انقسام الجسم الى الاجزاء
كذلك وكيف لا وكل جزء منه انما يختص في الجزء الآخر من محله واما انقسام المحل
فهل يستلزم انقسام الحال فمنهم من حكم بالاستلزام مطلقا وزعم ان الحال في محل
منقسم الى اجزاء متباينة في الوضع ان كان حاصلا بتمامه في كل واحد من تلك الاجزاء
في محل واحد منها فقط كان محله ذلك الواحد دون المجموع وهو خلاف المفروض وان كان
حاصلا بتمامه في كل واحد من تلك الاجزاء كان الواحد بالشخص حالا في محال متعددة
وقد ظهر بطلانه وان لم يوجد شيء من ذلك الحال في شيء من تلك الاجزاء اصلا لم يكن
ذلك الحال حالا في ذلك المحل بالضرورة وان وجد في كل واحد من تلك الاجزاء بعض
من ذلك الحال كان منقسما الى اجزاء متباينة في الوضع كالمحل ومنهم من فصل
وقال ان الحال في منقسم كذلك ان حل فيه من حيث ذاته المنقسمة لزم انقسامه

على حسب انقسام المحل كالحال السواد الحال في ذات الجسم يسمى حلوليه فيه حلولا سريانيا
وان حل فيه لا من حيث ذاته المنقسمة بل من حيث هو عند منقسم لم يلزم انقسامه وكان
حلوله فيه حلولا غير سريانيا واستدل على ذلك بان الوحدة حالة في محلها قطعا وكذا
النقطة في الخط والخط في سطح والسطح في الجسم وشيء منها ليس منقسما بانقسام
محله وكذا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محله وليست منقسمة بانقسامها
اذ لا يمكن ان يقع في كل جزء من الاب جزء من الابوة فقد ثبت ان الحلول في المنقسم لا يوجب
انقسامه اذا لم يكن سريانيا وان الحكم بان الحال اذا لم يوجد شيء منه في شيء من اجزاء
المحل استحال حلوله في ذلك المحل ليس بديهيا لجواز ان يكون الحال حالا في المجموع من حيث
هو مجموع ولا يكون شيء منها حالا في شيء من اجزاء ذلك المجموع كما في الصورة المذكورة
لكن الامام في الملخص ادعى بداهة ذلك الحكم ومنع كون الوحدة والنقطة والاضافات
امورا موجودة في الخارج اقول بان البديهية لا تفرق في ذلك بين الامور الموجودة
في الخارج والاعتبارية الموجودة في نفس الامر فكما جاز الاعتباري ان يشغل كل المحل لا بطريق
لا بطريق السريان جاز في الخارجي ايضا كذلك لكن يرد انا اذا قطعنا من جسم مستدير
متلاقطعة من جانب قاعدة لزم ان ينعدم النقطة التي على دائرة لانعدام محله
الذي هو مجموع المخروط ويحدث نقطة اخرى وكذا اذا قطعنا جسما مكعبا فيما بين
سطحيه الاعلى والاسفل لزم ان ينعدم سطحاه مع خطوطهما ونقاطهما ويحدث
سطحان

سطحان آخران مع الخطوط والنقاط لكن بديهية تشهد بان تلك الاطراف
باقية على حالها ولا تأبد لذلك القطع في وجودها وعدمها لا يقال هذه الاطراف
امورا اعتبارية لا يتصور فيها وجود وانعدام لانا نقول لو سلمنا انها اعتبارية
فليست من الاعتبارات التي في نفس الامر ومثل هذا الاعتبار بان يتصور فيها
الكون بعد ان لم يكن كالعمى فانه يحدث في الشخص بعد ان لم يكن اعمى والموضوع
من جملة المشخصات لها اي العرض يحتاج في تشخصه الى موضوعه لوجهين الاول
انه لو لم يكن محتاجا اليه لكان مستغنيا عنه في تشخصه وهو مستغني عنه في الوجود واما
لانه مكتف عنه بموجده او لان التشخص مفتقر الى الوجود فلو افتقر العرض الى الموضوع
في وجوده لزم افتقاره اليه في تشخصه ايضا بالواسطة والمستغني عنه المحل في الوجود
والتشخص لا يكون مفتقرا اليه ولا يكون عرضا هف اقول فيه نظر لانا لا نم استغناءه عنه
في الوجود قوله لانه مكتف عنه بموجدة قلنا ان اردت ان الفاعل يستفيد بوجدة
من غير حاجة الى الموضوع فذلك اول المسئلة وان اردت انه يستفيد الوجود
من الفاعل لا منه فذلك لا يفيدنا لان الاحتياج اعم من الاستفادة وايضا قوله لان
التشخص مفتقر الى الوجود ثم فانهما متلازمان من غير افتقار لاحدهما الى الاخر الثاني
ان تشخص العرض ليس لمهيته ولا للوازمها والا لانحصر نوعه في شخصه ولا لما يحل فيه
والا لدار لان تشبه حلوله في العرض متوقف على تشخصه ولا المنفصل لا يكون حالا
لدار
لاولا لدار

اذا افتقر التشخص الى الوجود
وافتقر الوجود الى الموضوع يلزم
افتقار التشخص الى الموضوع

فيه الترديد لانه يكون العرض مستغنيا عن الموضوع في الوجود
التعريف
ولو كان محتاجا اليه في تشخصه
وهو باطل لانه خلاف الواقع

فيه ولا محلا له لان نسبته الى جميع افراد الماهية على السوية فلكونه علة لتشخص
هذا الفرد دون غيره ترجيح بلا مرجح فلتشخصه لمحله فان قيل يجوز ان يكون للامر
حال في محله قلنا ننقل الكلام الى علة تشخص ذلك الامر ويرجع اخذ
الامر الى المحل دفعا للدور والتسلسل واقول لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
في محل العرض على سبيل التعاقب امور غير متناهية يكون كل سابق علة معدة لتشخص
لاحق ومثل هذا التسلسل جائز عند الحكماء فالاولى ان يقال يكون المحل علة لتشخص العرض
اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة ما يحل فيه واقول يمكن الجواب بانا لا نم
ان تشخص العرض لو كان بما يحل فيه لزم الدور وقوله لان حلوله في العرض يتوقف
على تشخصه قلنا مسلم لكن تشخص العرض ليس متوقفا على حلول ما يحل فيه بل على ذاته
كما ان حلول الصورة في الهيولى وتشخصها على وجودها ووجودها متوقف على ذات
الصورة لا على حلولها ولا محذور في ذلك ولو سلم نقول انه دور معية كما حقق في موضعه والضا
لا نم ان نسبة المنفصل الى الكل على السواء لجواز ان يكون له نسبة خاصة الى هذا
المعين خاصة سيما اذا كان الفاعل مختارا وايضا هذا الدليل لا يطرد في عرض
ينحصر نوعه في شخصه واذا ثبت ان الموضوع من جملة مشخصات العرض
ثبت ان العرض لا يصح عليه الانتقال لانه اذا كان الموضوع مشخصا له يكون
محتاجا الى موضوع متشخص لان المبهم لا يكون موجودا في الخارج وما لا يكون كذلك

لا يفيد وجود

سوقف

لا يفيد وجودا متشخصا خارجا فالعرض اذن لا يتحقق وجوده الا في الموضوع بعينه فلو انتقل عنه
انتفى هذا الموضوع المعين وانتفى بانتفائه العرض ايضا ضرورة انتفاء المحتاج عند
انتفاء المحتاج اليه اقول فيه نظر لانه يجوز ان يكون موضوعات متعددة كل واحد
منها لذاته يوجب تشخص العرض الواحد فاذا زال احدها بزوال سببه وحصل الاخر
بحصول سببه بقي تشخصه بالثاني فلم ينعدم ولا يكون المتشخص هاهنا امرا مبهما
بل كل واحد من المعينات فان اجيب بانه يستلزم توارد علل مستقلة على معلول
واحد شخصي قلنا قد عرفت ان الدليل انما قام على امتناع تواردها على سبيل الاجتماع
دون التبادل وايضا لو تم هذا الدليل لدل على ان الجسم لا يصح عليه الانتقال من

حيث بدل

حيز معين كان فيه الى حيز معين آخر لانا نقول الجسم محتاج الى الحيز والحيز المبهم
لا وجود له في الخارج فيكون محتاجا الى حيز متشخص فالجسم لا يتحقق وجوده الا في
حيز معين فاذا انتقل عنه انتفى هذا الحيز المعين وانتفى بانتفائه لا يبقى حاجة
الجسم الى الحيز انما هي في حال من احواله اعني التحيز لا في وجوده وفي تشخصه فلو انتفى
الحيز المعين انتفى تحيزه المعين لا وجوده او تشخصه كما في العرض لانا نقول بانه
طريق عدم فيه ان الجسم لا يحتاج في وجوده ولا في تشخصه الى الحيز مع انه لا يتصور
وجوده المتشخص الا في حيز ما كما ان العرض لا يتصور وجوده المتشخص الا في موضوع ما
وما ذكرتم من ان الجسم يحتاج في تحيزه الى الحيز فمثل هذا الاحتمال في العرض ايضا فانه

علي انه قد يقال ان وجود العرض بل فقط
يحتاج الجسم الى الحيز

يجوز ان يكون امتناع انفكاك العرض من الموضوع لاحتياجه اليه في عرضيته التي
هي لوازم وجوده في عينه من اللوازم لا في وجوده او تشخصه وما ذكره من الدليل على
على ان الموضوع مشخص للعرض قائم بعينه في ان الحيز مشخص للجسم وما يرد
عليه مشترك فالفرق المذكور تحكم ويمكن الجواب اما عن النقض فانهم زعموا ان
الموضوع المعين مشخص للعرض ولا يمكن ان يدعى ان الحيز المعين مشخص
للجسم لانا نشاهد ان الجسم المشخص قد يفارقه مكانا الى آخر مع انه ذلك
الموجود مشخص بعينه ولا يكون الجسم المشخص محتاجا في وجوده ولا في تشخصه
الى مكان معين وجريان دليلهم في الحيز ثم فان دليلهم في الحيز ينتقض با
ختيار ان التشخص الجسم بمادته واما عن المنع فبان المراد بالمشخص اعراض
مكتنفة بالشخص او امور متعلقة بها يحصل منها في الذهن صورة جزئية مطابقة
للشخص نسبتها الى الشخص نسبة الفصل الى النوع يسمى تشخصا وقد مر ذلك
في بحث التشخص ولا شك ان الصورة الجزئية انما يحصل من امر مشخص جزئي
ولا يمكن ان يحصل تلك الصورة الجزئية من جزئي آخر فاذا انتفى ذلك الجزئي
الذي حصل منه التشخص انتفى التشخص وانتفى بانتفائه الشخص واختلف
في ان العرض هل يمكن ان يقوم بالعرض ام لا فالمتكلمون على انه ممتنع والحكماء
على انه جايز

على انه جائز بل واقع واختاره المصنف مذهب الحكماء فقال وقد يفتقر الحال الى المحل بتوسط
كالسرعة والبطوء فانهما يحلان اولا في الحركة وبتوسطها يحلان في الجسم وكالخشونة
والملاسة فانهما عرضان من مقولة الكيف حالان في السطح الحال في الجسم وكالاستقامة
والاستدارة والانحناء فانها اعراض قائمة بالمقادير القائمة بالجسم وكالنقطة فانها عرض قائم
بالخط وكالخط فانه عرض قائم بالسطح بمعنى ان ذا النقطة هو الخط وذا الخط هو السطح
لا الجسم واجاب المتكلمون بان مثل النقطة والخط والسطح عدمي ولو سلم ففي الجوهر لا الاعراض
ومثل الخشونة والملاسة والاستقامة والاستدارة والانحناء على تقدير كونه وجوديا انما
يقوم بالجسم والسرعة والبطوء ليس عرضين زائدين على الحركة فانهما بل الحركة
امر ممتد يتخلله سكنات اقل او اكثر باعتبارها يسمى سريعة وبطيئة ولو سلم ان البطوء
ليس بتخلل السكنات فطبقات الحركات انواع مختلفة والسرعة والبطوء عائدان الى
الذاتيات دون العرضيات او هما من الاعتبارات اللاحقة للحركة بحسب الاضافة
الى حركة اخرى يقطع المسافة المعينة في زمان اقل او اكثر ولهذا يختلف باختلاف
في الاضافة فيكون السريعة بطيئة بالنسبة الى الاسرع وبالجملة فليس هناك عرض
هو الحركة واخرى هو السرعة والبطوء واستدلوا على امتناعه بوجهين الاول
معنى قيام العرض بالمحل انه تابع له في التحيز فما يقوم به العرض يجب ان يكون متحيزا بالذات
له ليصح كون الشيء تبعا له في التحيز والمتحيز بالذات ليس الا الجوهر بالذات الثاني

انه لو اقام عرض بعرض فلا بد بالآخرة من الجوهر ينتهي اليه سلسلة الاعراض ضرورة
امتناع قيام العرض بنفسه وصح قيام بعض الاعراض بالبعض ليس اولى من قيام الكل بذلك
الجوهر بلا بنائه اولى لان القائم بنفسه احق بان يكون محلا مقوما للحال اولان الكل
في حيز ذلك الجوهر تبعا له وهو معنى القيام واعترض على الوجهين بانا لا نسلم ان معنى قيام
الشئ بالغير التبعية في التحيز بل معناه اختصاص احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول
ناعتا والثاني منعوتا وان لم يكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض
بالجسم لا الجسم بالمكان وتحقيقه الامران الاول ان التحيز صفة للجوهر قائم به وليس التحيز
متحيزا تبعا لغيره والا لزم اشتراط الشئ بنفسه ان قلنا بوحدة التحيز القائم بذلك
الجوهر اولا بد ان يقوم التحيز اولا بالجوهر حتى يتبعه غيره في التحيز فاذا كان ذلك العرض
نفس التحيز فقد اشترط قيامه بالجوهر بقيامه بالجوهر وهو اشتراط الشئ بنفسه
ان قلنا بتعدد التحيز القيام بالجوهر فيكون قيام كل تحيز به مشروطا بالقيام بتحيز
آخر به قبله وهكذا الى ما لا نهاية له الثاني ان اوصاف الباري تعالى قائمة به من غير
ان يتحيز في ذاته وصفاته ثم انتفاء قيام العرض بالجوهر بما لا نزاع فيه الا انه لا يوجب
قيام الكل به لجواز ان يكون الاختصاص فيما بين بعض الاعراض بان يكون عرض نعتا
لعرض لا للجوهر الذي اليه الانتهاء كالسرعة للحركة ولا وجود لوضعي اي مشار اليه
بالحس لا يتجزى بالاستقلال واحترز به عن النقطة فانها موجودة يدرك ان يشار
مطلق يدرك
الا الاستقلال فيه

حقيقة الجسم

حقيقة الجسم الطبعي وعرفوه بالجوهر القابل للابعاد الثلثة واراد وابالابعاد والثلثة خطوط
الثلثة متقاطعة على زوايا قوايم اراد وابالقبول الامكان يعني يمكن ان يتحقق فيه
خطوط كذلك وانما اعتبروا الامكان دون الوجود لان تلك الابعاد قد زالت
مع بقاء الجسمية الطبعية بعينها اقول وزيد في المشهور قيد بالعرض حيث قيل موجوبة
~~فيه كما في الكرة مثلا قلت الجسمية باعتبار تلك الابعاد مع بقاء الجسمية~~
يمكن ان يفرض فيه الابعاد والثلثة ولعله عند هذا مع وجود قيد الامكان بل مخل
لانه يدخل ح ما قصد اخراجه اعني الجواهر المجردة لان فرض الابعاد والثلثة فيها
ممكن غاية الامران يكون المفروض محالا لا محالا وتقبل الابعاد بكونه على الوجه المذكور لتحقق
بان المعتبر في الجسم قبول الابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا الابعاد كثيرة الى ما لا نهاية له
لا على هذا الوجه لا لاحتراز عن السطح على ما قيل لخروجه عن الحد الجوهر كالجسم التعليمي اعني الكمية السارية
في الجهات الثلث خرج به فنقول الجسم الطبعي اما مفرد وهو الذي لم يتألف من اجسام
او مركب وهو الذي يتألف من اجسام مختلفة كالحيوان او غيره كالسرير مثلا
والجسم المفرد قابل الانقسام فلا يخ اما ان يكون جميع الانقسامات الممكنة حاصلة فيه بالفعل
او لا على الاول يكون فيه اجزاء بالفعل قطعا ولا يكون شئ تلك الاجزاء قابلا
بالانقسام والا لم يكن جميع الانقسامات الممكنة فيه حاصلة بالفعل فهي اجزاء لا تتجزى فاما متناهية
وهو مذهب الجمهور المتكلمين واما غير متناهية وهو مذهب النظام وعلى الثاني
اما ان يكون شئ من الانقسامات حاصلا بالفعل او يكون بعضها حاصلا دون بعض

فعلى الاولى لا يكون فيه جزء بالفعل اصلا والا لكان فيه شيء من الانقسامات
حاصلا بالفعل هف ولا شك في كونه مع ذلك قابلا للانقسام في الجهات فاما
غير متناه وهو مذهب جمهور الحكماء واما متناهيا وهو مذهب محمد الشهرستاني
صاحب الملل والنحل وعلى الثاني اعني ان يكون بعض الانقسامات حاصلا فيه بالفعل دون
بعض يكون فيه اجزاء بالفعل لا يستوعبها ويجب ان يكون شيء من تلك الاجزاء قابلا
للانقسام في الجهات والا لكان جسما فيكون المركب منه جسما مركبا من افراد
والكلام في الجسم المفرد بل تلك الاجزاء اما قابلة للانقسام في جهة واحدة فقط
كخطوط جوهرية متصلة في حد ذاتها واما في جهتين فقط كسطوح جوهرية لكن الكل
اما مختلطا منهما فقط او منهما او احدهما مع ما لا يتجزى اصلا فهذه احتمالات
ستة لم يذهب اليها احد واختار المصنف مذهب الحكماء واذا ابطل الجزء الذي
لا يتجزى واستحالة وجوده مطلقا بطل مذهب جمهور المتكلمين ومذهب النظام
وهو ظاهر ومذهب محمد الشهرستاني ايضا لانتهاء الاخذ الى الجزء الذي لا يتجزى وجميع
تلك الاحتمالات العقلية ايضا لان ما يدل على امتناع تركب الجسم مما لا يتجزى اصلا
يدل على امتناع تركبه مما ينقسم في جهة واحدة فقط او جهتين فقط وما يدل على
استحالة وجود الجزء الذي لا يتجزى مطلقا يدل على استحالة وجود الخط و
السطح الجوهريين فالعمدة في ابطال ما سوى المذهب الذي اختاره المصنف ابطال الجزء الذي
لا يتجزى فلذلك ابتدأ به واعلم انه لهم في ابطاله طرقا احدها ما يدل
على استحالة

على استحالة وجوده مطلقا وهو ان المتحيز الذي لا يتجزى لا بد ان يكون ما يحاذي منه جهة
الفوق غير ما يحاذي منه جهة التحت وكذا ما يحاذي منه جهة التحت وكذا
ما يحاذي جهة اليمين غير ما يحاذي منه جهة اليسار وكذا ما يحاذي منه قدامه غير
ما يحاذي خلفه فكل متحيز بالذات لا بد ان يكون منقسما في الجهات الثلث لا
لا يقال ما يحاذي منه هذه الجهات الست هو اطرافه الخارجة منه فيلزم التعدد
في اطرافه الحالة فيه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام لانا نقول هذه الاطراف ان كانت
داخلة في ذاته كان الانقسام ظاهرا والا فما حل فيه الطرف الفوقاني غير ما حل فيه
طرفه التحتاني والا لكان الاشارة الى احد الطرفين عين الاشارة الى الاخر وهو
محال بالضرورة فلا بد ان يتعدد في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو وهما فهذا
الدليل كما ترى يدل على استحالة الجزء الذي لا يتجزى وعلى استحالة الخط
والسطح الجوهريين واذا استحال وجودها امتنع ان يتركب منها الاجسام الموجودة
في الخارج ولا يدل على استحالة النقطة والخط والسطح العرضيين فانها
غير متحيزة بالذات وغير مالكة للمكان والبديهة تحكم باختلاف الجهات
والاطراف فيما هو متحيز بالذات ومالك للمكان والثاني من الطرق ما يدل
على استحالة تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وله وجوه كثيرة منها ما ذكره المصنف
بقوله الجزء المتوسط يعني اذا وقع جزء بين جزئين بحيث يلاقي الثلثة

الذي يلي الابعد ان تحركت اقل من جزء كان الجزء منقسما وان تحركت هو ايضا
جزءا واحدا كان ما قطعه مساويا لما قطعه فننقل الكلام الى الجزء الثالث والرابع وهكذا الى الجزء
الذي يلي المركز فان تحرك شيء منها اقل من جزء لزم انقسامه وان تحرك
كل واحد منها جزءا واحدا لزم ان يكون ما قطعه الجزء الذي يلي المركز وحركته
مساوية لما قطعه الجزء الذي على الطوق العظيم وحركته وهو محال بالبداهة وان سكن
الجزء الذي يلي الابعد حين تحرك الابعد جزءا لزم انفصاله عنه وكذا الحال
في سائر الاجزاء فيلزم تفكك اجزاء الرحى على مثال دوائر يحيط بعضها ببعض بحيث يظهر
ذلك بانفراج الخطوط المتلاصقة من مركز الرحى الى الطوق العظيم منها
في جميع الجهات وقد التزمه مع ان الحس يكذبه فقال ان الرحى تتفكك على مثال
دوائر كما ذكرتم لكن الفاعل المختار يلصق بعضها ببعض ولا يشعر الحس بذلك
للطافة الازمنة التي يقع فيها التفكك وسكون المتحرك اي ومما يلزمهم
سكون المتحرك فانا اذا فرضنا مثلا ان فرسا سار بحركته من اول النهار
الى نصفه خمسين فرسخا ولا شك ان الشمس قد سارت في هذه المدة ربعا
من الدائرة فعند حركة الشمس وقطعها لمسافة مساوية لجزء واحد لا يخلو اما
ان يتحرك الفرس جزءا او اقل او يسكن والاول يوجب ان يكون حركة الفرس
مساوية لحركة الشمس مع ان المسافة التي قطعها اعني ربع الدور زائدة على خمسين
فرسخا

فرسخا بالاف الوف والثاني يوجب انقسام الجزء والثالث يستلزم سكون المتحرك وقد
التزمه مع ان الحس يكذبه ودعوى ان الحس باعتبار السكنات لقصر ازمنتها وقلتها مكابرة
صريحة لان السكنات بقدر زيادة حركات الشمس على حركاته فيكون حركاته على
نصف عشر سكناته فينبغي ان يرى ساكنا فقط فلا اقل من ان يرى تارة ساكنا واخرى
متحركا لكن لا يحس بسكونه اصلا وانتفاء الدائرة يعني لو صح الجزء الذي لا يتجزى
لانتفت الدائرة وذلك لان الخط المركب من الاجزاء التي لا تتجزى ان امتنع جعلها
دائرة وامتنع ايضا جعل ما هو عرض دائرة لان ما له عرض على القول بالجزء الذي لا يتجزى
ليس الا خطوطا انضم بعضها الى بعض فاذا امتنع ذلك على كل واحد منها امتنع على الكل
ايضا الا انه يمتنع جعل الخط دائرة فاذا جعلناه دائرة فاما ان يتلاقى ظواهر اجزائها
كما تلاقت بواطنها فيلزم ان يكون مساحة ظاهرها كمساحة باطنها فاذا احاطت بهذه
الدائرة دائرة اخرى كان حكمها مثل حكم الاولى فيكون خط المحيط كباطن المحاط وهكذا
تجعل الدوائر محيطا بعضها ببعض بلا فرجة فيها الى ان يبلغ دائرة تساوي
منطقة الفلك الاعظم فلا يزيد اجزاء هذه الدائرة العظيمة جدا على اجزاء
الدائرة المفروضة اولا مع كونها صغيرة جدا واما ان لا يتلاقى ظواهرها مع تلاقي
بواطنها فيلزم الانقسام لان الجوانب المتلاقية غير الجوانب التي لم تتلاق وقد التزمه

لقصر ازمنتها

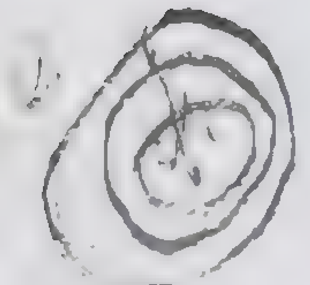

كما ظاهرها وباطنها كظاهر المحيط وباطنه
لا انطباق عليه ظاهر المحيط باطنه
كباطنها فيكون ظاهر المحاط

الانتف الدائرة وقالوا ان المبصر يخطئ في احد الدائرة فان الدائرة المحسوسة شكل
مضرس وليست بدائرة حقيقية وايد ذلك بان شدة صدق الاحساس ان يكون ما يطلق
الاحساس به على قدر يمكن للقوة الحاسة ادراكه اذ لو لم يكن كذلك لم تتفق القوة الحاكمة على ادراكه
ولم يكن عدم ادراكه دالا على عدمه كما في الذرات المبثوثة في الجو والاصوات الخفيفة جدا
فاذا كان الدائرة متى وزن في الصغر الحد الذي هو شد الاحساس لم تحس به ولم يدل
ذلك على عدمه اقول وليس بشيء لان المتصل اما ان كان اصغر من الجزء لزم انقسام الجزء
وان كان مساويا له او اكبر فكيف يدرك الجزء ولا يدرك ما هو مساو له او اكبر والنقطة
والنقطة عرض قائم بالمنقسم باعتبار التناهي لما اقام الحجة على بطلان الجزء
الذي لا يتجزى وبقي الزام القائلين به المفاسد التي الزموها اراد ان يشير الى اجوبة
حججهم تقدير الحجة الاولى ان النقطة موجودة لقيام الدليل على وجود الاطراف
كما سيجيء في هذا الكتاب فان كانت جوهرا او هي ذات وضع يلزم المطلوب وان كانت
عرضا فمحلها يلزم المطلوب وتقدير الجواب ما قد سبق من ان انقسام لا ينقسم والا
لزم انقسام النقطة لان الحال في المنقسم لا بد ان يكون منقسما واذا لم ينقسم
محلها يلزم المطلوب ان كانت عرضا في محلها وتقدير الجواب ما قد سبق من ان
انقسام الحال يلزم اذا كان حلوله فيه من حيث ذاته المنقسمة وحلول النقطة
في المحل المنقسم

١٣

المحل المنقسم ليس من حيث ذاته المنقسمة بل من حيث هو متناه والحركة لا وجود لها
في الحال ولا يلزم من نفيها مطلقا جواب عن الحجة الثانية تقديرها ان الحركة لها
وجود في الحال اذ لو لم يكن لها وجود في الحال لم يكن لها وجود اصلا لان الماضي
والمستقبل من الحركة معدومان فالماضي قد انعدم والمستقبل لم يوجد بعد وحينئذ
لا يخلو اما ان يكون الحركة الموجودة في الحال منقسمة او غير منقسمة والاول باطل والا
لزم سبق احد جزئيها على الآخر بالوجود لكونها غير قار الذات فلم يكن الحركة
التي فرضناها موجودة في الحال موجودة بتمامها فيه بل يكون الموجود احد جزئيها
فقط هذا خلف فتعين الثاني فيكون المسافة التي وقعت الحركة في الحال عليها
غير منقسم والا لزم انقسام الحركة كلها لان الحركة في احد جزئيها
جزء الحركة في الجزء الآخر واذا كانت المسافة التي وقعت الحركة في الحال عليها
غير منقسم لزم من الجزء الذي لا يتجزى وهو المطلوب وتقدير الجواب ان الحركة لا وجود لها
في الحال ولا يلزم من نفيها في الحال مطلقا قوله لان الماضي والمستقبل من الحركة
معدومان قلنا لا نسلم انهما معدومان مطلقا بل انهما معدومان في الحال ولا
يلزم من ذلك عدمهما مطلقا فان الماضي من الحركة موجود في الماضي
في الماضي من الزمان وان لم يكن موجودا في الحال والمستقبل من الزمان وكذا
المستقبل من الحركة موجود في المستقبل من الزمان وان لم يكن موجودا

والا الآن

في الحال والماضي من المحدد الزمان لا يتحقق له خارجا جواب عن الحجة الثالث
تقديره ان الآن اعني المسمى بالحال والحاضر من الزمان موجود لان الزمان فلو
لم يكن موجودا لم يكن في الزمان وجود اصلا لان الماضي والمستقبل من الزمان
معدومان فان الماضي قد عدم وما كان والمستقبل لم يوجد بعد فهو غير
منقسم والا لزم سبق احد جزئيه على الآخر بالوجود لان اجزاء الزمان لا تجتمع
في الوجود فلم يكن بتمامه موجودا وقد فرضناه موجودا هذا واذا كان الآن موجودا
غير منقسم فالحركة المطابقة له في المسافة المطابقة لهما ايضا غير منقسم فيلزم
الجزء وتقدير الجواب ان الآن لا يتحقق له في الخارج ولا يلزم من نفيه في الحال نفيها
مطلقا لان اجزاء الزمان الماضي فلا توجد [illegible] الماضي او في الحال او في المستقبل
والاخيران ظاهر البطلان وكذا الاول والا لزم ان يكون للزمان زمان آخر
او يكون الشيء ظرفا لنفسه فلا يكون الماضي من الزمان موجودا اصلا
وكذا المستقبل لانا نقول ما ذكرتم يدل على ان الحال ايضا ليس موجودا اصلا و
حل الشبهة ان عدم الزمان ان لم يوجد فيه [illegible] اصلا لم يكن موجودا اصلا
واما الزمان فهو موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الازمنة كما ان
المكان موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الامكنة بخلاف المتمكن فانه
اذا لم يوجد في شيء من الامكنة لم يكن موجودا اصلا ومنهم من قدح في الدليل
هكذا انه لو لم يوجد الحركة في الحال لم يوجد اصلا لان الماضي كان حالا والمستقبل

بعد المستقبل

١٣

والمستقبل ليس بعد حالا والفرض انه لا وجود للحركة في ما هو حال فلا وجود لها
في شيء من الازمنة والحجة الثالثة هكذا لو لم يوجد [illegible] يكن الحال موجودا لم يكن الزمان
موجودا اصلا لان الماضي كان حالا والمستقبل سيصير حالا والفرض انه لا وجود
لما هو حال فلا وجود لها في شيء من الازمنة وحينئذ يسقط الجوابان المذكوران
وقد يجاب عنها بان الحركة بمعنى التوسط موجودة في الحال الحاضر لكنها ليست منطبقة
على المسافة او لا جزء لها في امتداد المسافة بل هي موجودة في كل احد من الحدود
المفروضة فيها فليس لها حركة مركبة من اجزاء لا تتجزى نعم يرتسم من هذه
الحركة الموجودة في الخارج امر ممتد في الخارج منطبق على المسافة فينقسم بمثلها
لا الى اجزاء لا يتوقف على حد لا ينقسم الا انقسام وهو الحركة بمعنى القطع
ولو تركب الحركة مما لا يتجزى لم يكن موجودا انهم استدلوا بوجود الحركة والمسافة
مما لا يتجزى على ثبوت الجزء الذي لا يتجزى والحق ان ذلك لا يدل على ثبوته بل
انما يدل على امتناعه وذلك لانه لو ثبت الجزء وتركب الحركة والمسافة مما لا
يتجزى فالمتحرك اذا [illegible] من اجزاء المسافة الى آخر منها متصلا بالاول
لا يخ اما ان يتصف بالحركة حال كونه في الجزء الاول وهو باطل لانه لم ياخذ في
الحركة [illegible] حال كونه في الجزء الثاني وهو ايضا باطل لانه حينئذ قد انتهت الحركة ولا

في الجزء الاول [illegible] موجودة

ولم يشرع بعد

اما ان يتصف بها

والسطح بين الاول والثاني لم يتصف بالحركة هناك فلا يوجد الحركة اصلا والجواب
بان المتحرك لا يوصف بالحركة حال كونه في الاول وهو ظاهر لانه لم يأخذ في
الحركة او حال كونه في الجزء الثاني وهو ايضا ظاهر لانه قد انقطعت الحركة هناك
قلنا والسطح بين الاول والثاني لم يتصف بالحركة هناك فلم يوجد الحركة اصلا
والجواب بان المتحرك لا يوصف بالحركة في الجزء الاول لكنه يوصف بها في الاول بعد ما
حصل في الجزء الثاني لان الحقيقة الحركة عند القائلين بالجزء الذي لا
يتجزى هي كونه الاول في مكانه الثاني فاذا حصل له ذلك يوصف
بالحركة وينقطع تلك الحركة بالكون الثاني في المكان الثاني فالمتمكن الثاني
في المكان الثاني يوصف فيه بالحركة في الآن الاول ويوصف بالسكون فيه في الكون الاول
في الآن الثاني فلم يلزم من تركيب الحركة من الا يتجزى ان لا يكون موجودة اصلا
والقائل بعدم تناهي الاجزاء التي لا يتجزى في الجسم يعني النظام هو
يكن قائلا انه لم يقل بالجزء الذي لا يتجزى وتركيب الجسم منه الا انه لزمه ذلك من
حيث لا يدري فانه لما وقف على ادلة نفاة الجزء ولم يقدر على رد ما وقف
ما يتعلق بلزوم بطلان حكم الحس كتفكيك الرحى ونحوه اضطر الى الحكم
بان كل جسم فهو قابل للانقسام لا الى نهاية ولما كان من مذهبه حصول الاقسام
من لوازم قبول

من لوازم قبول الانقسام حكم بالفعل ان جميع الانقسامات التي لا نهاية لها حاصل
في الجسم بالفعل فصرح بان الجسم اجزاء غير متناهية موجودة بالفعل فيلزمه
القول بالجزء الذي لا يتجزى لانه اذا كان كل انقسام ممكن في الجسم حاصلا
فيه بالفعل فلا يكون من الانقسامات حاصلا في الجسم امتنع حصوله فيه
فيكون الاجزاء عنده قابل للانقسام فقد وقع فيما كان فارا عنه نافيا له غير
معترف به فان قيل المذكور في كتب المعتزلة الجسم عند النظام مركب من اللون
والطعم والرائحة وغير ذلك من الاعراض قلنا نعم الا ان هذه عنده جواهر لا اعراض
فانه مثل الاكوان والاعتمادات والآلام واللذات وما اشبه ذلك الالام
اعراض لا تدخل فيها في حقيقة الجسم فرق واما الالوان والاضداد والطعوم
والروائح والاصوات والكيفيات الملموسة من الحرارة والبرودة ونحوهما
فعند النظام جواهر واجسام بحيث صرح بان كلا من ذلك جسم لطيف
مركب من جواهر مجتمعة ثم ان تلك الاجسام اللطيفة اذا اجتمعت و
من الكون والتفكك والدائرة تداخلت صارت الجسم الكثيف بلزومه مما تقدم من مفاسد اثبات الجزء
النقض بوجه المؤلف بما يتناهى ... فانا لو فرضنا اجتماع ثمانية اجزاء مثلا
بحيث يصير المركب منهما جسما طويلا عريضا عميقا منقسما في الجهات
الثلث متقاطعة في امتدادها على زوايا قائمة فالظاهر يكون اجسامه متناهي
بالقوة

اجزائه ويتنقض به قوله كل جسم مؤلف من اجزاء لا تتناهى بالفعل فان قيل مذهب النظام
ان الجوهر الفرد يمتنع وجوده على الانفراد وانما يكون وجوده في ضمن الجسم فكل جسم
مركب من جواهر غير متناهية قلنا نفرض الكلام في ثمانية اجزاء من الجسم على ما اقول
قد سبق آنفا وسيجيء ايضا ان النظام قد يجوز تداخل الجواهر بعضها في بعض
فله ان يقول لا يصير المركب من الاجزاء التي فرضتموها طويلا عريضا عميقا لتداخل
تلك الاجزاء بعضها في بعض فلا يحصل منها جسم فان قيل لا يمكنه القول بتداخل جميع
اجزاء الجسم والا لم يزد حجم الجسم على حجم الجزء الواحد فلا بد ان يكون في الجسم اجزاء
غير متداخلة فنفرض الكلام في تلك الاجزاء قلنا له ان يقول كل واحد من
تلك الاجزاء الغير المتداخلة حصة مؤلف من اجزاء لا تتناهى متداخلة ويمكن
دفعه بانه انما وقع القول في ان الاجزاء الغير متناهي لضرورة القول بقبول الجسم
للانقسامات الغير متناهية كما مر آنفا فلا بد ان يكون تلك الاجزاء الغير متناهية
متناهية بحيث يكون الجسم منقسما اليها بالفعل والاجزاء التي متداخلة ليست
من هذا القبيل لاتحادها بالوضع فلا يفيد عدم تناهيها ويتفرع النظام الا
في التناسب بمعنى اذا اردنا بيان تناهي اجزاء كل جسم قلنا هذا الجسم له حجم
متناه واجزاء متناهية والجسم الذي فيه البحث له حجم متناه للتناهي الابعاد
واجزاء غير متناهية على زعمهم ولا شك في انه يجب ازدياد الاجزاء غير داخل

المركب
يبقى
في ازدياد الجسم

١٧

فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء لكن نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه
الى متناه ونسبة الاجزاء الى الاجزاء نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة المتناهي
الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي هف فلا يكون شيء من الاجسام مؤلفا
من اجزاء غير متناهية واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم والتاليف
لا يستلزم كليا بان يكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الآحاد الى الآحاد اذ من الجائز ان
يكون الازدياد بحسب الازدياد مع كون النسبتين مختلفتين بل يجوز ان يكون للجسمين نسبة
الجسمين من النسب التي توجد في المقادير دون الاعداد ولا توجد مثلها في الآحاد لان
نسبتي عددية قطعا واجيب بان تلك الاجزاء لما كان نظمها وتاليف بعضها الى
بعض موجبا لحجم المؤلف منها وجب ان يكون لها مقادير في انفسها والا لم يتصور
حصول حجم بانضمام بعضها الى بعض واذا كان لها مقادير في انفسها كانت متساوية اذ لو تفاوتت
لزم انقسام بعضها واذا كانت متساوية وكان انضمامها هو الموجب لازدياد الجسم
والمقدار كانت النسبة مؤلفا منها كنسبة آحاد الاول الى آحاد الثاني بالضرورة ومما
ذكرنا اندفع ما قيل من ان تلك الاجزاء لا يوصف بالتساوي لا بالمساواة ولا بالتفاوت لانهما من
خواص المقادير ولا مقدار لتلك الاجزاء في انفسها فهي لا متساوية ولا متفاوتة ويرد عليه
عدم لحوق التربيع المسطح لان التربيع اذا قطع جزء قطع المسطح ايضا بدء اذ لا
اقل منه ولا تخلل السكنات لشهادة الحس ولا يخفى ان هذا الوجه لا يختص بالنظام

الى الآحاد
صم

النظام بل هو فيما اذا كانت الاجزاء متناهية بالفعل كما هو الحقيقة مما ذكره
بقوله ويلزمهم سكون المتحرك لانهم يلتزمون تخلل السكنات فالاولى ان يجعل عدم
لحوق السريع البطيء مع قوله وان لا يقطع المسافة المتناهية في زمان متناه وجها
واحدا كما فعله صاحب المواقف وكان المصنف رأى ذلك حيث لم يفصل بينهما بقوله
يلزمه كما فصل بين النقض بوجود المؤلف وعدم لحوق السريع البطيء وتقريره ان المسافة البطيء
المتناهية المقدار لو كانت مركبة من اجزاء غير متناهية موجودة فيها بالفعل
امتنع قطعها في زمان متناه اذ لا يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا الا بعد قطع
بعد قطع نصف نصفها وهكذا الى ما لا نهاية له فامتنع قطعها الا في زمان غير متناه
فلم يلحق السريع البطيء اذا توسط بينهما مسافة قليلة فان تلك المسافة مركبة من مسافة
اجزاء غير متناهية لا يمكن للسريع قطعها في زمان متناه فلا يلحق السريع
البطيء قطعا والنقض نقضت ببطلان الطفرة يحكى ان النظام لما ورد هذا
الالزام على النظام التجأ الى القول بالطفرة فقال ان المتحرك قد يقطع المسافة
بان يحاذي بعض اجزائها دون بعض ولم يعد يثبتوا الجواب البديهة تقتضي
ببطلانها اجاب بانها ليست بابعد مما التزمه من القول بتفكك الرحى وقد الحق النظر
من الشواهد المحققة ببطلان الطفرة انا نمد القلم فيحصل خط اسود من غير ان
يبقى في خلاله اجزاء بيض وليس ذلك لعدم اختلاط الاجزاء ببعض البعود

بحيث لا يدر

٧٧

بحيث لا يمتد في عند الحس لان الاجزاء الممسوحة اقل من المطمورة عنها
بكثير بل لا نسبة لها اليها لكونها غير متناهية فينبغي ان يقع الاحساس
بالبياض ولا حاجة له الى هذه المكابرة بل يكفيه ان يقول كان المسافة المتناهية بكونه
مركبة من اجزاء موجودة غير متناهية كذلك الزمان المتناهي يشتمل على اجزاء
غير متناهية فيقابل اجزاء المسافة والزمان معا فيمكن قطعها فيه وهذا
الكيف بل كان المسافة المتناهية المعينة يقابل يحتمل عند الفلاسفة الانقسام
الى غير النهاية ولا يمتنع قطعها في زمان متناه مع ان قطعها يتوقف على قطع
نصفها ونصف نصفها وهلم جرا الى ما لا يتناهى وذلك لان كلا
من المسافة والزمان المتناهيين قابل الانقسام الى غير النهاية فان قيل له
ايضا ان يتخلص بانا لا نقول بلا تناهي الاجزاء في كل امتداد يفرض في الجسم
بل يكون اجزاؤه متناهية قلنا قد سبق ان القول بالاجزاء الغير المتناهية
في كل امتداد انما كان لضرورة قبول الجسم الانقسام الى غير المتناهية
ولا شك ان الجسم يقبلها في كل امتداد يفرض فيه والتداخل دفع الجواب
النظام عن برهان التناسب حيث قال لا نسلم ان نسبة الجسم الى الجسم نسبة الاجزاء
الى الاجزاء وانما يكون كذلك لو لم يتداخل بعض الاجزاء في بعض فان الضرورة
يقتضي ببطلانه فان حاصله ان الكل الكلي ليس اعظم من الجزء واذا ثبت

لكن الكل امتداد يفرض في ذلك الجسم اجزاء متناهية ع

امتناع تركب الجسم مما لا يتجزى اصلا وما في حكمه ثبت ان الجسم المفرد متصل في نفسه لا منفصل فيه ولما امتنع وجود الجزء الذي لا يتجزى وجب ان يكون الجسم المفرد قابلا للانقسامات الغير المتناهية بمعنى انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده كما زعمه الشهرستاني الذي لم يثبت وجود الجزء لا بمعنى ان تلك الانقسامات التي لا تتناهى يمكن ان يوجد بالفعل اصلا في الخارج او في الذهن منفصلة فانه ممتنع عندهم لانها لو خرجت الى الفعل لتركبت تلك الانقسامات التي لا تتناهى لزم ان يوجد منها جسم غير متناهي المقدار مع انه يجب مساواته فيه لذلك الجسم المتناهي المقدار الذي قسمه اليها وذلك باطل بل نظير ما قال المتكلمون ان مقدورات الله تعالى غير متناهية المقدار مع انه وجود ما لا يتناهى في الخارج محال مطلق عندهم فليس معناه عندهم الا ان تأثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تأثيره القدرة يمكن وصوله الى حد مرتبة اخرى فوقها كلا يتناهى الاعداد فانها لا يصل الى حد الا ويمكن الزيادة عليه فقد ثبت ما اختاره المصنف من مذهب الحكماء وهو ان الجسم متصل في نفسه قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ثم ان القسمة اما ان يوجب انفصالا في الخارج او لا فالاول هي القسمة الانفكاكية الحاصلة المنقسمة الى القطع يحتاج الى آلة

والكسر والفرق

والكسر والفرق بينهما ان القطع يحتاج الى آلة نفاذه لفضله بالنفوذ فيه والكسر لا يحتاج اليها والثانية اعني التي لا توجب انفصالا في الخارج اي المسماة بالقسمة الفرضية المقابلة للقسمة الخارجية ربما يسمى ايضا قسمة وهمية وربما يفرق بينهما بان الفرضية ما هو بفرض العقل كليا والوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا والفرضية المقابلة للخارجية اما ان يكون بمجرد الفرض من غير سبب حامل عليه او يكون كاختلاف عرضين قادين اي منفردين في محلها بالنسبة للاضافة الى غيره كما سبق او محاذاتي وتوهم بعضهم ان القسمة الواقعة بسبب اختلاف عرضين من القسمة الانفكاكية التي توجب انفصالا في الخارج لان محل السواد يجب ان يكون مغايرا لمحل البياض في الخارج وكذا ما يماس او ما يحاذي من جسم جسما يجب ان يغاير ما يماس او يحاذي منه جسما آخر والحق انها لا توجب انفصالا في الخارج لان الجسم اذا كان متصلا واحدا في نفسه ثم وقع ضوء على بعضه او لاقاه جسم آخر او حاذاه فانا نعلم بالضرورة انه لا يصير بذلك جسمين منفصلا احدهما عن الآخر في الخارج حتى اذا انقطع تلك الاعراض عاد الى الحالة الاولى وصار متصلا واحدا اذ لو كان كذلك لكان المسافة لتصادف ما غير متناهية في الخارج بجعل الجسم مكان المتحركة حدودها

محاذات بدل

بسبب حامل عليه

ثم يعود في نفسها واحدة اذ لو كان لذلك لكن الحاصل في المسافة بعيد اقسامها بعد
في ذاتها عند انقطاع الحركة ... وما ذكر من المؤيدة فانما هي بحسب العقل
لا بحسب الخارج واذا انتقض هذا فنقول ما ذكره من الادلة لا يدل على ان كل جسم مفرد
قابل للقسمة الوهمية الانفكاكية بل انما يدل على انه قابل للقسمة الوهمية والاكل
جزء لا يتجزى اوما في حكمه فاراد ان يبين ان كل جسم كما هو قابل للقسمة الوهمية
كذلك قابل للقسمة الانفكاكية ايضا فقال والقسمة يعني الوهمية بانواعها
الفرض العقلي كليا او مجردا توهم الوهم جزئيا او لا بمجرد وهما بل بسبب اختلاف
عرضين قارين او غير قارين يحدث في المقسوم اثنينية يلزم
طباع كل واحد منها طباع المجموع وطباع الجزء الخارج الموافق له في الماهية
فيجوز ح على الجزئين المتصلين المفروضين في جزء واحد ما يجوز على الجزم
الجزئين المنفصلين اعني الجزء الذي قسم والجزء الخارج الموافق له في الماهية
من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال فجواز القسمة الوهمية ملزوم
لجواز القسمة الانفكاكية فبطل مذهب ذي مقراطيس واتباعه وهو ان
المبادي الاجسام البسيطة اجسام صغار صلبة متجزية في الوهم بحسب الجهات
الثلث غير قابلة للتجزية بحسب الخارج وانما الجسم البسيطة عبارة
عن اجتماع تلك الاجزاء وانفصاله عن افتراقها وكل جزء منها متصل

في نفسه الحقيقة وهو غير قابل الانفصال الفكي بل للانفصال الوهمية والجسم يقبل
الانفصال الفكي كالماء مثلا اعني متصل في نفسه الحقيقة بل بحسب الحس ولما كان
ههنا مظنة سوال وهو ان يقال يمكن ان لا يجوز على الجزئين المتصلين
ما يجوز على الجزئين المنفصلين من الانفكاك لتحقق مانع الجزئين
متصلين اجاب بقوله وامتناع الانفكاك لعرض لا يقتضي الامتناع الذاتي
يعني ان ذلك المانع لا يكون لازما لماهية الجزئين المتصلين المفروضين في الجسم
المقسوم وههنا لا انحصار نوع ذلك الجزء في شخصه لانه لو وجد منه شخصان
لكان من وبين في الماهية وكان كل واحد منهما قابلا للانفصال الانفكاكي الحاصل
بينهما مع وجود المانع عنه واذا لم يكن المانع لازما بل عارضا مفارقا فلا
ثبت ان امتناع الانفكاك لعارض مفارق لا يقتضي الامتناع الذاتي المنافي
القبول الذاتي الذي هو مقصودنا ~~النوع في الشخص~~ اذ لو لم يجد هذا الدليل منه
على توافق الاجسام في الماهية وهو ممنوع لا يبنى على تسليم الخصم كان جدلا لا خارجا
عن الحكمة ... منه ليس الاعدم انحصار النوع في الشخص اذ لو لم ينحصر لتحقق
الجزء الخارجي الموافق للماهية وتم الدليل فيبل على تقدير تحقق الخارج الموافق
لعل لتشخص احدهما مانع من ذلك القبول وتشخص الاخر شرط له فلا
يكون الجزء الواحد قابلا للانفصال الى جزئية المفروضين فيه الوجود المانع
بين

او فقدان الشرط واجيب بانه من ان المانع لا يكون لازماً والامتناع بعارض
لا يمنع القبول الذاتي فقد تبين ان الجسم شيء واحد اي متصل واحد ليس بذي
مفاصل واجزاء بالفعل كما هو عند الحس يقبل الانقسام الوهمي والانفكاكي
الفعلي الى ما لا يتناهى فذهب افلاطون ومن تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل قائم
بذاته غير حال في شيء آخر وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه
بحسب الخارج اصلاً وقابل لطريان الاتصال والانفصال عليه مع بقائه في
الحالين في ذاته فهو من حيث جوهر بسيط في ذاته يسمى جسماً ومن حيث
قبوله للصور النوعية التي للانواع الاجسام يسمى هيولى واختار المصنف
هذا المذهب وذهب ارسطو ومن تابعه الى ان ذلك المتصل حال في
جوهر آخر يسمى الهيولى وزبدة ما احتجوا المتصل في ذاته الذي كان متصلاً
به على ذلك بعد تجريده عن الزوائد والالفاظ المشتركة والحشو
التي توجب صعوبة الفهم وكثرة الاشكالات ان ذلك الجوهر المتصل
في ذاته الذي كان بلا فصل اذا طرأ عليه الانفصال انعدم ذاته وحدث هناك جوهران
متصلان في ذاتهما فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين المتصل
الاول وبين هذين المتصلين ولا بد ان يكون هذا الشيء باقياً بعينه
في الحالين والا لكان تفريق الجسم الى القسمين اعداماً للجسم بالكلية وايجاد

الجسمين الآخرين

وايجاد الجسمين الآخرين من كتم العدم والضرورة يقتضي ببطلانه واجاب عنه المصنف
بقوله ولا يقتضي ذلك اي الاتصال الجسم وقبول الانفصال ثبوت مادة سوى الجسم لا
لاستحالة التسلسل او وجود ما لا يتناهى اي اقتضى ثبوت مادة سوى الجسم يلزم التسلسل او وجود الهيولى
مواد لا يتناهى لان الجسم المتصل الواحد في مكانين اذا انفصل الى جسمين فاما ان يكون
مادة هذا مادة ذلك بعينها وهو محال لاستلزامه ان يكون الواحد بالشخص في آن واحد
في مكانين واما غيرها وح وان كان مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسلسل
لان كل حادث عندهم مسبوق بالمادة ويكون تلك المادة ايضاً حادثاً على هذا التقدير
فيحتاج الى مادة ثالثة وهكذا فيلزم ترتب امور غير متناهية وهو التسلسل والبطلان
فاذا انعدمت مادة الجسم المتصل بانعدام جوهره المتصل بذاته وحدث مادتان للجسمين
للجسمين المنفصلين حال الحدوث جوهرهما المتصلين فيكون ذلك انعداماً للجسم بالمادة
لا بمجرد جوهره المتصل بذاته وحدوثاً للجسمين آخرين بمادتهما لا يشك انه مع بطلانه يبطل
مقصودهم اعني اثبات وجود امر باق في الحالين وان كانت موجودة قبل الانفصال
لزم اشتمال الجسم على اجزاء موجودة بالفعل اذ لو كانت متناهية بل على مواد
موجودة بالفعل لا يتناهى عددها الى حد يقف عنده كما عرفته في الانقسام فلا بد ان يكون
تلك المواد غير متناهية بالفعل اذ لو كانت متناهية لوقف عددها اذا وصل الانقسام

لامدتبتهما واجيب بان المادة متشخص هو بعينه عند الانفصال بنفسه وعند الاتصال ليس واحد
ولا متعدد في ذاته بل بالعرض فواحد عند الاتصال الواحد متعدد عند الاتصال المتعدد
فلا نم ان المادتين لو كانتا موجودتين فيه بالفعل مادتين وليس كك بل انهما موجودتان
موجودتان فيه مادة واحدة بالاتصال الواحد فلا يلزم وجود الاجزاء بالفعل فيه واذا
كانت المادة شيئا هو مع المتصل الواحد متصل واحد ومع المتصل المتعدد متصل متعدد
كان المتصل الواحد والمتعدد مخصصا لها اختصاص الناعت بالمنعوت فيكون محل
للمتصل الواحد حال الاتصال وللمتصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فيسمى
بالهيولى وذلك الجوهر المتصل بالصورة الجسمية والجسم المطلق مركب منهما والصورة
الجسمية فلذا يسمى جسما لانها الجسمية في بادي الراي فان قيل اتصال الجسم عبارة
عن كونه بحيث لا يكون له مفاصل واجزاء بالفعل وانفصاله عدم عما من شانه
ذلك وان اريد بالاتصال معنى آخر فلا نم انه ثبت بالادلة المذكورة كونه متصلا
بمعنى آخر فان الادلة المذكورة لا دلالة لها الا على ان الجسم المفرد ليس له اجزاء
بالفعل لا يقبل الانقسام الوهمي والى دجيب فهما معنيان عرضيان اي زايدان على
حقيقة الجسم يتواردان عليه فح لانم ان ثبت بالادلة المذكورة ان الجسم عند
ايراد الانفصال عليه ينعدم ذاته وانما ينعدم وصفه اعني كونه متصلا بالمعنى المذكور
قلنا الجسم اذا لم يكن متصلا في ذاته لم يكن بحيث يفرض الابعاد والثلثة فلم يكن
فصلا له جسما لانه لان قابلية الابعاد والثلثة ان لم يكن فصلا له فعلى ما هو المشهور

فلا اقل

فلا اقل من ان يكون لازما له فعند طريان الانفصال عليه لا يبقى جسما بل ينعدم جسميته
ويحدث جسمان آخران ولقايل ان يقول ان القابل للابعاد والثلثة بالحقيقة
هو الجسم التعليمي اعني الكمية في الجهات الثلاث والجسم الطبيعي انما يتصف بالقابلية بالعرض و
بتبعيته لكونه معروضا للجسم التعليمي فالجسم التعليمي اذا طرأ عليه الانفصال ينعدم عارضه لا ذاته اعني
الجسم التعليمي الذي ينعدم كان قبل الانفصال وحدث على زمان آخران اعني الجسمين
التعليميين الحادثين بعد الانفصال وقابلية الابعاد لازمة للجسم الطبيعي لا ينفك عنه لعدم
انفكاك جسم التعليمي ثانيه فهو الجسم التعليمي الواحد متصل واحد مع الجسم المتعدد متصل متعدد
كما يقولون ان الهيولى مع الصورة الجسمية الواحدة متصل ومع الصورة المتعدد متصل
فانهم يقولون ان الصورة الجسمية الواحدة متصل واحد في حد ذاته قبل الانفصال
لكن ينعدم عند الانفصال ويحدث صورتان آخريان والهيولى لكونه في حد ذاته لا متصلة
ولا منفصلة باق في الحالين ونحن نقول المتصل في ذاته هو الجسم التعليمي وهو الذي ينعدم ويحدث
والجسم الطبيعي لا متصل في حد ذاته ولا منفصل بل هو موجود باق في الحالين فلا حاجة الى
الاثبات الهيولى بل نقول لان الجسم اذا طرأ عليه الانفصال لم يكن قابلا للابعاد والثلثة غاية
ما في الباب انه اذا كان قبل الانفصال قابلا واحدا للابعاد فصار بعد الانفصال
جسمين كل منهما قابلا للابعاد والثلثة فبالحقيقة انعدم الجسم وحده وطرأ عليه كثرة
والجسم حال الوحدة هو بعينه عند الانفصال كذلك حال الكثرة لم ينعدم قطعا فكما يقولون

ان المادة

اما بالجبلة او باختيار فرض فهذه الحالة اعني حال وجوده مجردا عن جميع الامور
التي لا يكون من ذاته سواء كانت من فاعله او من غيره اختيارا او بالجبلة فلا بد
ان يكون من الامور التي يفرض خلوه عنها حال وجوده بخلاف بدايته في حصوله في مكان
معين فانه من تلك الامور اذ ليس عن ذاته فلا يتوقف عليه وجود ذاته اقول
وفيه نظر لان الاين من الاعراض التي لا يمكن ان ينفك الجسم في وجوده عنها كما صرح به المص
فيشترط للاين من الفاعل الجسم اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محالة اذ لا
يتصور وجود جسم في لا مكان فالابد في حصول الجسم في مكان من تتمة تاثير الفاعل
في وجوده وليس من الامور التي يمكن ان يفرض خلوه عنها حال وجوده فالحاصل
ان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق الابد في وجود شيء بدون تحقق
الزائد فيما هو لازم لوجوده فان وجد هذا اللازم من تتمة فرض وجود الزائد
ان تخليته الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن بنظر الى ذات الجسم لكنها
حالة ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال بها ان للجسم
مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير
الذي لا يطابق الواقع الذلك النقض باجزاء العناصر فانها لا تقتضي حصولها في
مواضع معينة بل يقع في امكنتها حيث اتفق فان الجزء المائي مثلا ربما استقر
في جزء من مكان الماء وربما استقر في جزء آخر منه مع جريان الدليل فيها

ووضع الاجزاء

٣٣

ووضع الاجزاء البسيطة من العناصر بانها اذا خليت وطبايعها اقتضت بكلها فلا
يبقى اجزاء موجودة في الخارج وانما اجزاء موجودة لم تخل وطبعها لكن النقض بالمركبات
الواقعة في امكنة اي اجزاء من مكان المذكور العنصر الغالب دون اجزاء آخر منه
ولا مدفع له ولا يجدي تخصيص الدعوى بان جسم البسيط يقتضي مكانا طبيعيا لان الدليل
المذكور يعم البسيط والمركبات واستدل ايضا بان الاجسام اذا لم يكن لها قاسر
يتوجه الثقال منها الى مركز العالم والخفاف منها الى محيطه ولا شك ان ذلك بحسب
اقتضاء الطبع اذ لا قاسر هناك اقول هذا الدليل لا يفيد الدعوى الكلية وقال
ثابت بن قرة ليس شيء من الامكنة حال بخصوصه دون غيره حتى يتصور ان
جسما معينا طالب له بطبعه دون ما عداه واذا رمينا مدرة الى فوق فانما يعود الى
مركز الارض لان الجزء يميل الى كله الذي يجذبه لغلبة الجنسية لا لان الطبيعة الارضية
طالبة كما توهم ولو جعل الارض نصفين وجعل كل نصف في جانب آخر لكان يطلب
كل منهما سائرا لطلب صاحبه حتى يلتقيا في وسط المسافة التي بينهما ولو فرض ان
الارض كلها رفعت الى فلك الشمس ثم اطلق من المكان الذي فيه الآن حجر لا يرتفع
ذلك الحجر اليها لطلبه الامر العظيم الذي هو شبيهه ولو فرض انها انقطعت وتفرقت في جوانب
العالم ثم اطلقت اجزاؤها لكانت يتوجه بعضها الى بعض ويقف حيث تهيأ تلاقيها ولان جزء
يطلب جميع الاجزاء طلبا واحدا ومن المحال ان يلقى الجزء الواحد الاجزاء طلبا لا يكون قربه
من جميع الاجزاء قربا متساويا وهذا هو طلب الوسط ثم ان جميع الاجزاء ... هذا

اما بالجبر بان يجذب فرض فهذه الحالة اعني حال وجوده معد من جميع اللذات
التي لا يكون من ذاته سواء كانت من فاعله او من غيره اختيارا او ايجابا فلا بد
ان يكون من الامور التي يفرض خلوه عنها حال وجوده بخلاف ما بعده في حصوله بمكان
معين فانه من تلك الامور اذ ليس من ذاته فلا يتوقف عليه وجود ذاته اقول
وفيه نظر لان الاين من الاعراض التي لا يمكن ان ينفك الجسم في وجوده عنها كما صرح به المصـ
في شرحه للاشارات القائل الجسم اذا وجد الجسم وجد في مكان لا محالة اذ لا
يتصور وجود جسم في لا مكان فالتأثير في حصول الجسم في مكان من تتمة تأثير الفاعل
في وجوده وليس من الامور التي يمكن ان يفرض خلوه عنها حال وجوده فالحاصل
ان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التأثير في وجود شيء بدون تحقق
التأثير فيما هو لازم لوجوده فان وجود هذا اللازم من تتمة فرض وجود الملزوم
ان تخليه الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها
جاز ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال بها ان للجسم
مكانا طبعيا بحسب نفس الامر على ان له مكانا طبعيا على ذلك التقدير
الذي لا يطابق الواقع الذي لك النقض باجزاء العناصر فانها لا تقتضي بطبعها
مواضع معينة بل تقع في امكنتها حيث اتفق فان الجزء المائي مثلا ربما استقر
في جزء من مكان الماء وربما استقر في جزء آخر منه مع جريان الدليل فيها

ودفع الاجزاء

ودفع الاجزاء البسيطة من العناصر بانها اذا خليت وطبايعها اقتضت بكلها فلا
يبقى اجزاء موجودة في حيزها وان بقيت اجزاء موجودة لم تخل وطبعها لكن النقض بالمركبات
الواقعة في امكنة اي اجزاء من مكان المذكور العنصر الغالب دون اجزاء آخر منه
ولا مدخل له ولا يجد بهم تخصيص الدعوى بان جسم البسيط يقتضي مكانا طبعيا لان الدليل
المذكور يعم البسيط والمركبات واستدل ايضا بان الاجسام اذا لم يكن لها قاسر
يتوجه الثقال منها الى مركز العالم والخفاف منها الى محيطه ولا شك ان ذلك بحسب
اقتضاء الطبع اذ لا قاسر هناك اقول هذا الدليل لا يفيد الدعوى الكلية وقال
ثابت بن قرة ليس لشيء من الامكنة حال يختص بها جسم دون غيره حتى يتصور ان
جسما معينا طالب له بطبعه دون ما عداه واذا رمينا مدرة الى فوق فانما يعود الى
مركز الارض لان الجزء يميل الى كله الذي يجذبه لغلبة الجنسية لا لان الطبيعة الارضية
طالبة كما توهم ولو جعل الارض نصفين وجعل كل نصف في جانب آخر لكان يطلب
كل منهما ما يطالب صاحبه حتى يلتقيا في وسط المسافة التي بينهما ولو فرض ان
الارض كلها رفعت الى فلك الشمس ثم اطلق من المكان الذي هي فيه الآن حجر لارتفع
ذلك الحجر اليها لطلبه الامر العظيم الذي هو شبيهه ولو فرض انها انقطعت وتفرقت في جوانب
العالم ثم اطلقت اجزاؤها لكانت يتوجه بعضها الى بعض ويقف حيث يتهيأ تلاقيها ولان جزء
يطلب جميع الاجزاء طلبا واحدا ومن المحال ان يبلغ الجزء الواحد الاجسام طلب ان يكون قربه
من جميع الاجزاء قربا متساويا وهذا هو طلب الوسط ثم ان جميع الاجزاء من هذا

شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي تناهي الابعاد وما يعرض للشيء بواسطة ليس مستنداً الى ذاته
لا يكون عارضاً له لذاته ثم قيل هذا بعينه وارد في المكان لان حصوله فيه موقوف على
وجود مكان الذي لا يستند الى ذات الجسم واجيب بان وجود الجسم لا يتصور في غير مكان
عند القائلين بانه البعد فوجود المكان من لوازم وجوده من حيث هو بخلاف تناهي الابعاد
فانه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو والواسطة اذا لم يستند الى ذات الشيء ولم
يكن لازمة له لكانت امراً غريباً ايضاً قطعاً بخلاف ما يستند الى ذاته وهو ظاهر
او يلزم ذاته من حيث هو هو فان وجود هذه اللوازم من تتمة فرض وجود الشيء فلا يكون
امراً غريباً ايضاً ثم لا شك في وروده على القول بان المكان هو السطح فانه ليس لازماً
لوجوده كما في المحدد بل يتوقف على وجود جسم حاوٍ وهو امر غريب قطعاً والطبيعي
الكرة يعني ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة يعني لان الطبيعة في الجسم البسيط
واحدة والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلاً واحداً لم لا يجوز ان يكون
هناك جهات مختلفة وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من
الاشكال يكون جانب منه خطاً وآخر سطحاً وآخر نقطة واعترض عليه بالمنع والمعارضة
والنقض اما المنع فهو انا لا نم ان تاثير الفاعل الواحد في القابل الواحد لا يكون الا واحداً
لم لا يجوز ان يكون هناك جهات مختلفة يصدر عن الفاعل الواحد بحسبها في القابل
الواحد امور مختلفة والذي ثبت بالبرهان على تقدير صحته ان الواحد من جميع الجهات

لا الصدر عنه الا
لا الصدر عنه الا امر متعددة واما المعارضة فتقريرها ان البسائط لا يجوز ان يتحدث
في الشكل لان اتحادها في الشكل يستلزم اتحادها في الطبيعة كما ان اختلافها
في المكان يستلزم اختلافها في الطبيعة واجيب بان اختلاف المعلولات يستلزم
اختلاف العلل واما اتحاد المعلولات فلا يستلزم اتحاد العلل فان قيل الاتحاد
في المعلول اذا لم يستلزم الاتحاد في العلة فبطريق الاولى ان لا يستلزم الا
الاختلاف فيه فحينئذ الاتحاد في الشكل الى الجسمية المشتركة كما امكن استناده الى الطبائع
المختلفة فلم حكمتم بان الشكل طبيعي واجيب بان عروض الاشكال المعينة باعتبار
العروض المقيد وعروض المقيد يستند الى الطبيعي فلا بد من استناد الاشكال
اليها نعم الشكل المطلق يمكن ان يستند الى الجسمية المطلقة حتى يكون
الشكل المطلق بازاء الجسم المطلق والمعين بازاء خصوصية الجسم اعني الصورة
النوعية واما النقض فمن وجوه اولها ان الارض بسيطة وليست كرية لما
عليها وفيها من التلال والوهاد واجيب بان شكلها الطبيعي هو الكرة الا انه
وقعت هناك اسباب خارجة عنها كالرياح والامطار والسيول فانثلم
بها اجزاء من الارض ثم ان اليبوسة التي فيها حافظة لما حصل لها من الاشكال فلا
جرم بقي شكل الارض على ذلك الانثلام المقتضي لتلك الخشونات فيكون خروجاً
عن شكلها الطبيعي بتلك الاسباب وذلك لا يقدح في اقتضاء طبيعتها الشكل الكري كما ادعيناه

فان قيل كون اليبوسة المستندة الى طبيعة الارض حافظة للشكل القدري المانع
من الشكل الطبيعي تنتقض كون الطبيعة الواحدة مقتضية لشئ وذلك بطل
قطعا ولا يمنع من حصول ذلك الثاني وفي ذلك بطلا قطعا اجيب بان الطبيعة كما
اقتضت شكلا مخصوصا واقتضت ايضا كيفية حافظة للشكل القدري ومانعة بالعرض
عن العود الى الشكل الطبيعي ولا استحالة في ذلك وثانيها ان الافلاك المكوكبة فيها
نقر يتمكن الكواكب فيها مختلفة بالقدر اذ هي مساوية لمقادير الكواكب المختلفة الا
الاقدار المالية لتلك النقر وبالوضع ايضا لان تلك النقر موجودة في جانب الفلك
دون الآخر وكذا المتمم يختلف جانباه بالرقة والثخانة فقد اختلف فعل الطبيعة الواحدة
في مادة واحدة واجيب بان الاختلاف المذكور ليس مستندا الى طبيعة واحدة بل الى صور
متعددة فان الفلك قد يحصل له صورة نوعية يقتضي كرية شكل كل الفلك ثم
صورة اخرى اقتضت عنها كرة الذي يختص بها من كوكب او تدوير او خارج مركز
فيلزم من ذلك ان يبقى في الفلك الاول نقرة او متمم مختلف الثخن فان قيل
حصول الصورة المختلفة لا يكون الا لاختلاف المواد ولاختلاف استعدادات مادة
واحدة ولا يتصور ذلك في الافلاك اجيب بانه يجوز ان يكون اختلاف الصور في
بعض البسائط مستندا الى اسباب تعود الى الفواعل كما يجوز استناده الى امور
تعود الى القوابل لكن لا يبقى عليها انه يلزم صورتان نوعيتان في الكوكب والتدوير

والخارج المذكر

والخارج المذكر وهو محال وانه اذا كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب
قوى وطبايع فلا يكون بسيطا [illegible] جاز ان يتصل بالفلك صورة متعددة
هي مبادي افعال مختلفة جاز في سائر البسائط فلا يلزم ان يكون شكلها كرويا
وربما يدفع الاول بمنع استحالته فان صور العناصر باقية في المركب وقد حلت فيه صورة
اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل عنصر هناك
صورتان نوعيتان والثاني بان منع تركيب القوى ان يكون لجزء من الجسم قوة اخرى حتى
اذا كان له جزءان كان له قوتان وليس الامر في الفلك كذلك اذ الصورة الاولى
سارية في الكل والثانية مختصة ببعضه والثالث بان الكل صورة يقتضي في البسيط
قوة واحدة تؤثر في مادة واحدة فلا يقتضي الا شكلا متشابها واذا قلنا انها القوة المصورة
قوة طبيعية مبدء لاشكال الاعضاء عندهم فهي اما ان يكون بسيطة او مركبة وان كان
بسيطة فمحلها ان يكون كان بسيطا يلزم ان يكون شكل الحيوان كرة واحدة وان
كان مركبا كان الحيوان كرات منضودة البسائط وان كانت مركبة فاما ان يكون
تلك القوى في محال مختلفة فيكون الحيوان ايضا مجموع كرات فاما ان يكون في
محل واحد فان لم يكن البعض مانعا للبعض عن اقتضاء الاستدارة كان الحيوان
كرة واحدة وان منع فلم لا يجوز ان يكون مع طبايع الاجسام ما يمنعها عن ذلك
واجيب بانا لا نسلم ان القوة المصورة ان كانت بسيطة ومحلها مركبة يلزم ان يكون

الحيوان كرأيه وانما يلزم ذلك لو كان فعل القوة المدركة في المركب فعل واحد
وان كان [illegible] وكذلك لانه انما اذا كانت مدركة في مركب يلزم ان يكون
الحيوان كرأيه وانما يكون ذلك لو كان فعلا واحدا لقوة المدركة في المركب فعل واحد وحدة
في كل واحد واحد وذلك لان المشغول من المكان الى البعد المكان موجود لانه مقصد المتحرك
ولانه من رأيه بالاشارة الحسية فانه يقال الجسم هنا او هناك ولانه ينتقل الجسم عنه
واليه ولانه يقدر بالنصف والثلث والربع الى غير ذلك ولانه يتفاوت زيادة ونقصانا
ولا يتصور شيء من الامور المذكورة والعدم المحض ويمكن الجواب بان مقصد المتحرك
في الحركات الطبيعية اما الثقال في المركز واما للخفاف في المحيط وكلاهما موجود
وفي الحركات الارادية فوضع من سطح بالنسبة الى الارض التي هي منتهى حركته
والاشارة الحسية لا يقتضي وجود المشار اليه في الخارج فان الحكماء ذهبوا الى ان الخطوط
ليست مركبة من النقط ولا السطوح من الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصل فيها مع
انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقط المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط
السطح فلا يلزم عندهم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا في الخارج وانتقال
الجسم انما هو عن فراغ موهوم الى فراغ موهوم آخر كذلك وكذا التقدير بالنصف والثلث
والربع الى غير ذلك من الاجزاء وكذا التفاوت بالزيادة والنقصان انما هو بحسب التوهم
ولان الجسم بكليته في مكانه لم يجز ان يكون المكان آخر غير منقسم لا شيء له

ان يكون المنقسم

ان يكون المنقسم في جميع الجهات نهاية حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولما ان يكون منقسما
في جهة واحدة فقط كالخط مثلا لاشيء له كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في الجهتين
او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لامتناع الجزء في ملاقاة سمكه ولا
يجوز ان يكون حالا في المتمكن والانتقال بانتقاله بل فيما يحويه فيجب ان يكون مماسا للسطح
الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والاول يكون مالباته فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي كما هو مذهب ارسطو ومن تابعه كابن سينا والفارابي
وغيرهما من الحكماء وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا
للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد
الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم كما هو
مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم اذ يلزم
من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد ويجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد
المتمكنات عليه مع بقائه بشخصه فكأنه جوهر متوسط بين العالمين اعني الجواهر المجردة
التي لا تقبل الاشارة الحسية والاجسام التي هي جواهر كثيفة ويكون الاقسام الاولية
للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور والى هذا الاحتمال ذهب افلاطون ومن تابعه من
الحكماء الاشراقيين فلا مزيد للاحتمالات على الثلاثة ومما قيل الدليل على كونه موجودا
بطل مذهب المتكلمين وبقي الاحتمالان الآخران ومتى بطل واحد منهما تعين الآخر

بالفضاء واختار المتقدمون ان المكان هو البعد وقال فان الابعاد التي نزعه عليه
فان الناس كلهم يحكمون بان الماء فيما بين الاطراف الاناء ولا شك انهم يريدون
بالاطراف الاناء الاطراف الداخلة لا الخارجة فيما بين اطرافه هو البعد الممتد في داخله لا
سطحه الباطن اذ هو غيرها وايضا فانهم يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا
ولا يقولون ان السطح قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا وايضا يحكم
الذهن بان الجسم هنا او هناك لا يتوقف على انه محيط به جسم ام لا واعلم ان
البعد منه ملاق للمادة وهو الحال في الجسم ويمانع مساويه ومنه مفارق يحل فيه الاجسام
ويلاقيها بجملتها ويداخلها بحيث ينطبق على بعد المتمكن ويتحد به لامتناع خلوه عن المادة
بالجواب عن حجة القائلين بان المكان هو السطح بتقدير ان المكان لو كان هو البعد وهو موجود
لزم من تمكن الجسم في المكان تداخل البعدين اي البعد الذي هو مكانه والبعد القائم به في البعد
الذي هو مكانه وتجويزه يؤدي الى تجويز دخول الاجسام العالم في حيز خردلة بل
سفسطة وتقدير الجواب ان الممتنع تداخل البعد الملاقي للمادة لان تجويزه يؤدي
الى تجويز دخول الاجسام في حيز خردلة واما البعد المجرد الذي لا يقوم المادة فيمكن ان
يحل فيه الاجسام ويلاقيها بجملتها ويداخلها بحيث ينطبق على البعد المتمكن ويتحد به
بحسب الاشارة الحسية فلا امتناع في ذلك لخلوه عن المادة وتجويز التداخل فيه
لا يفضي الى الاستحالة المذكورة واعترض عليه ان منشأ امتناع التداخل هو العظم

والامتداد

والامتداد فكل ما لم يتصف بالعظم والامتداد في جهة من الجهات اصلا جاز التداخل فيه مطلقا
كالنقطة وكل ما اتصف بالعظم والامتداد في جهة او جهتين فقط امتنع التداخل فيه
من تلك الجهة والجهتين فقط كالخطوط يمتنع تداخلها في الطول دون العرض وكالسطح
السطح يمتنع تداخلها في الطول والعرض دون العمق وكل ما اتصف بالعظم والامتداد
في الجهات كلها امتنع التداخل فيه مطلقا فان بديهة العقل حاكمة بان ما لا حجم ولا عظم
اصلا اذا انضم الى نظيره لا يزداد بسببه ولم يتصور في احدهما شيء خال عن الآخر ولا كونهما معا
اعظم من احدهما فقط وذلك هو التداخل بخلاف ما له حجم وعظم اذا انضم الى نظيره في الجهة
التي اتصفت بالعظم فيها كان مجموعهما اعظم من احدهما فامتناع التداخل انما هو
بالذات للاعظام والاحجام الموجبة لجواز فرض الانقسام وهي المقادير والابعاد
دون الهيولى اذ ليست منقسمة اصلا وكذا الصورة الجسمية فان انقسامها
لما فيها من المقدار لكنها مستلزمة للمقدار والحاصل ان امتناع التداخل انما هو
لاستلزامه كون الكل ليس باعظم من الجزء بل فلا يمتنع فيما ليس له عظم وكذا لا يمتنع
فيما له عظم من جهة دون جهة اخرى ان كان من الجهة التي ليس لها تلك الجهة
عظم فظهر مما ذكرنا امتناع التداخل في الابعاد مطلقا سواء كانت مادية او غيرها قال
الامام في الملخص لو امكن ان يشكك العقل في ان هذا البعد الموجود بين جدران هذا الاناء
بعدان مع ان البعد المشار اليه بالحس ليس الا البعد الواحد فليشكك في ان هذا الشخص

وبعد الان نفي ان هو واحد له في الحقيقة او اثنين من متعددة اقول فيه نظر لان القايلين
بان المكان هو البعد ان يقولوا لانا اقمنا البرهان على ان المكان بعد مجرد موجود
منطبق على البعد القايم بالجسم وهما موجودان متميزان وحكم الحس بالتداخل هذا الشخص
واحد لتوهم ضعيف مع البرهان ليس بمقبول بل محمول على انه لم يميز بينهما في الاشارة الحسية
كان البرهان الدال على ان الجسم مركب من الهيولى والصورة لم يقبل حكم الحس فانه موجود
واحد بل حيث قال بان هناك موجودين احدهما الهيولى والآخر الصورة ولهم وجه آخر
انه لو كان المكان هو البعد فلا يخلو اما ان يكون قابلا للحركة الاينية التي هي الانتقال من مكان
الى مكان آخر فيلزم ان يكون له مكان وننقل الكلام اليه فيلزم ترتب الامكنة البعد
الى غير النهاية وهو محال لما مر في ابطال التسلسل ولان جميع الامكنة الغير المتناهية
لكونها من جنس البعد على ما هو المفروض يكون قابلا للحركة فيقتضي الى المكان فيلزم
ان يكون ذلك المكان داخلا في الجملة الامكنة لكونه واحدا منها وان كان خارجا
عنها لكونه ضد فالها وذلك محال واما ان لا يكون قابلا للحركة فيلزم ان لا يكون الجسم ايضا
قابلا للحركة لانه ملزوم البعد المانع لقبول الحركة ويلزم منه نفي التالي اقول بعكس الحكم
بانا نختار ان البعد قابل الحركة الاينية ونمنع لزوم التسلسل قوله يلزم ان يكون للمكان مكان قلنا
نعم لكن على سبيل الامكان لا على سبيل الوجوب فان القول الحركة عبارة عن امكان الاتصاف بالانتقال من
مكان الى مكان ومن الامكان انما يقتضي امكان ان يمكن للمتصف بها لا وجوبه فلا يلزم التسلسل وانما يلزم

ان لو وجد

ان لو وجد ان يكون لكل مكان مكان وهو غير واجب كما بيّنا ومنها ان البعد في نفسه اما ان
يفتقر الى المحل فيمتنع تجرده عن المادة على ما يدعونه في البعد الذي هو المكان واما ان يستغني
عنه فلا يحل في المادة على ما هو شان البعد القايم بالجسم لان معنى حلول العرض في المحل
اختصاصه بحيث يفتقر البعد التوهم فلا يرد ما قيل من انه يجوز ان لا يفتقر في نفسه
الى المحل ويعرض له الحلول فيه ومنها انه لو كان المكان هو البعد لزم من تمكن الجسم فيه
اجتماع البعدين اعني البعد الذي هو المكان والقايم بالجسم فيلزم تخالف بالماهية للبعد المفارق
بامكان التفوق فيه ولا يكون من اجتماعهما اجتماع المثلين محذور ولو كان المكان سطحا
لتضادت الاحكام اشارة الى احتجاج القايلين بان المكان هو البعد تقديره ان المكان
ليس السطح الباطن للجسم الحاوي والا لتضادت احكام الجسم الواحد في حالة واحدة بيان
الملازمة ان الطير الواقف في الريح الهابة ساكن بالفرض ويلزم من كون المكان السطح ان يكون الطير
متحركا في تلك الحالة لانه يتبدل عليه السطوح المحيطة به مع ان تبدل الامكنة اما نفس
الحركة الاينية او ملزوم لها فيلزم اجتماع الضدين اعني الحركة والسكون في الطير المذكور
وايضا المنقول من بلد الى بلد في صندوق يكون متحركا بلا شبهة ويلزم ان يكون ساكنا لان
السطح المحيط به لا يتبدل وعدم تبدل المكان ملزوم للسكون او نفسه لان تبدل لازم
لازم الحركة او نفسها واجيب عن الاول بان استبدال الامكنة اذا كان ناشيا من تلك فيها
كان حركة واذا كان ناشيا من غيره كما في الطير الواقف في الريح الهابة لم يكن حركة

وعن الثاني بان المتحركة بالذات هو المحدد واما ما فيه فهو متحركة بالعرض كمن في السفينة
والمتحرك بالعرض لا يكون موصوفا بالحركة حقيقة انما الموصوف بها حقيقة ما يلابسه ويتعلق
به ووصف المتحرك بالحركة بالعرض وصف له بحال متعلقه اقول لكن اذا قيل يلزم ان
يكون ان تجاويف الكبد باسرها مثلا الجنين لم يبق من ظاهر بدنه جزء في تجويف اذا اسرف من
بلد لزم ان يكون ساكنا لانه لم ينتقل من مكانه وهو باطن الكبد باسرها وكذا الحوت بالبحر اذا رسا
اذا تحرك حالما وبه لحركة الماء بحيث لم يفارق سطح الماء الملاصق له لزم ان يكون
ساكنا وذلك سفسطة فلا مدفع له ولم يتم المكان انه ثاني دليل آخر للقائلين
بان المكان هو البعد تقديره انا نقطع بان لكل جسم مكانا فان كان المكان هو السطح
لزم ان لا يكون الجسم المحيط بالكل ليس له مكان اذ لا يحويه جسم ليكون سطحه الباطن مكانا
له فليس المكان هو السطح بل هو البعد لا يعم الاجسام كلها والقائلون بالسطح يلتزمونه مع انه مناقض لما قالوه
فانهم لما اثبتوا المكان الطبيعي للاجسام قالوا نحن نعلم بالضرورة ان كل جسم لو خلي وطبعه لكان في
مكان فقد اعترفوا بان كل جسم يجب ان يكون في مكان وحكموا بذلك هنا وبنوا عليه
اثبات المكان الطبيعي فما بالهم نسوا ذلك وانكروه حين الذهاب به فالقائلون بان المحدد
لا مكان له متناقضون لانفسهم فيما ادعوا هنا بل نقول كيف لا يكون للمحدد مكان وان الحركة
الوضعية التي لا تقتضي تبدل المكان انما تعرض لمجموع المحدد من حيث هو مجموع واما لضعفاء
المتمايزان يجب بالعرض انتقالها لكونهما فوق الارض او تحتها فلا شك انهما يتبدلان المكان

في بلد

حركة

سفسطة مردود بلا دليل

الحدين (?)

ولهما نقله

ولهما نقله من مكان الى آخر فلك جميع اجزاء المحدد تتبدل امكنتها بامكنة آخر حال
حركته بالاستدارة ولو كان اجزاء المتحرك بالحركة الدورية ليس لها نقله من مكان
الى مكان آخر لم يكن للقمر والشمس وسائر الكواكب نقله اصلا والضرورة تبطله الا
ترى الشمس تارة فوق الارض وتارة تحتها فكيف لا يكون منتقلة من مكان الى آخر مع ثبوت ايضا
هذه الحالة لها واذا كان كل جزء من اجزاء المحدد في مكان يتبدل لا بسبب حركة الوضعية
مكانا بآخر كان المحدد كله في مكان مركب من امكنة اجزائه فوجب ان يكون المكان هو البعد
دون السطح هذا وقد قيل ان لهم ان يخصوا قولهم كل جسم لو خلي وطبعه لكان في مكان بالاجسام
التي لها مكان فخرج عنه ما لا مكان له وان يقولوا ان اجزاء المتحرك بالاستدارة ان كانت
مفروضة فلا يعرض لها حركة من رحبه قطعا وان كانت موجودة بالفعل كالكواكب
المنفصلة من اجرام الافلاك المذكورة فيها التي فيها فالمعلوم من حالها بالضرورة تبدل
اوضاعها بالقياس الى الامور الثابتة تبعا للحركة الوضعية الحاصلة للافلاك واما انتقالها
عن مكان الى مكان فليس مما علم بالضرورة ولهم وجوه آخر منها انا نعلم ان المكان الذي خرج
عنه الحجر المتمكن في الهواء فملاه الهواء لم يبطل والسطح الذي كان محيطا بذلك الحجر
قد بطل بالكلية فيدل على ان المكان هو البعد الذي لم يبطل دون السطح الذي بطل
ومنها ان المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه ومقصد المتحرك بالحصول فيه يجب ان
يكون موجودا حال الحركة لتصور كونه مقصودا بالحصول فيه فالمكان الذي يقصد

الثقيل مطلق وهو الذي يقتضي بطبعه ينطبق مركز ثقله ان يكون ما موجودا حال الحركة
الى الارض كالحجر مثلا موجودا حال ما يقصد الحجر متحركا طالبا للحصول فيه ولا سطح هناك
موجودا محيطا بهذا الثقيل وكذا اما يقصده الخفيف متحركا اليه طالبا للحصول
فيه ولا سطح هناك موجودا محيطا بهذا الخفيف فدل على ان المكان هو البعد الموجود
دون السطح المعدوم حال حركة الثقيل والخفيف ومنها ان المكان يجب ان يكون
مساويا للمتمكن لان المتمكن منطبق على المكان مالئ له فيجب ان يكون مثله وليس
واذا كان المكان هو السطح لا يكونان متساويين فان الشمعة المدورة
اذا جعلناها صفحة رقيقة كان السطح المحيط بها اضعاف المحيط بالمدورة واذا جعلنا
الصفحة ثم كان السطح المحيط بها اقل من المحيط بالصفحة مع ان الجسم في الحالين
واحد وايضا اذا حفرنا في الجسم حفرة عميقة فقد انتقص الجسم الذي هو المتمكن في اذا
وزاد المكان وهو السطح الحاوي به وايضا في الماء والمكان هو السطح المملو منه
اذا صب منه بعضه كان ذلك الذي هو الماء يجمع سطحه الداخل كما كان تماما لكن
فيه حينئذ فقد نقص المتمكن الذي هو الماء والمكان اعني السطح الباطن من الظرف بحاله
ومنها ان المتمكن مالئ لمكانه منطبق عليه كما مر آنفا ولا يتصور ذلك الا بان يكون
في كل جزء من المكان جزء من المتمكن وان يكون كل جزء من المتمكن في جزء
من المكان ولو كان هو السطح لم يكن لاجزاء الجسم المتمكن في مكانه اصلا ومنها ان

الجسم انما يكون

الجسم انما يكون في مكانه انه بتمامه بجميعه لا بسطحه فلو فرض ان المكان هو السطح كان الجسم فيه
بسطحه دون حجمه وقد يدفع هذه الوجوه الثلثة بانه مجاز بمعنى كونه بحجمه في مكان انه بتمامه
في داخل المكان لا ان كل جزء من حجمه ملاق لجزء من مكانه فهذا المكان لا يصح عليه
الخلو عن شاغل القائلين بان المكان هو السطح مع بعض القائلين بالبعد المجرد الموجود
لم يجوزوا ان يخلو المكان عما يشغله وعليه المصنف والباقون منهم من القائلين بالبعد
الموهوم على جوازه وهم اصحاب الخلاء والا لتساوت حركة ذي المعوق وحركة
عديمه عند فرض مساواتهما بالنسبة ما بينهما احتج المانعون بانه لو وجد الخلاء
لما يكون زمان الحركة مع المعوق وعدمه مساويا بالزمان تلك الحركة بدون المعاوق
واللازم باطل بيان اللزوم انا نفرض حركة الجسم في فرسخ مثلا من الخلاء ولا محالة
يكون في زمان ولنفرض ساعة ثم نفرض حركة الجسم الذي بتلك القوة بعينها
في فرسخ من الملاء الغليظ ولا محالة يكون في زمان اكثر بوجه العايق ولنفرض عشر
ساعات ثم نفرض حركة الجسم بتلك القوة في ملاء ارق قواما من الملاء الاول بحيث
يكون نسبته مع وقته الى مع وقته وكثرته فيلزم الملاء الغليظ
اي يكون معاوقة الملاء الرقيق عشر معاوقة الملاء الغليظ فيلزم ان يكون
زمان الحركة في الملاء الرقيق ساعة ضرورة انه اذا اتحد المسافة والمحركة
والقوة المحركة لم يكن السرعة والبطوء اعني قلة زمان وكثرته الا بحسب

واعترض عليه بان

قلة المعاوقة وكثرته فيلزم تساوي زمان حركة ذي المعاوق اعني في الملاء الرقيق
وزمان حركة عديم المعاوق اعني التي في الخلاء وفيه نظر اما اولا فلانا لا نم امكان قوام
يكون على نسبة زمان الخلاء الى الملاء وانما يصح ذلك لو لم ينته القوام في مراتب
الرقة الى ما لا قوام ارق منه اذ لو انتهى جاز ان لا يوجد في تلك المراتب قوام على
نسبة زمان الخلاء والملاء وعدم الانتهاء مم ولو سلم فلم لا يجوز ان يتوقف المعاوقة على
قدر من القوام بحيث لا يوجد بدونه وح يقوم الاحتمال المذكور اعني ان لا يوجد معاوقتان
على نسبة المذكورة ولو سلم عدم التوقف ايضا فلم لا يجوز ان يكون نسبة زمان الخلاء الى
زمان الملاء على وجه لا يوجد تلك النسبة بين النسب الموجودة المعاوقتين فان الاولى
من النسب المقدارية والثانية من النسب العددية وقد برهن اقليدس على انه يجوز ان
لا يكون للمقدار الى آخر نسبة لا يوجد تلك النسبة بين النسب العددية واما ثانيا
فلانا نقول لا يخ اما ان امكن الحركة بدون معاوقة من الملاء في زمان او لا يمكن فان
امكن نقول بعوض من زمان الحركة في الملاء الغليظ كساعة مثلا في المثال المفروض بازاء
نفس الحركة والباقي كتسع ساعات بازاء معاوقة الملاء الغليظ فزمان حركة الملاء الرقيق
في المثال المفروض ينبغي ان يكون ساعة لاجل نفس الحركة وتسعة اعشار ساعة لاجل
معاوقة الملاء اذ المفروض ان المعاوقة عشر معاوقة الملاء الغليظ فان الزمان الذي بازاء
معاوقة الملاء الغليظ فلا يلزم ان يكون الحركة مع العايق كهي لا معه وان لم يمكن بطل هذا الكلام

هذا الآن حاصله

عن زمان الذي بازاء معاوقته

هذا الآن حاصله ان الخلاء محال اذ لو كان ممكنا لم يلزم من فرض وقوعه مع الامور الممكنة محال
لكنه يلزم من فرض وقوعه مع الحركات الثلثة المذكورة على الوجه المذكور مع ان كل واحد منها ممكن
وكذا اجتماع الثلثة الامور ايضا ممكن لان وهي زمان ذي المعاوق وعديم المعاوق وانه محال قطعا فالخلاء
محال واعترض عليه بان الحركة بدون معاوقة من الملاء لا يمكن الا ان يكون في زمان فقد اعترض فيه
بانه له احدى تلك الحركات الثلثة اعني الحركة في الخلاء على الوجه المذكور اعني كونها في زمان
ولذا حكم الاعتراض ببطلان دليلكم وهذا الاعتراض اورده بعض المتأخرين بوجه آخر وهو ان الحركة
بنفسها تستدعي زمانا وبسبب المعاوقة زمانا آخر فيجمعهما واجدة المعاوقة ويختص
باحدهما فاقدتها فاذا زمان نفس الحركة عند يختلف في جميع الاحوال المذكورة انما يختلف زمان
المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها ويختلف زمان الحركة بعد القياس فما يجب من ذلك الى ما لا يلزم
على ذلك المحال المذكور والمص تصدى للجواب عنه بمقدمة هي ان كل حركة لا بد ان يكون على حد
من السرعة والبطء لانها لا محالة يكون على مسافة وفي زمان فاذا فرض حركة اخرى
يقطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان او في ضعفه كانت اسرع او ابطأ من الحركة
الاولى وان كانت الحركة نفسانية اي صادرة عن شعور وارادة جاز ان يحدد النفس
حالها من السرعة والبطء فان تخيل ملايمة حدا منها وينبعث عنها الميل بحسب ذلك
الحد فيترتب عليه الحركة السريعة او البطيئة وان كانت طبيعية او قسرية احتاجت
في تحديد حالها من السرعة والبطء الى معاوق في ذلك لان الطبيعة لا تفاوت فيها
ولا شعور لها بالملايمة وعدمها حتى يمكن استناد الحدود المختلفة اليها فهي تحب
ذاتها تقتضي ان يحصل في غير زمان لو امكن واذا لم يمكن ذلك فاحتاجت الحركة
الى تحديد حالها وكذا الكلام في القاسر لا تفاوت فيه لان المفروض تحريكه بقوة واحدة وكذلك

الحركة

القابل للحركة اعني الجسم المتحركة لا تتفاوت فيه لان المفروض اتحاده فلا بد من امر آخر يعوق
المتحرك في تأثيره والا لم يكن له مدخل في اقتضاء حدود الحركة وذلك المعاوق اما خارج
عن المتحرك او غير خارج منه فالخارج هو قوام ما في المسافة من الاجسام فيجب اختلافه
رقة وغلظا كالهواء والماء فيتفاوت حدود الحركة سرعة وبطء وانما يحتاج الى الخارج فهو
لا يمكن ان تتوقف الحركة الطبيعية لان ذلك الميل لا يمكن ان يقتضي امرا ويقتضي ما يعوقه
عن اقتضاء ذلك بل هو يعاوق القسرية وهو الطبيعة او النفس اللتان هما مبدأ الميل
الطبيعي فاذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين اعني الخارجي والداخلي ارتفاع السرعة
والبطء من الحركة ويلزم منه انتفاء الحركة ولاجل ذلك استدل الحكماء باحوال
هاتين الحركتين تارة على امتناع عدم معاوق خارجي فيثبتوا امتناع وجود الخلاء وتارة
على وجود معاوق داخلي فاثبتوا مبدأ ميل طبيعي في الاجسام التي يجب ان يتحرك
قسرا وبعد تمهيد تلك المقدمة اجاب عن الاعتراض المذكور بوجهين احدهما انه لا
يمكن ان يقال ان الحركة بنفسها يستدعي شيئا من الزمان وبسبب السرعة و
والبطء شيئا آخر لانا بينا ان الحركة بنفسها لا يمكن ان يستدعي زمانا
يمتنع ان يوجد الا على حد ما منهما فهي مجردة عنهما غير موجودة ولا وجود لها الا يستدعي شيئا
اصلا وثانيهما ان الحركة بنفسها لا يمكن ان يستدعي زمانا لانها لو وجدت لا مع حد ما
من السرعة والبطء في زمان كان يجب اذا فرض وقوع اخرى في نصف ذلك
الزمان او في ضعفه كان لا محالة اسرع او ابطأ من المفروضة فكانت مع حد من السرعة
والبطء حين فرضناها لا مع حد منهما هذا خلف والى هنا حاصل الدليل ان الحركتين

الطبيعة او القسرية

والماء

الحركة

الطبيعية او القسرية ثم بعد ما بينا ان الحركتين لا يكون على حد ما من السرعة والبطء
الا بسبب معاوق فاذا فرض الحركة مجردة عن المعاوق كان هذا فرضا للحركة
مجردة عن السرعة والبطء ثم يضم اليه ذلك ان الحركة بدون احدهما غير موجودة
وما لا وجود له لا يستدعي شيئا ينتج ان الحركة مجردة لا يستدعي شيئا من الزمان
فقد علم ان قول المعترض ان المتحركة بنفسها يستدعي زمانا وبسبب المعاوقة زمانا
آخر معناه ان الحركة اذا لم يكون مع المعاوقة يستدعي زمانا وليس كذلك بل معناه
ان الحركة بنفسها يستدعي زمانا اي من غير ان يكون للمعاوقة دخل في ذلك
الاستدعاء ثم بانضمام المعاوقة اليها في الاستدعاء يستدعي زمانا آخر وهذا
الموقف لا يقتضي ان يكون الحركة الكذا مجردة المنع ولم لا مع المعاوق مستدعية
لزمان والعجب منه مع كونه علما في التحقيق وعالما للدقيقة انه ابطل قول المعترض
بالمعنى الذي فهمه بالمقدمات الكذا في المنع في المحل الممنوع ولم تبينه انه مبنى الدليل
بابطاله ينهدم بنيانه على ما مر تقديره مستدركا واما الممنوع فهو ان قوله ذلك
القاسر لا تتفاوت فيه ان اراده ان القاسر في الحركات الثلاثة المفروضة في
الدليل المذكور لا تتفاوت الحركة من جهة القاسر سرعة وبطء في تلك الصور
الثلاثة ولا يتفاوت ويزيد به ذلك الزمان فذلك هو مطلوب المعترض فانه
يدعي ان الحركة القسرية مع قطع النظر عن المعاوق يقتضي قدرا من الزمان
وحدا من السرعة والبطء وهو محفوظ في الصور الثلاثة لا يتفاوت ثم يزيد ذلك
الزمان بسبب المعاوق ويتفاوت بحسب تفاوته وان اراده ان القاسر لا يتفاوت
في سائر الحركات القسرية ايضا فلو كان هو المحدد لزم ان لا يكون جميع الحركات القسرية

جهة

تفاوت الاسراع والابطاء فذلك ظاهر البطلان وكذا الكلام في قوله وكذلك القابل للحركة اعني الجسم المتحرك لا تفاوت فيه لان المفروض اتحاده ثم قوله فلا بد من امر آخر يعاوق المتحرك في تاثيره والا لم يكن له مدخل في اقتضاء حد والحركة الفاسم فان ذلك الامر الآخر لا يلزم ان يكون معاوقا بل نقول في ذلك الامر الآخر هو الميل قال الامام في شرح الاشارات ان الحركات لا تنفك عن حد ما من السرعة والبطوء والمراد من السرعة والبطوء هو شيء واحد بالذات وهو كيفية قابلة للشدة والضعف وانما يختلفان بالاضافة العارضة لهما فالسرعة للشيء بالقياس الى شيء هو بعينه بطوء بالقياس الى آخر ولما كانت الحركة ممتنعة الانفكاك عن هذه الكيفية وكانت كانت الطبيعة التي هي مبدأ الحركة شيئا لا يقبل الشدة والضعف كانت نسبة جميع الحركات المختلفة بالشدة والضعف اليها واحدة وكان صدور حركة معينة منها ممتنعا لعدم الاولوية فاقتضت اولا امر يشتد ويضعف بحسب اختلاف الجسم في الكم اعني الصغر والكبر او الكيف اعني التكاثف والتخلخل او الوضع اعني اندماج الاعضاء انتفاشها وعند ذلك ذلك الامر هو الميل وهذا الكلام صحيح في ان ما يحدد حال الحركة من السرعة والبطوء هو الميل ولئن سلمنا ان ذلك الامر الآخر يجب ان يكون معاوقا للمتحرك في تاثيره فلا نسلم انه قوام ما في المسافة من الاجسام لم لا يجوز ان يكون امر آخر غير القوام كالقوة الجاذبة للمغناطيس مثلا فانا لو اخذنا بيدنا قطعة المغناطيس وقطعة من الحديد ثم ارسلنا الحديد فانه يتحرك بالطبع الى اسفل ويعوقه

في الحركة قوة

في الحركة قوة المغناطيس ويسارع في الحركة بحسب تباعده من المغناطيس ولو سلم فلا نسلم ان العيد الخارج لا يمكن ابدا ويقتضي ما يعوقه عن اقتضاء ذلك قلنا عند لازم دائما كان يلزم لو لم يتعدد عند الخارج لكنه متعدد كالطبيعة والنفس واحدهما يقتضي الحركة والآخر يعوق عنها كالطير اذا سقط عن مكانه ينتقل ويحمل الطير اليه فلا يتم الاستدلال بالحركة الطبيعية على امتناع الخلاء لان حاصله بعد التلخيص ان الحركة لا بد فيها من معاوق يحدد حالها من الاسراع والابطاء والحركة الطبيعية لا يتصور فيها المعاوق الغير الخارج فاذا لم يكن هناك معاوق خارج ايضا وذلك يتحقق في الخلاء انتفى المعاوق بالكلية ويلزم من انتفائه انتفاء الحركة فهذا المنع يتوجه الى المقدمة القائلة الحركة الطبيعية لا يتصور فيها المعاوق الغير الخارجي سلمنا ذلك لكن نقول احد المعوق الخارجي على امتناع الخلاء لان المعوق الداخل فيتحدد حال الحركة من الاسراع والابطاء لكن هذا المنع في التحقيق منع لقوله وكذلك القابل اعني الجسم المتحرك لا تفاوت فيه لان المفروض اتحاده وقد مر آنفا وكذا لا يصح الاستدلال بالحركة القسرية على وجود المعاوق الداخل اعني المبدأ الميل الطبيعي لان المعوق الخارجي اعني قوام ما في المسافة كاف في تحديد حال الحركة وظاهر ان الاستدلال على هذا المطلب لا يمكن بالحركة الطبيعية فظهر بطلان قوله ولاجل ذلك استدلت الحكماء بها تين تارة على امتناع الخلاء وتارة على وجود مبدأ الميل الطبيعي في الاجسام التي تقبل الحركة القسرية ومنهم من زعم ان معناه ان الحركة بماهيتها يقتضي قدرا من الزمان فقال ان الجواب الصحيح عن تجويز اقتضاء الحركة بنفسها قدرا من الزمان انه لا يجوز ان يقتضي الحركة

لذا نهار زمانا معينا دالآجاز وقوع الحركة فى نصف ذلك الزمان وهو بط لان نصف الحركة واقع
فى نصف ذلك الزمان ولاشك ان نصف الحركة حركة بل الحركة من حيث هى حركة لا
تستدعى الا زمانا مطلقا ومسافة مطلقة وانما المعين للزمان فهو المحدد المعين من السرعة
والبطؤ وليس كذلك فان كلام المعترض انما هو فى الحركة المخصوصة المفروضة فى الاستدلال
وما يقع ان هذا الجواب انما يتم لو بين ان تلك الحركة جزءا موجودا فى الخارج وامكان
انقسامها ولو بحسب الوهم لا يكفى فى هذا المقصد او بين ان وقوع الحركة فى جزء من ذلك
الزمان الذى فرضنا انه يقتضيه ماهية الحركة يمكن بحسب نفس الامر وانى له بيان امكانها
اى بيان امكان وقوعها الا بحسب التوهم اذ يصح ان يتوهم وقوع الحركة فى ذلك الجزء
واما بحسب نفس الامر فكلا لجواز ان يقال الزمان الذى يقتضيه ماهية الحركة قد لا يقبل القسمة
القسمة بالفعل بل بالتوهم فكيف يقع الحركة المحققة فى جزء وهمى من الزمان مدفوع بان
العقل يحكم بناء على نفى جزء لا يتجزى حكما مطابقا للواقع بان كل جزء من اجزاء الزمان
الذى فرضنا انه يقتضيه ماهية الحركة زمان وكذا فى كل جزء من اجزاء الحركة الواقعة فيه
وذلك الجزء ايضا حركة واقعة فى جزء من اجزاء المسافة وهو فى نفسه ايضا مسافة
وهو فى نفسه ايضا مسافة فيحكم بان ماهية الحركة من حيث هى صالحة لان يقع فى اى
جزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان فلا يقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان
بل يقتضى مطلق الزمان ولما كانت الجهة مناسبة للمكان لان كل واحد منهما مقصد

للتحرك بالحصول

٢٥

للتحرك بالحصول فيه والجهة مقصد للتحرك بالوصول اليها او القرب منها ولان كل واحد
مقصد بالاشارة الحسية اشار بعد الفراغ من بحث الحركة المكان الى بحث الجهة فقال و
والجهة طرف الامتداد الاخذ فى ماخذ الاشارة وليست منقسمة فى ماخذ الاشارة لانكر لما
من انه طرف الامتداد الحاصل فيه فاما ان لا يكون منقسمة اصلا فيكون نقطة او يكون
منقسمة فى امتداد آخر فيكون خطا او يكون منقسمة فى امتدادين آخرين فيكون
سطحا وطرف الامتداد بالنسبة الى الامتداد يسمى نهاية وطرفا وبالنسبة الى الحركة
والاشارة يسمى جهة فان قيل فالجهات على ما ذكرتم اما النقاط او الخطوط او
او السطوح وهى قائمة بالجسم المتحدد فكيف يتصور حركة الجسم الى الجهة للوصول
اليها او القرب منها كما ذكرتم سابقا وايضا يلزم ان يكون جهتا الفوق والسفل
ايضا متبدلين اقول نعم لا يتصور حركة الجسم الى الجهات التى يكون قائمة به
لتحركها بحركته واما حركته الى جهات يقوم بالجسم الاخر او حركة الجسم الاخر الى جهات
يقوم به فلا مانع عنها والتبدل فى جهتى الفوق والسفل انما يلزم على تقدير حركة الفلك
الفلك المحدد لهما وخروجه عن مكانه وذلك غير ممكن والا لزم لم يكن محددا
فان جهة اليمين من الانسان مثلا انما تتبدل بتبدله لانه هو المتعين والمحدد لها
فان اليمين هو يلى اقوى جانبيه فاذا استدار على نفسه صار مايلى اقوى جانبيه
الى اضعفهما فصار اليمين يسارا وهكذا فى ذوات الاوضاع المقصودة بالحركة
بالحركة للحصول فيها وبالاشارة الى الاستدلال على كون الجهة امرا موجودا
موجودا ذا وضع بانها مقصودة بالحركة والاشارة الحسية والمعدوم لا يكون منتهى

الاشارة ومقصد المتحرك وكذا الوصول الحقيقي الذي لا وضع له وقد عرفت كما سبق آنفاً
ان الفرق بين المكان والجهة في ان الجهة مقصودة بالحركة للحصول فيها وان الصواب
ان يقال وصولا اليها وقربا منها والطبيعية منها فوق وسفل ومحدد ما عداهما
غير متناهية الجهة على قسمين قسم يتبدل بالعرض مثل اليمين والشمال والقدام
والخلف وقسم لا يتبدل وهو ما يكون بالطبع وهو فوق وسفل فان المتوجه الى
المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله
ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس
واما الفوق والتحت فلا يتبدلان لان القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي رأسه
فوقاً وما يلي رجله تحتا بل صار رأسه من تحت ورجله من فوق لهما جهتان طبيعيتان
واقعتان بالطبع لا يتبدلان بالعرض والجهات المتبدلة بالعرض غير متناهية لان
الجهة طرف الامتداد ويمكن ان يفرض في كل امتدادات غير متناهية ويمكن بكل
منها جهة والحكم بان الجهات ستة مشهور وليس بحق وسبب الشهرة امران عامي
وخاصي اما العامي فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن
ورأس وقدم والجنب الذي هو الاقوى في الغالب يسمى يمينا وما يقابله
يسارا وما يحاذي وجهه وهو الذي يتحرك اليه بالطبع وهناك حاسة الابصار يسمى قداما وما   والله
يقابله خلفا وما يلي رأسه بالطبع يسمى فوقا وما يقابله تحتا ولما لم يكن عندهم سوى ما ذكر

وقفت اوهامهم

 سابع

وقفت اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا وعمموا اعتبارها في
الاجسام ولم يكن لها اجزاء متمايزة على ذلك الوجه واما الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان
يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات
ست الا ان اشتراطهم تقاطعها على زوايا قوائم يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم وطرفا
الامتداد الطولي يسميها الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا
الامتداد العرضي يسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد الباقي
يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاص يشتمل على الاعتبار العامي
مع زيادة هي تقاطع الابعاد على قوائم فان العامة غافلون عنها واذا امكن تطبيق اعتبارهم
عليها ولا شك ان قيام بعض الامتدادات على بعض مما لا يجب في اعتبار الجهات واذا اعتبر كانت
غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير
متناهية فصل في الاجسام وهي قسمان فلكية هي الافلاك بما فيها من الكواكب و
عنصرية هي العناصر بما فيها من المواليد الثلثة اعني المعدنيات والنباتات والحيوانات
واما الفلكية فالكلية فيها تسعة من الافلاك التي ليست باجزاء للافلاك آخر تسعة واحد
منها غير مكوكب ولذلك يسمى بالفلك الاطلس تشبيها له بالاطلس الخالي من النقوش محيط
بالجميع ولذلك يسمى بفلك الافلاك وبالفلك الاعظم وتحته فلك الثوابت ثم افلاك
الكواكب السيارة السبعة على الترتيب المشهور وهذه الافلاك هي التي لم يجوزوا ان يكون
اقل منها لانهم وجدوا في بادي الرأي جميع الكواكب متحركة بالحركة اليومية السريعة من المشرق

الى المغرب فانتبهوا اليها فلكا آخر خصوصا ثم وجدوا بعد طول التدقيق ان جميع الثوابت
متحركة بالحركة واحدة بطيئة من المغرب الى المشرق فانتبهوا لها فلكا آخر قصيا تحت فلك الافلاك
وكذا وجدوا الكواكب السيارة السبعة ذوات الحركات عديدة مختلفة غير متناهية بقياس
بعضها الى بعض فانتبهوا لكل منها فلكا آخر فصارت الافلاك تسعة واما في جانب
الكثرة فلا قطع لجواز ان يكون لكل من الثوابت فلك وان يكون الافلاك الغير
المكوكبة كثيرة وجوز المصنف ان يكون الافلاك الكلية ثمانية بان يسند الحركة اليومية
الى مجموعها لا الى فلك خاص وذلك بان يتعلق نفس تحركها على ما ذهب اليه صاحب التحفة لا سيما على
هذا المذهب قلت يجوز ان يكون سبعة بان يكون الثوابت ودوائر البروج على محدب فلك
زحل ويتعلق نفس بمجموع السبعة تحركها الحركة الاولى والاخرى بالرابعة تحركها الحركة
الاخرى لكن يستدعي ان يفرض دوائر البروج متحركة بالحركة السريعة دون البطيئة
ويتصور بان يتحرك زحل في متمم خارج المركز حركة خاصة ويتحرك ممثله حركته
بطيئة ثانية في الثوابت ويكون حركة دائرة البروج موافقة لحركته لحركة زحل
لا لحركة الثوابت ليتصور انتقال الثوابت من برج الى برج لينتقل الثوابت الى برج
الى برج كما هو الواقع فاستحسن ذلك وتشتمل تلك الافلاك الكلية على افلاك
آخر جزئية ينفصل اليها الافلاك الكلية على ما ادى اليهم عليه ما شاهدوا من احوال تلك
الكواكب من السرعة والبطوء والرجعة والاستقامة والخسوف والكسوف والتشكلات
البدرية والهلالية واختلاف اوضاعها بالنسبة الى سكان الآفاق ثم وعند ذلك حافظا
لكل منهما

لكل النظام مخصوص عند الكل حال الى مثلها وما يقال من ان اثبات الافلاك على الوجه
المخصوص مبني على اصول فاسدة مأخوذة من الفلاسفة من نفي القادر المختار وعدم تجويز
الخرق والالتيام على الافلاك وانها لا يشتد في حركاتها ولا يضعف ولا يكون لها
رجوع ولا انعطاف ولا وقوف ولا اختلاف في حال عنده بل يكون ابدا متحركة حركة
بسيطة في الجهة التي يتحرك اليها الى غير ذلك من المسائل طبعية والالهية
التي بعضها مخالف الشرع وبعضها لم يثبت لكون ادلتها مدخولة اذ لو لم يبتني على
تلك الاصول انقول ان القادر المختار بحسب ارادته يحرك تلك الافلاك على هذا النظام المشاهد
او نقول ان الكواكب يحركها في الفلك كالحيتان في الماء يشرع ويبطئ ويرجع ويقف
ويقيم من غير حاجة الى تلك الافلاك الكثيرة وعلى تقدير الثبوت تلك الاصول فيما
ذكروا انهم يلزم من نفي على وجه لازم ولا يصح الا اذا علم المساواة وليست
معلومة اذ لا محذورة ولا برهان على امتناع ان يكون تلك الاختلافات المشاهدة
لاسباب آخر غير ما ذكروا فليس بشيء اذ مبنى ذلك عدم الاطلاع على مسائل هذا الفن
ودلائله فان اكثرها مقدمات حدسية يجزم العقل بثبوتها عند مشاهدة الاختلافات
المذكورة على النظام المشاهد والاستقامة بالمقدمات الهندسية التي لا يتطرق اليها
شبهة اشتباه مثلا مشاهدة التشكلات البدرية والهلالية على الوجه المخصوص
يوجب اليقين بان نور القمر مستفاد عن الشمس وان الخسوف انما هو بسبب حيلولة
الارض بين الشمس والقمر والكسوف انما هو بسبب حيلولة القمر بين الابصار والشمس

مع القول بثبوت القادر المختار وانتفى ونفي تلك الاصول المذكورة فان ثبوت القادر المختار وانتفى تلك الاصول المذكورة فان ثبوت القادر المختار وانتفاء تلك الاصول لا ينتفيان ان يكون الحال على ما ذكر غاية الامر انهما يجوزان الاحتمالات الاخر مثلا على تقدير ثبوت القادر المختار يجوز ان يسود القادر المختار بحسب ارادته وجه القمر عند الخسوف من غير حيلولة الارض وكذا عند الكسوف وجه الشمس من غير حيلولة القمر وكذا يجوز ان يسود .. وينور وجه القمر عند الخسوف على ما في هذه التشكلات البدرية والهلالية دائما على تقدير جواز الاختلاف في حركات الفلكيات وسائر الاحوال يجوز ان لا يكون احد نصفي كل من النيرين مضيئا والآخر مظلما ويحدث النيران على ما ذكرنا بحيث يصير وجهاهما المظلمان مواجهين في حالة الخسوف والكسوف واما بالتمام وذلك اذا كانا تامين واما بالبعض على قدر ما اذا كانا غير تامين وعلى هذا القياس حالة التشكلات البدرية والهلالية ولكنا نجزم مع قيام الاحتمالات المذكورة ان الحال ما ذكر من ان استفادة القمر نوره من الشمس وان الخسوف والكسوف انما يكونان بسبب حيلولة الارض والقمر ومثل هذا الاحتمال قائم في العلوم العادية و التجربية بل في جميع الضروريات فانا نجزم بان اواني البيت بعد خروجنا عنه لم يصير افاضل المحققين في العلوم الالهية والهندسية مع ان القادر المختار يجوز ان يجعله يجعلها لك بحسب ارادته بل على تقدير ان يكون المبدأ موجبا يجوز ان يتحقق وضع غريب

من الاوضاع

من الاوضاع الفلكية فيقتضي ظهور ذلك الامر الغريب على ما هو مذهب القائلين بالايجاب من استناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية او غير ذلك مما هو مذكور في سننه التي ورحى في الضروريات والحاصل ان المذكور في علم الهيئة ليس مبنيا على المقدمات الطبيعية والالهية وما حدث به القادح من تقييد المصنفين كتبهم بها انما هو لطريق المتابعة الفلاسفة وليس ذلك امرا واجبا بل يمكن اثباته من غير ابتنائه عليهما فان المذكور فيه بعضه مقدمات هندسية لا يتطرق اليها شبهة وبعضه مقدمات حدسية كما ذكرنا وبعضه مقدمات يحكم بها العقل بحسب الاخذ بما هو الاليق والاولى كما يقولون محدب الحامل مماس لمحدب الممثل على النقطة مشتركة وكذا معقره بمقعره ولا مستند لهم غير ان الاولى ان لا يكون في الكليات فضل لا يحتاج اليه كما يقولون ان فلك الشمس فوق افلاك الزهرة وعطارد والقمر لان حسن الترتيب والنظام يقتضي ان يكون ما هو اكبر بعدا واعظم مقدارا ابطأ حركة من الكواكب او ان يكون الشمس واسطة في النظم والترتيب بمنزلة شمسة القلادة بين ما يبعد عنها الابعاد الاربعة اعني التدليس والتربيع والتثليث والمقابلة وبين ما لا يبعد عنها الا الابعاد المذكورة وبعضه مقدمات يذكرونها على سبيل التردد دون الجزم كما يقولون ان اختلاف حركة الشمس بالسرعة والبطؤ اما بناء على اصل الخارج المركز واما بناء على اصل التدوير من غير جزم باحدهما ولو سلم ان اثبات الافلاك على الوجه الذي ذكروه يتوقف على تلك الاصول الفاسدة فلا شك انه انما يكون كذلك اذا اريد

ادعى اصحاب هذا الفن انه لا يمكن الا على الوجه الذي ذكرناه اما اذا كان دعواهم انه يمكن
ان يكون على ذلك الوجه وان امكن ان يكون على الوجه الآخر فلا يتصور التوقف ح وكفى
بهم فضلا انهم يحتالون من الوجوه الممكنة ما ينضبط به احوال تلك الكواكب مع كثرة
اختلافها على وجه يتيسر لهم ان يعينوا مواضع تلك الكواكب في اتصالات بعضها
مع بعض في كل وقت ارادوا الحساب بحيث يطابق الحس والعيان مطابقة يتحير فيها العقول
والاوهام ويعرف من تامل في احوال الاطلاع على سطوح الرخامات يشهد بان هذا الشيء
عجيب والثنى عليهم ثناء مستطاب تداوير وخارجة المراكز والمجموع اربعة وعشرون
اقول وفيه نظر اما اولا فلانه صريح في ان الافلاك الجزئية اما ان يكون تداوير وخارج
المراكز وهذا خطاء فان من الافلاك الجزئية التي جوزها الواحد او ما يليه وهما فلكان
موافقا المركز واما ثانيا فلان عدد الافلاك على ما هو المشهور يرتقي الى خمسة وعشرين
لان لكل المتحيرة مع القمر تدويرا واحدا فالتداوير ستة ولكل من السيارة فلكا فلكا
خارج المركز سوى عطارد فان له فلكين خارج المركز فالافلاك الخارجة المراكز
ثمانية وللقمر فلكا اخر ان موافقا المركز على ما سبق فعدد الافلاك الجزئية يصير ستة
وعشرون مع الافلاك الكلية التسعة يرتقي الى خمسة وعشرين على ما ذكرنا نعم لو لم
يجعل الكرة المحيطة من المايل فلكا واحدا [illegible] بنفس حركة بحركة الجوزهر بل كانت
تلك الكرة جزءا من الفلك كالمتممات عد معدودة في عدد الافلاك على ما ذكره اربعة

وعشرون الآن

وعشرون الآن اصحاب هذا الفن قاطبة صرحوا بان الفلك الاول من افلاك القمر هو
الفلك الممثل ويسمى بالجوزهر ايضا لمحدبه مماس لمقعر فلك عطارد ومقعره لمحدب
فلكه الثاني من افلاكه ويسمى بالفلك المايل ايضا فلكا كليا فيصير عدد الافلاك
الكلية عشرة وهو خلاف ما ذهبوا اليه فهو من الافلاك الجزئية ويلزم ما ذكرنا و
ويشتمل على كواكب سبع سيارة والف ونيف وعشرين اي اثنين وعشرين او خمسة
وعشرين كواكب ثوابت رصدوها وعينوا مواضعها طولا وعرضا واما غير المرصود
من الثوابت فغير محصورة والكل اي الافلاك باسرها بسيط والا لكان اجزاء المختلفة
الطبايع قابل للانتقال الى احيازها الطبيعية وما ذلك الا اجزاء بالحركة المستقيمة فيلزم
ان يكون الجهات متحددة قبل الفلك لا بالفلك وقد بين في موضعه ان الجهة انما
تتحدد بالفلك وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المواضع الطبيعية لفلك البسيط متجاورة
بحيث يكون تلك البسايط مجتمعة سواء متالف بعضها مع بعض حال كونها في احيازها
الطبيعية اقول ولو سلم انها قد خرجت حال التاليف [illegible] البعد من مركز العالم وينتقل
اليها بالحركة المستديرة لا بالحركة المستقيمة حتى يلزم تحدد الجهة قبلها فان
قيل المراد بالحركة المستقيمة ما يخرج المتحرك بها عن مكانه اعني الحركة الا
الاينية فان النقطة الجوالة من الدائرة على الاستدارة مثلا متحركة حركة يخرج بها
عن مكانها فيكون متحركة حركة مستقيما اصطلاحا بخلاف الجسم المتحرك

في مكانه الذي لا يخرج عنه بحركته اصلا فانه يتحرك على الاستدارة واما الحركة الحوالية
ونظايرها فانما يسمى مستديرا لغة لا اصطلاحا اقول الفلك انما يحدد جهتي الفوق
والسفل دون ساير الجهات فاذا تحرك جزء الفلك من مكانه الغريب الى مكانه
الطبيعي على دايرة بمركز مركز العالم فلو لم يتحرك الى احدى جهتي الفوق والسفل
فلم يلزم تحددهما قبل الفلك فان سميت تلك الحركة مستقيمة توجه المنع الى قولكم يلزم
ان يكون الجهات متحددة قبل الفلك لا بالفلك على ان هذا ولو سلم انتقال الاجزاء
الى احيازها الطبيعية انما يكون بحركتها الى احدى جهتي الفوق والسفل فلا يلزم من
ذلك الا تحدد ~~قبل الافلاك لا بالفلك~~ الجهة قبل الحركة الاجزاء ولا
المنحلة في ذلك انما المحال الذي يتحدد الجهة قبل وجود الاجزاء اذ يلزم حتى ان
يكون الجهة متحددة قبل الفلك لا بالفلك وعلى هذا الدليل على تقدير تمامه قد
اعترض عليه بانه انما يثبت به الفلك المحدد الجهات اعني الفلك الاعظم دون
ساير الافلاك كما هو مدعاه خالية عن الكيفيات الفعلية اي الحرارة والبرودة
وعن الكيفيات الانفعالية اي الرطوبة واليبوسة هذه الكيفيات الاربع وان كان
كل منها منشأ للفعل والانفعال لكن الفعل في الاوليين اعني الحرارة والبرودة
اظهر كما ان الانفعال في الآخرين اعني الرطوبة واليبوسة اظهر فلذلك سميت
الاوليان بالفعليتين والاخيرتان بالانفعاليتين قالوا الفلك لا حار ولا بارد

لان الهاتين

لان هاتين الكيفيتين توجبان لمحلهما ميلا صاعدا او هابطا فيكون قابلا للحركة المستقيمة
وانه توجب تحدد الجهة قبل الفلك وهذا الدليل لابتنائه على تحدد الجهة يختص بالمحدد ولا
يعم الافلاك الباقية والجواب ان الكل ايضا متحرك بالاستدارة بدلالة الارصاد ففيها
ميل مستدير فلا يكون فيها ميل مستقيم لتنافيهما لان الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم الى الجهة
والمستدير يقتضي صرفه عنها وقد يمنع التنافي بين الميلين اذ قد يجتمعان في جسم واحد
ويحصل باجتماعهما فيه حركة مركبة كالدحرجة في الكرة وكما في العجلة فانها تتحرك على الاستقامة
والاستدارة معا وليست حركة الاستدارة صارفة عن الجهة بل هي غير مقتضية للتوجه اليها ويرد على
الوجهين بانا لا نسلم ان الحرارة والبرودة توجبان لمحلهما ميلا صاعدا او هابطا مطلقا بل ذلك
في العناصر فقط دون الافلاك فجاز ان يكون فيها حرارة او برودة بلا خفة وثقل فان
قيل الحرارة وهي علة الخفة كما ان البرودة علة الثقل فيمتنع التخلف فلو وجدتا في الافلاك
لترتب المعلولات عليها قلنا قد يتخلف الاثر عن العلة الفاعلة لعدم القابل كالحركة فانها
توجب الحرارة والبرودة في العناصر القابلة لها والافلاك متحركة وغير حارة لان مادتها
غير قابلة للحرارة عندكم فيجوز ان يتخلف الخفة والثقل عن الحرارة والبرودة لان
مادة الفلك لا تقبلهما وان كانا مقتضيين لهما قال الامام المقدمة المعتمدة في اثبات ان
الفلك ليس بحار ان يقال لو كانت الافلاك حارة لكانت في غاية الحرارة ولو حصل
الفاعل الذي هو طبيعة الفلك في الجزء الذي هو مادته من غير عايق هناك لكونها بسيطة

والثالث بعد الامكان الاقدر من الفلك اسخن كرؤس الجبال الشامخة ولم يظهر ان الشمس
انار التى هى فى عالمنا هذا اذ يستحيل ان يسخن الشمس دون السموات التى فى غاية الحرارة
مع انها اعنى السموات اضعاف اضعافها اذ هى فيها كقطرة فى بحر لجى والجواب ان مراتب
السخونة مختلفة بالنوع فلعلها لا يقبل مادة الفلك الاثيرية ما ضعيفة الحرارة فلا تؤثر
حرارة فى عالمنا هذا ولئن سلمنا فوة حرارتها فلعل انار التى هى منها قد لا يصل الينا لان الطبقة الد
الدخانية مانعة له والشمس لا يسخن بل اشعتها اى المسخنة بنفسها سيما اذا انعكست من سطوح الاجسام
الكثيفة ولذلك اذا انعكست اشعتها من اشياء صقيلة تجد احد تحت الاشياء المنعكس
اليها كالمرايا المحرقة وليس للافلاك الحارة بالفرض اشعة يقتضى تسخينها وايضا كرة
النار ثابتة عندنا ومحيطة بسائر العناصر فلو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون كرة
النار حارة وقد يجاب عنه بان الطبقة الدخانية يعاوقها ولا يتصور معاوقتها للافلاك
المسخنة اذ لا قدر لها بالقياس اليها كما يتضح فى مباحث الابعاد والاجرام من علم
الهيئة وقالوا ايضا انه لا رطب ولا يابس لان الرطوبة كيفية يقتضى سهولة قبول الاشكال
والانفعال وتركه وكيفيته واليبوسة كيفية يقتضى عسرها ولا يتصور ذلك القبول او الد
او الترك سواء كان بعد او يسر الا بالحركة المستقيمة فى اجزاء الفلك بل فوجود الرطوبة
واليبوسة فى جسم يوجب الحركة المستقيمة عليه وقد عرفت امتناعها على الافلاك
والجواب انكم قد عرفتم المنع ايضا ولوازمها اى خالية عن لوازم تلك الكيفيات كالخفة
والثقل والتخلخل

والثقل والتخلخل والتكاثف والالتئام وقبولها للحركة المستقيمة والجواب منع بطلان
التالى كما مر ثقافة لانها لا يحجب عن البصر ما وراءها من الكواكب هذا انما يتم فى
غير الفلك الاطلس واما العناصر فبسيطة فاربعة كرة النار والهواء عطف على
كرة النار وكذا قوله والماء والارض اشارة الى ان تثليث العناصر الاربعة وان كان
مقتضى طبايعها الكروية لكن غير النار قد خرجت عن مقتضى طبايعها اما الارض
والماء فذلك فيهما ظاهر واما الهواء فلان الادخنة المندفعة اليه يخرجه عن الكروية ولا
يخرج النار عنها لان قوتها على احالة ما يصل اليها بالتدخين واستفيد عدد تام من
ازدواجات الكيفيات الفعلية والانفعالية وجد والعناصر لا يخ عن حرارة وبرودة
ورطوبة ويبوسة ولم يجد واما يشتمل على واحدة منها فقط ولم يمكن اجتماع الاربعة
او الثلاثة لما بين الحرارة وبين البرودة والرطوبة واليبوسة هو النار وبين الحرارة والرطوبة
وبين الرطوبة واليبوسة من التضاد فتعين اجتماع اثنين من الكيفيات الاربعة فى كل
بسيط عنصرى فالحاصل بين الحرارة واليبوسة هو النار وبين الحرارة والرطوبة
والرطوبة هو الهواء وبين البرودة والرطوبة هو الماء وبين البرودة واليبوسة
هو الارض وكلامهم فى هذا المقام مبنى على ظاهر الاثر وما ابتدر الى الاجسام
التى بالوجدان والتجربة والتفتيش عنها بالاستقراء لا على البيانات القياسية وضبط
الاحتمالات العقلية فان ذلك مما لا سبيل اليه ههنا قال الامام من حاول حصر البسائط

بيحثوا

العنصرية بمقتضى العقل فقد حاول ما لا يمكن الوفاء به نعم الناس لما يجدوا بطريق التركيب
بجسمهم والتحليل وجدوا التركيب الكائنات مبتديا من هذه الاربعة وتحليلها منتهيا اليها ثم لم يجدوا
الاربعة متكونة من تركيب اجسام اخرى ولا منحلة اليها فلاجرم زعموا ان الكائنات
هذه الاربعة انتهى كلامه فلا يرد عليهم انه يجوز ان يكون فيما غاب عنا عنصر
خال عن الكيفيات الاربع او مشتمل على واحدة منها فقط ويقال ان اردتم ان اردتم
بهذه الكيفيات التي تستدلون باذدواجها على عدد العناصر ما هي في نهاية الشدة
لا يكون الهواء حارا رطبا لان حرارته ليست في الغاية وان اردتم ما هو اعم من الذي
وغيره فلا نسلم ان المتوسط بين الغاية الحرارة والمعتدلة منها محدود ولا نهاية لها
فان ادعيتم لكل حد عنصرا يقتضيه بطبعه زادت العناصر على اربعة والا لزم الترجيح بلا مرجح
اذ ان فساده ظاهر لان الترجيح من غير مرجح انما يلزم لو اثبتوا البعض الحدود عنصرا
دون بعض اما اذا اثبتوا الجميع الحدود عنصرا واحدا فلا يلزم ذلك ولا زيادة العناصر
على اربعة لا يقال فحينئذ يكون فعل طبعه عنصر واحد في مادته مختلفا عند مشابهة اسم
بان البسيط يجب ان يكون فعل طبعه في مادته متشابها انما عند مختلف لانا نقول لهم
ايضا بان الفعل المتشابه ليس معناه ان لا يختلف حال الفعل بل معناه ان يكون من نوع
واحد وكل منها ينقلب الى الملاصق والى الغير بوسط او وسائط اي كل واحد من العناصر الاربعة
قد ينقلب الى ما يجاوره كما ينقلب النار هواء وبالعكس والهواء ماء وبالعكس والماء ارضا وبالعكس

وهي ست صور لا يزيد عليها الانقلاب الى الملاصق المجاور له وقد ينقلب الى غير ما يجاوره اما بوسط واحد
كما ينقلب النار ارضا الى الماء وبالعكس والهواء الى الارض وبالعكس وهي اربع صور لا يزيد عليها الانقلاب
الى غير الملاصق بوسط واحد واما بوسائط كما ينقلب النار ارضا وبالعكس وهما صورتان لا غير فالجميع اثنا
عشر حاصلة من ضرب كل من الاربعة في الثلثة الباقية والذي يدل على هذه الانقلابات التجربة
والعيان اما انقلاب النار هواء فان النار المنفصلة عن الشعل لو بقيت لرؤيت ولاحرقت
ما قابلها على بعض الجوانب فاذن انقلب هواء واما انقلاب الهواء نارا فعند الحاح النفخ على الكير وسد
الاصداف التي يدخل فيها الهواء الجديد ومن قال جاز ان يحصل لذلك الهواء سخونة قوية
تعمل عمل النار من الاحراق كان السموم وهي ريح في غاية السخونة ينفخ بدن الحيوان
بلا نار فقد كابر فيما يجزم به العقل بان هناك اذ قد يحدث هناك نار يلمس بها الحديد
واما انقلاب الهواء ماء فلان الطاس المكبوب على الجمد يتركبه قطرات الماء كلما نخيت حدثت مرة
اخرى فتلك القطرات لا يخ عن اقسام ثلثة اما ان يكون من داخل الطاس فهو على سبيل الترشيح
وليس كذلك لان الماء ليس يصعد بطبعه ولانه لو كان ينقلب الهواء اللطيف بالطاس اليها
فذلك هو المط واما ان يكون بالترشيح لكان من الماء الحار اولى لانه الطف فهو اقبل للنفوذ
في تلك الصفيحة واما ان يكون من خارج الطاس ويترل منه الى الطاس وذلك بان ينقلب
الهواء اللطيف بالطاس بالاتا اجزاء اللطيفة مائية لكنها الصغر بحرارة الهواء اياها
لم يكن مع تحسيق اليها فذلك هو المط واما ان يكون هناك اجزاء لطيفة مائية موجودة في الهواء
اللطيف بالطاس وينتقل منه الى الطاس كما ذهب اليه ابو البركات فانه زعم ان في الهواء اللطيف بالاناء

ابرد لطيفة مائية لكنها تصعد وتجذب بحرارة الهواء ايّاها لم يتمكن من خرق الهواء والنزول على الآناء فلما ابرد الاناء

الهواء الذي يليه زالت السخونة من الاجزاء المائية الصغيرة فتكثف وتثقلت فنزلت واجتمعت على

الآناء وهو ايضا باطل لان الهواء المطيف بالآناء لا يمكن ان يشتمل على اجزاء كثيرة مائية لاسيما في الصيف

فان حرارة الهواء تبخرها وتصعدها وعلى تقدير بقاء الشيء من تلك الاجزاء يلزم احد امور ثلثة اما نفادها

واما نقصها واما تداخل ازمنة حدوثها والكل خلاف الواقع وذلك لان تلك الاجزاء اما على قرب

من الآناء او على بعد منه فان كانت على قرب واما ان ينزل الكل في دفعة فيلزم نفادها في مرة واحدة

او ينزل شيئا فشيئا على التدريج فيلزم نفادها وانقطاعها اذا اعرق الاناء بتنزيلها بعد التنحية مرة

بعد اخرى مع بقاء الآناء بحالة الاولى او على التناقص فيلزم تناقصها وان كانت على بعد منه يلزم

تداخل الازمنة لبعد المسافة واعترض على ذلك اولا لا يجوز ان يلحق بتلك الاجزاء مدد من بخارات

الارض فانها متجددة دائما فتجاوز الآناء دائما فلا يلزم شيء من تلك الامور الثلثة وثانيا يجوز ان

يتحرك الابعد الى مكان الاقرب في زمان حركته الى الآناء مثلا اذا تحرك الى الاناء ما كان على بعد

ربع ذراع منه يتحرك الذي على بعد نصف ذراع منه الى مكان ما كان على بعد الربع وهكذا فلا

ينفد ولا ينتقص ولا تتداخل ازمنة النزول وثالثا بالنقض بوجهين الاول انه لو كانت برودة

الاناء مقتضية لانقلاب الهواء المحيط به ماء للزوم ان يصير الهواء المحيط بذلك الماء الى

ان يجري الماء جريانا متصلا والمشاهدة تكذبه والثاني انه لو كانت برودة الآناء سببا لانقلاب

الهواء ماء لوجب ان يتراكب الندى بجميع سطح الاناء بلا فرجة لان تمسه في غاية البرودة والهواء

الباقي

وايضا متصل بجميعه فيلزم اتصال القطرات بعضها ببعض وليس كذلك بل الذي يكون على السطح الاناء قطرات

متفاصلة كحبات متفرقة واجيب عن الاول بان جرم الآناء لصلابته تعسر تكيفه بالكيفيات

الغريبة وعند تكيفه لشدة تكيفه لها وتحفظها بطيئة ولذلك ربما يوجد الاواني الدخانية المملوة

المشتملة على المايعات الحارة اسخن من تلك المايعات فان الاناء المذكور لشدة برده يفسد الهواء

المحيط به والماء لضعف برده وسرعة تكيفه بالكيفية الغريبة يحيله الهواء المحيط به عن برودته سريعا

فلا يفسد الهواء ماء ما دام على سطح الآناء ماء واما اذا انحى عنه فيتصل الهواء بالسطح عادت الفساد

عن الثاني بانه لا يلزم من احالة جزء من سطح الاناء الهواء الملاصق به الى الماء احالة كل جزء منه

ما يلاصقه لجواز ان يكون للبرد المحيل شرط لا يوجد في كل جزء ان لم نعلمه والفهم وقد يكون صحوا في قلل الجبال

فيبرد الصحو هواءها فيجمد سحابا بالم يتسق البهاء موضع آخذ ولا انعقد من بخار متصعد ثم نرى ذلك

السحاب يهبط ثلجا ثم يصحى ثم يعود والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك الجبال جبل بستان وطوس

وغيرهما وقد شاهدها اهل المساكن الجبلية امثال ذلك واعترض الامام على ذلك بان تبريد الآناء

للهواء الاراضي الجردية كما ايا في صميم الشتاء بل في المواضع التي يحتجب الشمس عنها ستة اشهر وذلك

يقتضي انقلاب اكثر الهواء ماء وايضا لو كان انقلاب الهواء ماء للبرودة فبعد نزول الثلج يصير

الهواء ابرد مما كان قبله ويوم الصحو ابرد من يوم المطر فاذن يلزم استمرار الثلج والمطر

الى ان يتغير الفصول والهواء واجيب عنه بانه يجوز ان يكون ذلك لعدم شرط او وجود مانع

لم نعلمها بالتفصيل على ما مر آنفا في جواب النقض الثاني واما الانقلاب الماء هواء فعند تحلل

الاجنة بحيث يتلطف بالكلية كما يشاهد عند غليان القدر واما انقلاب الماء ارضا فعند انعقاد المياه
الجارية التي تشتد بحيث تصير حجارة صلبة واما انقلاب الارض ماء فعند ما تحلل الاجسام الصلبة
الجديدة مياها سيالة كما يعرف في الكتب اصحاب الحيل ولما تبين امكان الانقلابات بغير الوسط علم امكان
الانقلابات بوسط او وسطين فالنار حارة لان النار التي عندنا مع تخلخلها بما يتكيف بالبرودة تجمد حرارتها
محسوسة ظاهرة فالنار الصرفة بالطريق الاولى والمدافعة فيه بانه يجوز ان يكون النار التي عند الفلك
مخالفة بالنوع للنار التي عندنا فلا يلزم الاشتراك في اللوازم او يكون الحرارة المحسوسة في هذه
النار ناشئة من خصوصية التركيب لان الاجزاء النارية التي فيه بعيدة عن الاتصاف بالبسة لانها
منفية للرطوبة عن مادة الجسم المجاورة لها واعترض بانه يجوز ان يكون افناء الرطوبة لان النار اذا اثرت
اثرت في جسم مركب يصعد اجزاؤه اللطيفة فيبقى اجزاء الكثيفة اليابسة ولانها لو كانت رطبة
لكانت استحالة الاجسام الرطبة كالحطب الرطب مثلا اليها اسرع من استحالة الاجسام اليابسة اليها
كالحطب اليابس مثلا لان الاستحالة الى العنصر الموافق في الكيفية اسهل منها الى المخالف فيها وليس كذلك
بل الامر بالعكس بشهادة التجربة واعترض عليه انه يجوز ان يكون عسر استحالة الرطب اليها بسبب
برودة المائية التي في الرطب لا بسبب الرطوبة ولهذا اذا كان الرطب حارا كالهواء يستحيل اليها
سريعا واجيب بان الرطب اذا كان فيه برودة يقتضي عسر استحالته اليها ففي اليابس حصة
يبوسة يقتضي ايضا عسر استحالته اليها فيلزم ان لا يكون الحطب اليابس اسرع استحالة اليها
من الحطب الرطب والتجربة تشهد بخلاف ذلك وقيل انها رطبة لانها سهلة القبول للتشكل
واعترض عليه

فا

واعترض عليه بان النار التي عندنا كذلك ولعله بسبب مخالطة الهواء فالدليل على النار التي عند الفلك
كذلك لا يقال ما الفرق بين المنافيين احدهما يجوز كون الحرارة في النار التي يلينا لاجل المخالطة مع
بالهواء الذي هو رطب حيث عد الاولى جزء جامع الانصاف دون الثانية لانا نقول المتخالفان في الكيفية
اذا اختلطا ينكسر كل من الكيفيتين ويحصل للمركب كيفية بينهما في الشدة والضعف فاذا كانت الحرارة
في النار لاجل مخالطة الهواء لوجب ان يكون حرارتها اضعف من حرارة الهواء الصرف لكن الامر بعكس ذلك
واما الرطوبة الحاصلة في النار بسبب مخالطة الهواء فلا شك انها اضعف من رطوبة الهواء الصرف
فيجوز ان يكون لاجل المخالطة واستدل الشيخ في الاشارات على يبوسة النار بانها اذا اخمدت
وفارقتها سخونتها يتكون منها اجسام صلبة ارضية يقذفها السحاب الصاعقة واعترض عليه
بانه قال ايضا ان الصاعقة يتولد من الادخنة والابخرة المتصعدة من الارض المحتبسة في
السحاب وهذا اظهر قوله والله بما حكاه من ان الصواعق يشبه الحديد تارة والحديد تارة والنحاس
تارة فدل على ان مادتها الابخرة الارضية الادخنة الشبيهة بمواد هذه الاجسام في معادنها
شفافة والشفاف ما لا يمنع الشعاع من النفوذ فيه نص على ذلك الشيخ في الشفاء فتفسيره
بما لا لون له ولا ضوء سهو لان الزجاج الملون شفاف اذ لم يمنع من نفوذ الشعاع فيه والشعاع
كيفية يقتضي ظهور كل جسم كثيف او رؤيته والاول هو شعاع النير والثاني هو شعاع البصر
يعني النار الصرفة التي هي كرة مماسة لمقعر فلك القمر شفافة لانها لا تستر ما ورائها
من الكواكب واما المضيئة التي يلينا فقد نص الشيخ في الشفاء على انها ليست شفافة لانها تحجب

ما وراءها عن الابصار وما ذلك الا لانه لا يمنع نفوذ الشعاع البصري فيه ولا لانها يقع فيها ظل كما في اظلال
المصباح عن مصباح آخر وما ذلك الا لانه لا يمنع نفوذ الشعاع المصباح وقد عرفت ان ما يمنع
نفوذ الشعاع فيه ليس بشفاف فان تحقق ان في اصول بعض الشعل يوجد نار صرفة لقوتها
ويمكنها من احالة ما يخالطها في الغاية تكون شفافة لا انها لا يقع لها ظل ولا يكون لها
ضوء يمنع عن روية ما وراءها قال الشيخ في الاشارات اصول الشعل حيث النار قوية
هي شفافة لا يقع لها ظل ويقع لما فوقها ظل عن مصباح آخر متحركة بالتبعية للحركة
الفلك بدلالة حركة ذوات الاذناب فانه قد ظهر في سنة سبع وثلثين وثمانمائة
هجرية والشمس في اوايل الميزان ذات ذنب بقرب الاكليل الشمالي كانت تطلع وتغيب معه
لا يفارقه ثم بعد مدة ظهر ان لها حركة خاصة بطيئة فيما بين المشرق والشمال وكانت
يصغر جرمها ويضعف ضوؤها بالتدريج حتى انمحت بعد ثمانية اشهر تقريبا وقد بعدت
عن الاكليل المذكور في الجهة المذكورة قد يحح وفيما شاهدنا دلالة ظاهرة على ان كرة
الاثير تتحرك بالحركة اليومية وما قيل من انه لو كان كذلك لكانت حركة ذوات
الاذناب على موازاة المعدل لكنها ليست كذلك بل تارة الى الشمال من المعدل وتارة الى
الجنوب منه اقول ليس بشي لا لانه على ما شاهدنا انما تتحرك كذلك بحركتها الخاصة
وجميع الكواكب كذلك تتحرك بالحركة اليومية مع انها ان لها حركات خاصة
تارة الى الشمال من المعدل وتارة الى الجنوب منه والاستدلال بان السطح المقعر لفلك
القمر مكان

القمر يكون للنار واذا تحرك ذلك بحركة فلك القمر بحركة المتمكن فيه بالعرض كحركة
جالس السفينة تتحرك بحركة مكانه باطل والا لزم ان تتحرك بحركة العناصر
والتشبيه بجالس السفينة وهم لان ذلك في الحركة المستقيمة وكلامنا في المستديرة
ولها طبقة واحدة اذ ما يخالطها منها مع الهواء عدوها في طبقات الهواء وقوته على
احالة المركبات اليها فيل قد يقتضي صور بعض المركبات ان لا ينفعل بتاثير النار
كما يروى عن الحيوان الذي يسمونه سمندر فلا يتم ما ذكره كليا والهواء حار لان
الماء بالتسخين يصير هواء والهواء المجاور للابدان انما نحس ببرده لانه ممتزج
بالابخرة بالماء رطب بشهادة الحس شفاف اذ لا يمنع نفوذ الشعاع فيه وله اربع
طبقات الاولى ما يمتزج منه النار وهي التي يتلاشى فيه الادخنة المرتفعة من
السفل ويتكون منها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها من الاعمدة
ونحوها الثانية الهواء الغالب وهي التي تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد لما
يخالطه من الابخرة المائية ولا يصل اليه اثر شعاع المنعكس من وجه الارض ويسمى طبقة
زمهريرية وهي منشا السحب والصواعق والرعد والبرق الرابعة الهواء الكثيف المجاور
للارض والماء الذي يصل اليه اثر الشعاع المنعكس فلا يبقى على صرافة برودته التي
اكتسبها بمخالطة الابخرة والماء بارد رطب بشهادة الحس شفاف اذ لا يمنع نفوذ الشعاع

فيه وما يقال من انه يدرك فلا يكون شفافا مدفوع بانه لا تنافي بينهما كما في الزجاج محيطة
بتلك ارباع الارض تقريبا له طبقة واحدة والارض البارد لانها لو خليت وطباعها ولم
يسخن بسبب غير تظهر عنها برودة محسوس وفيه نظر لانه لا دليل لهم عليه والتجربة
لا تفيد ذلك اذ لا نسلم خلو الارض في زمان من الازمنة عما يبردها وفرض الخلو لا يفيد
وما قيل من انها كثيفة كثيفة وما ذلك الا البرودة فيها بل هي ابرد من الماء لانه اكثف
منه الا ان الاحساس ببرودة الماء اشد وذلك لفرط وصوله الى المسام لميعانه
والتصاقه بالاعضاء كما ان النار المسخن من النحاس المذاب مع الاحساس بحرارة النحاس
اشد واقوى الا ترى ان من امر يده على النار بسرعة سلمت وان امر على النحاس المذاب
احترقت مدفوع بانه يجوز ان يكون كثافتها ليس بها كما لبوستها يابسة فبرودة
الحس لكنه في الوسط اما انها في وسط العالم اي مركز حجمها منطبق على مركز العالم
فلانه لو لا ذلك لاختلف القمر في مقاطراته الحقيقية الشمس واما انها ساكنة فلانها لو تحركت فاما
ان تتحرك عن الوسط او الى الوسط او على الوسط فان كان الاول او الثاني يلزم
عدم اختلاف القمر في مقاطرات الحقيقية للشمس والتالي باطل وان كان الثالث يلزم
ان تتحرك بالاستدارة ففيه مبدء ميل مستقيم وقد ثبت امتناعه وايضا يلزم ان
يدور حركة المرمي الى جهة حركتها ابطأ من حركة ذلك المرمي بعينه
الارض

بتلك القوة

بتلك القوة بعينها اذا رمي بخلاف جهتها حركتها وذلك اذا كان حركة المرمي اسرع في
جهة من حركتها واما اذا انت وبالجملة يلزم ان لا يحس بحركة المرمي الى جهة حركتها ابطأ
اذا توافقتا في الجهة ويحس بحركة سريعة اذا تخالفتا في جهة واذا كان حركتها ابطأ
من حركتها لزم ان يحس بحركة المرمي الى خلاف جهة حركتها اذا
رمي اليها فاذا فرض شخصان متساويان في القوة قد رميا حجرين معا وبين احدهما الى جهة
حركتها والاخر خلافها لزم ان يدور حركتا الحجرين كليهما الى جهة واحدة ويختلفين بالسرعة
والبطوء والتوالي باسرها باطلة فان قيل ما ذكرتم انما يلزم لو لم يتبعها الهواء في حركتها
كما في الاثير الفلك قلنا لزم ان لا يقع الحجران المختلفان في الصغر والكبر المرميان
في الهواء من سمت خط واحد على الارض لخط من خطوط انصاف النهار على ذلك
الخط لان تحريك الهواء الكبير اقل من تحريكه الصغير فظهر بطلان ما ذهب اليه قوم من الاوائل
من ان الارض متحركة وضعية من المغرب الى المشرق كما ذهب هو الى هذا القول لانهم
لما راوا للكواكب حركات بطيئة الى التوالي المشرق وحركة سريعة الى المغرب واستحالة
عندهم كون الجسم الواحد متحركا دفعة الى جهتين ولم يعلموا ان ذلك جائز اذا كان
احدهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة الى الارض لاختلاف فنسبوا
الحركات الحركة السريعة اليومية اليها وزعموا انها المتحركة بهذه الحركة
وبسببها يرى الكواكب طالعة وغاربة كما ان السفينة في الماء متحركة

والشط ساكن وان كنا نتخيل حركة الشط الى جانب المضاد الى جانب الذي تتحرك اليه السفينة
والجواب عن الوجه الاول انه لم يثبت امتناع الحركة المستديرة على ما فيه مستقيم وعن
الثاني ان المراد بمثل بعد الصحوات بعده مع تتبع ما فيه تجد اكان او عند صعود الكان
او كبيرا او حرا لا يبعدم بسبب المفاسد شفافه اقول الحكم بتشفيف الارض يوجب الحكم بان لا يقع
خسوف اصلا اذ لو كان ينفذ شعاع الشمس في الارض لما كان سببا لحجب نورها عن القمر ولعله
من قبيل تغليط القلم ونفيد الشفاف ما لا لون ولا ضوء مما لا يساعده الاصطلاح كما يعلم
تفسيرهم واستدلالهم يظهر لمن يتتبع كتب الحكمة سيما كتب المصنف ولا اللغة قال صاحب
الصحاح شف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا اى ظهر ما تحته الكساء له رق حتى يرى ما خلفه
وثوب شف وشف اى رقيق وشف جسمه يشف شفوفا اى نحل لها ثلث طبقات الاولى
الارض المخالطة بغيرها التي يتولد فيها الجبال والمعادن وكثير من النباتات والحيوانات الثانية
الطينية الثالثة الارض الصرفة المحيطة بالمركز واما المركبات فهذه الاربعة اسطقسات لها
اسطقسات هذه الاربعة من حيث انه تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات ومن
حيث انها ينحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها تحصل بتضادها عالم الكون
والفساد تسمى اركانا ومن حيث انها ينقلب كل منها الى الآخر تسمى اصول الكون والفساد
والدليل على كون تلك الاربعة اسطقسات للمركبات انها اذا حللت بالقرع والانبيق

يظهر منها هناك

يظهر منها هناك اجزاء ارضية ومائية وهوائية وبخارية واما النارية فلا بد منها للطبخ
والنضج قبل النار عند موجودة في المركبات لانها لا تنزل عن الاثير الا بالقسر ولا قاسر هناك
ولا تتكون على عنصرها لان استعداد الجزء المخلوط بغير النار لقبول النارية اضعف من
استعداده لقبول عنصرها لان استعداده لقبول صورة ما اختلط به اقوى بسبب اكتسابه
كيفية المخلوط بسبب المجاورة وايضا النار اذا اختلطت بما يغيرها من الاجزاء الارضية
والمائية فانها تنطفي ولا تبقى نارا فالجواب عن الاول ان المعد كاسخن الشمس وغيرها اذا صار
غالبا على سائر الاجزاء يصير الاستعداد لقبول النارية اقوى وايضا منقوض بوجود النار
عند نادحة الزند ان حافظ الكبريت يحفظها عن الانطفاء وهي حادثة عند تفاعل بعضها
في بعض ان المركبات حادثة لانها انما تحصل باجتماع العناصر وتفاعلها المقتضي لانكسارها
في كيفياتها المتضادة وذلك لا يتم الا بالحركة فيكون وجودها مسبوقة بالحركة فيكون
مسبوقة بالزمان فيكون حادثة وما ذكره ظاهر لكنه انما يفيد حدوث المركبات باشخاصها
واما انواعها المحفوظة بتعاقب الاشخاص فيجوز ان يكون قديمة قال الحكماء الانواع المتولدة
الافراد يجب ان يكون قديمة واما المتولدة نحتمله للامزجة اما ان تفاعل العناصر بعضها في
بعض لا يخرج بحسب التقسيم العقلي من ستة احتمالات لان في كل عنصر مادة وصورة وكيفية وكل
منها اما فاعل او منفعل ولا يجوز ان يكون المادة هي الفاعلة لان شانها القبول والانفعال لا الفعل
والتاثير ولا ان يكون الصورة هي المنفعلة لان شانها الفعل والتاثير لا القبول والانفعال فلم

يبقى من الاحتمالات الاربعة ما يكون المنفعل فيها المادة والكيفية والفاعل اما الصورة والكيفية
لكن الصورة ليست بفاعلة لان الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد انكسرت الحرارة والبرودة وحصل
وحصل هناك كيفية متوسطة بينهما وليس هناك صورة مسخنة فتعين ان يكون الفاعل
هو الكيفية ولا يجوز ان يكون المنفعل ايضا الكيفية لان انفعال الكيفيتين المتضادتين اما على
انكسارهما معا او على التعاقب فان حصل الانكسار ان معا والعلة واجبة الحصول
مع المعلول لزم ان يكون الكيفيتان الكاسرتان موجودتين على صرافتهما عند حصول انكسارهما
وهو محال وان كان انكسار احدهما متقدما على انكسار الاخرى لزم ان يكون المكسور المغلوب
كاسرا غالبا وهو ايضا باطل فينفعل الكيفية في المادة فيكسر صرافة كيفيتها ويحصل كيفية
متشابهة في الكل متوسطة بين المزاج ويعرف به الكيفية المزاجية في الكل ان الحاصل في
كل جزء من اجزاء الممتزج مماثل الحاصل في الجزء الآخر [illegible] وفي الحقيقة النوعية من
عند تفاوتها بالمحل حتى ان الجزء الناري من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكذا
الهوائي والارضي ومعنى توسطها ان يكون اقرب الى كل من الكيفيتين المتضادتين مما يقابلها
متقابلين بكليهما بمعنى ان يسخن بالقياس الى البارد ويبرد بالقياس الى الحار وكذا في الرطوبة
واليبوسة واعترض عليه اما اولا فبانه يجوز ان يكون الفاعل هو الصورة قوله الماء الحار
اذا امتزج بالماء البارد وانكسرت برودته وليس هناك صورة مسخنة قلنا م فان
الصورة المائية هناك تفعل فعلين متقابلين اعني التسخين والتبريد بتوسط كيفيتين
م متقابلتين

منقلبة
مستقيلة بدل

متقابلتين اعني البرودة الذاتية والحرارة العرضية فان صورة كل عنصر يفعل في مادتها بالذات
وفي غيرها بواسطة الكيفية سواء كانت تلك الكيفية ذاتية او عرضية واما ثانيا فبان
انفعال المادة ههنا ليس الا بمعنى تبدلها في كيفيتها واذا كانت المادة منفعلة في الكيفية كانت
الكيفية مغلوبة بالضرورة فكان الاشكال الوارد على انفعال الكيفية عن الكيفية باقيا بحاله
وقد يورد هذا بعبارة اخرى فيقال انفعال مادة احدهما عن كيفية الاخرى ليس الا بتكيفها بكيفية
من جنس الكيفية الفاعلة وذلك لا يكون الا بعد انعدام الكيفية الصرفة التي للمادة المنفعلة نحو
نقول فعل كل كيفية في مادة الكيفية الاخرى اما حال كيفية الاخرى في مادة الاولى فيلزم
كون المعدوم مؤثرا حال كونه معدوما واما قبل فعل الاخرى فيلزم ان يكون كيفية الاخرى
بعد انعدامها مؤثرة في مادة الاولى واما بعد فعل الاخرى فيلزم ان يكون الكيفية الاولى بعد
انعدامها مؤثرة في مادة الاخرى فذهب بعضهم الى المحيص ههنا ان يلتزم جواز كون كيفية
واحدة غالبة ومغلوبة في حالة واحدة من جهتين غالبة من جهة الصورة الفاعلة ومغلوبة
من جهة المادة المنفعلة ولا يخفى سخافة هذا المذهب لان الصورة انما يفعل بكيفيتها فلا لا انفعل ما لم
يكن كيفيتها غالبة فلو توقف كون الكيفية غالبة على كون ~~الكيفية غالبة على~~ كون الصورة فاعلة
فاعلة لزم الدور وايضا انكسار الكيفية ومغلوبيتها على ما يظهر من تغيير العبارة من انعدام تلك
الكيفية وحدوث كيفية اخرى في المادة اضعف منها فلا يتصور كون كيفية واحدة غالبة

ومغلوبة من جهتين وذهب آخرون الى ان الحق ان يقال لا فعل ولا انفعال بين العناصر المجتمعة
بل اجتماعها على صرافة كيفياتها متصغرة متماسة معد تام لزوال تلك الكيفيات الصرفة ووجود
كيفية اخرى متوسطة بينها فايضة من المبدأ على تلك العناصر ويقال ان الفاعل
هو الصورة والمنفعل هو المادة في كيفيتها والكيفية المقارنة للصورة التي عليه معدة
للفعل والمعد يجوز انعدامها عند تاثير العلة في معلولها المتوقف على اعداد ذلك المعد فيجوز
انعدام الكيفيات المعدة للمواد عند تاثير الصورة في ذلك المواد فاندفع اللازم من كون الكاسر
منكسرا والمنكسر كاسرا او كون المعدوم مؤثرا او رد الاول بان تلك الاجزاء المتصغرة التي
خلعت كيفياتها الصرفة بلا فعل وانفعال يكون متفاوتة في الاستعداد فكيف يلبس حقيقة
متوسطة متشابهة في الكل والثاني اعداد كل كيفية لمادة الاخرى لا يتصور الا حال اتصافها
في كيفيتها فيستحيل الى كيفية غريبة من الكيفية المعدة فتنتقل الكلام الى الاعداد فيعود
تلك الاقسام والالزام وذهب بعض المحققين الى ان الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل
المنكسر سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة والبرودة تكسر سورة
الحرارة فان انكسار سورة البرودة لا يتوقف على ان يكون ذلك بسورة الحرارة مثلا بل يحصل
ذلك بنفس الحرارة لا يلزم فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرودة يكسر سورة

برودته ولذلك

برودته وكذلك انكسار سورة الحرارة لا يلزم ان يكون ذلك بسورة البرودة
بل قد يحصل بنفس البرودة كالماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة
فانه يكسر سورة حرارته قال واذا كان كذلك فلا مانع من استناد التفاعل الى
الكيفيات كما هو مذهب الاطباء ويندفع عنهم ما ذكر من المحال على كل واحد من شقي
الترديد اما عن الاول وهو ان يكون الانكسار معا فلانه لا يمتنع بقاء الكاسرين
حال حصول الانكسار فيهما لان الكاسر لسورة الحرارة لما كان نفس البرودة وبالعكس كان الكاسر
الكاسر باقيا حال الانكسار وبعده ضرورة ان هذه الكيفيات باقية في الممتزج بعد
المزاج واما عن القسم الثاني فلانه يمكن ان يقال يستحيل ان يصير المنكسر كاسرا الا انه
قد ثبت ان الكيفية المنكسرة قد يكسر سورة ضدها على ما بيناه من الاستشهاد واقول لا
لا يخفى على المتامل العارف بمعنى انكسار سورة الكيفية للشيء فان معناه ان يستحيل
ذلك الشيء من كيفية اقوى الى كيفية اضعف وحقيقة ذلك ان ينعدم عنه الكيفية
القوية ويحدث له الكيفية الضعيفة ان المحال اللازم غير مندفع فان الانكسار ان كان معا
لزم ان الكيفيتان الكاسرتان موجودتين حال وجود الانكسار وان كان متقدما على الاخر
لزم ان يعود الكيفية المعدومة بالانكسار موجودة بعد انعدامها ضرورة وجود المؤثر

وجود
حال الاثير وعدد ومبناه ايضا فبث تلك الحال تحقيقا لمعنى الاثير وان كانت لنا احد الاثير من
متقدما مع الآخر لزم ان يعود الكيفية المعدومة بالاثير موجودة بعد انعدامها بعيد
كاسرة من غير سبب يقتضي وجودها بعد انعدامها فان اثير سورة برودة الماء مثلا ان
ان كان متقدما على اثير سورة حرارة النار لزم ان ينعدم تلك البرودة الشديدة
من الماء ويحدث برودة اخرى اضعف منها ثم اثير سورة حرارة بعد ذلك لا يتصور
الآن ان تعود تلك البرودة الشديدة التي انعدمت من الاثير فيكسر سورة الحرارة
ولا سبب هاهنا يقتضي لعودها ولا يجوز ان يكون الصورة النوعية للماء مقتضية
لذلك والا لما انعدمت مع وجودها لا يقال الحرارة الكاسرة يمنعها عن مقتضاها لانا
نقول ح يلزم الدور لان البرودة الزائلة لا يعود الا بعد زوال الحرارة المانعة
الا بعد ولا يزول الحرارة المانعة الا بعد عود البرودة الشديدة الزائلة فان
قيل ما ذكرتم انما يلزم لو كان الكاسر لسورة الحرارة هو البرودة الشديدة
ثم ويكفي البرودة الضعيفة مع حفظ صور البسائط اشارة الى بطلان مذهب
مذهب اخذ عنه جمع في زمان قديب من زمان الشيخ قال في الشفاء لكن
قوما قد اخذ عوا في قديب زماننا هذا مذهبا غريبا قالوا ان البسائط اذا

امتزجت

[illegible] البرودة الضعيفة الحادثة [illegible]

امتزجت وانفعل بعضها من بعض تأدى ذلك بها الى ان يخلع صورها فلا يكون لواحد منها
صورته الخاصة ويلبس الجميع صورة واحدة فيصير لها هيولى واحدة وصورة واحدة
فمنهم من جعل تلك امرا متوسطا بين صورها ومنهم من جعلها صورة اخرى من النوعيات
واحتج على فساد هذا المذهب بانه لا امتزاج ح بل فساد وكون لان المزاج انما يكون
عند بقاء الممتزجات باعيانها واعترض عليه الطوسي بانه قد يلزم هذا القايل ان الوجه
الوجه في جميع الامتزاجات بين المتخالفات المستتبعة لصور المركبات تكون وفساد
لصور الممتزجات وان ليس هناك استحالة في الكيفيات وتوسط بينها مع بقاء صور
الممتزجات على ما ذكرتموه اذا لم يتضح دليل على بطلانه واعلم ان القول في
المزاج مبني على القول بالاستحالة فان الكيفية المسماة بالمزاج انما تحصل بعد
استحالة الاركان وهو ايضا مبني على القول بالكون فان الاجزاء النارية المخالطة
للمركبات لا تهبط عن الاثير بل تتكون هناك وكان من المتقدمين من ينكرهما معا
ككيفياغورس واصحابه القائلين بالخليط فانهم كانوا ينكرون التغير
في الكيفية والصورة ويزعمون الاركان الاربعة لا يوجد شيء منها صرفا بل هي مختلطة
من تلك الطبايع ومن ساير الطبايع النوعية كاللحم والعظم والعصب والتمر والعسل
والعنب وغير ذلك وانما يسمى بالغالب الظاهر منها ويعرض لها عند ملاقاة الغير ان

سح

بيس

كانكساغورس

الاستحالة والكون

يبرز منها ما كان كامنا فيها فيغلب ويظهر للحس بعد ما كان مغلوبا غائبا عنه لا على انه حدث
بل على انه بطريق البروز ويكمن فيها ما كان بارزا فيصير مغلوبا وغائبا بعد ما كان غالبا وظاهرا
وبإزائهم قوم زعموا ان الظاهر ليس على سبيل البروز بل على سبيل النفوذ من غيره فيه
كالماء مثلا فانه انما يتسخن بنفوذ اجزاء نارية فيه من النار المجاورة والمذهبان
متقاربان فانهما يشتركان في ان الماء مثلا لم يستحل حارا لكنه حار بمخالطة
ويفترقان بان احدهما يرى ان النار برزت من داخل الماء والثاني يرى انها
وردت عليه من خارجه وانما ادعاهم الى ذلك الحكم بامتناع كون شيء عن لا شيء
وامتناع صيرورة شيء شيئا آخر والشيخ لما فرغ عن تقرير المزاج اشتغل
بالتنبيه على فساد المذهبين فان القول بالمزاج لا يمكن مع القول بهما واحتج
على فساد المذهب الاول بان النارية الكثيرة التي ينفصل عن خشبة القضا
في ظاهر جرمها وباطنه لا يمكن ان يكون موجودة بالفعل في باطنها على سبيل الكمون
عند محرقة اياها بل لو لم يكن في القضا الا النارية الباقية بعد التجمد لامتنع التصديق
بوجودها بالفعل فيها وجود لا يدركه باللمس والسحق ولا يدرك باللمس والنظر فكيف
يمكن ان يصدق بوجود جميع تلك النارية التي انفصلت حال الاشتعال مع هذه
الباقية

الباقية وكذلك النارية الناشئة في الزجاج الذي لو كان قبل ذلك في الزجاج
موجودا لكانت مبصرا كما كان بعد البروز مبصرا اذ هو شفاف لا يمنع البصر عن النفوذ
فيه والاحساس بما في باطنه واعترض الامام عليه بان حرارة الادوية الحارة كالفرفيون
انما تكون لكثرة الاجزاء النارية التي لكنها لا تسخن بدن الحي عند انفعالها عنه
فيها مع انها غير ظاهرة للحس عند السحق والدق فلم لا يجوز ان يكون ههنا مثله فان قيل
ليس فيها اجزاء نارية لكنها تسخن بدن الحي عند انفعالها عنه بالخاصية قلنا كان
قولا بانه يسخن بالخاصية لا بالكيفية للمزاج وهذا بخلاف ما قاله الاطباء واجاب عنه
المص بان الاجزاء النارية التي في الفرفيون انما لا يظهر في الحس لكونها منكسرة الكيفية
للمزاج فان قالوا بمثله ههنا بعض ائمتهم والا لزمهم ما يدفع ابطال المذهب الثاني
بحجة اسوس المص ههنا سؤالا اول ان المسخونة تحدث عند الحركة العنيفة
العنيفة فيما يغلب فيه احد العناصر الثلثة الباقية من غير حصول نارية عنده تمكن
نفوذها فيه المستحصن كالمحكوك وهو الشيء اليابس الصلب الذي يماسه مثله مماسة عنيفة
كخشبتين تماسّتا بالشيء فان المحكوك منهما يحتر بل يحترق من غير نار فيه
وهو يغلب عليه الارضية وكالمتخلخل وهو الذي يحصل في وائه بالقدر رقيقا متخلخلا
كهواء الكير بالجاح المنفخ النفخ عليه ومنع الهواء الخارج من الدخول اليه فانه

يتسخن لا محالة وذلك لان الحركة الشديدة المقتضية لرقة القوام وتخلخله تقتضي
السخونة ايضا كالمخضخض وهو الجسم الرطب كالماء ونحوه الذي يخضخض تخضخضا شديدا
فانه يتسخن ايضا الثاني ان الماء يعين الثقل بانه اذا تسخن في آنائين احدهما
متخلخل اي متخلخل الجرم كالنحاس مثلا والثاني متخلخل اي مشتمل على الفرج والمسامات
الصغيرة كالخزف فلو كان التسخن بنفوذ الثالث النار في الثاني لوجب
ان يتسخن الذي في المتخلخل قبل الآخر لسهولة النفوذ فيه دون الآخر وليس الامر
كذلك الثالث ان الاناء المصموم المغدوم يجب على تقديرهم هذا المذهب ان يمتنع
عن تسخن ما فيه تسخنا بالغا لامتناع دخول شيء يعتد به فيه الا بعد خروج
شيء يعتد به منه اذ التداخل محال وليس كذلك الرابع القماقم الصياحة اذا
ملئت ماء وسد رأسها سدا محكما ووضعت على نار قوية فانها تنشق بعد صيرورة الماء
نارا وتصيح صيحة عظيمة هائلة ينفر عنه الدواب بحدوث السخونة والنار
في داخلها مع امتناع دخول النار فيها وخروج الماء منها يدل على الاستحالة والكون
معا وهذا الاستدلال لان مرجوها واحد الخامس ان الجمد يبرد ما يوضع فوقه والاجزاء
الباردة لا تتصعد بالطبع بل تنزل ولا فاسد فان هو الاستحالة ثم تختلف الامزجة
في الاعداد بحسب قربها وبعدها من الاعتدال فلو ان العناصر المتضادة اذا تصغرت
واخذت

واخذت وتفاعلت بكيفياتها واستقرت على كيفية وحدانية متشابهة واحدة حصل منها جهة
مناسبة للمبدأ الذي هو واحد في الذات واستحقت لاستعدادها ومناسبتها ان تفيض منه
عليها ما يحفظ تحفظا تركيبها ويقسرها على الاجتماع مدة ولولاه لتداعت سريعا الى الافتراق لمقتضى
طباعها ان تصغر العناصر وامتزاجها على مراتب متفاوتة وبذلك تتفاوت حال الامزجة بالقرب
والبعد مقيسة الى الاعتدال الحقيقي وبحسبها في الاستعداد للوحدة الموجبة للمناسبة فيفيض
الصور الفائضة عليها كمالا ونقصانا ولما كان المركب المعدني بعيد المزاج عن الاعتدال ضعيف الوحدة
استحق صورة ناقصة قليلة الاثر بعيدة المناسبة ولما كان النبات اقرب منه الى الاعتدال والوحدة
استحق صورة اكمل واكثر آثارا والحيوان اقرب الى الاعتدال والوحدة من النبات فاستحق صورة اشرف
واشبه بالمبدأ الفياض مع عدم تناهيها بحسب الشخص يعني ان الشخص من الامزجة غير متناهية لان
التراكيب الممكنة من العناصر الاربعة غير متناهية ويكون بحسب كل تركيب مزاج وان كان لكل نوع
من المركبات مزاج ذو عرض له حد في الافراط والتفريط اذا خرج عنهما لم يكن ذلك على النوع
النوع يعني ان كل نوع له مزاج يناسب آثاره وخواصه المطلوبة منه لكن ليس لهذا المزاج حد
معين لا يتجاوزه الى جانبيه اذ ليس افراد نوع واحد كالانسان مثلا على امزجة متفاوتة
في الحرارة وسائر الكيفيات كيف والشخص الواحد يتفاوت مزاجه في الكيفيات المتقابلة
بحسب السن المختلفة بل كل نوع من المركبات له مزاج مخصوص ليس حد في الافراط والتفريط

اذا بارد بها هلك لكن ذلك المزاج الواقع بين الطرفين يشتمل على ما لا يتناهى من الامزجة وبهذا
الاعتبار يتوهم بين الطرفين امتداد يسمى عرض المزاج النوعي فمزاج الانسان مثلا يحتمل زيادة
الحرارة الى حد معين لا يتجاوزه فاذا جاوز ذلك الحد من الحرارة لم يكن مزاج الانسان مثلا
بل ربما كان مزاج نوع آخر كالاسد مثلا فاذا حصل ذلك المزاج للانسان هلك وكذا يحتمل نقصان
الحرارة الى حد معين لا يتجاوزه فاذا جاوزه لم يكن مزاجه بل ربما كان نوع آخر كالثعلب مثلا فاذا
حصل ذلك المزاج للانسان هلك ايضا وكذا الحال في سائر الكيفيات وهي اي الامزجة
تسعة لان مقادير الكيفيات المتضادة في الممتزج ان كانت متساوية فهو المعتدل والا فهو
غير المعتدل اما خارج عن الاعتدال في كيفية مفردة وهي اربعة لان الخارج عن الاعتدال
في الحرارة فقط او البرودة او الرطوبة فقط او اليبوسة فقط واما خارج عن الاعتدال
في كيفيتين ولا يمكن في المتضادتين بل اما في الحرارة واليبوسة او في الحرارة والرطوبة او في
البرودة والرطوبة او في البرودة واليبوسة فهذه اربعة ايضا لان الخارج عن الاعتدال ثمانية
والمعتدل واحد فيكون الجميع تسعة والمعتدل لا يمكن وجوده لان اجزاءه متساوية في الميل
الى احيازها الطبيعية متقاومة فلا يقسر بعضها بعضا على الاجتماع الامتناع بغلبة بعض
الامور المتقاومة بعضا آخر منها وطباعها داعية الى الافتراق بالتوجه الى احيازها الطبيعية
الطبيعية المختلفة فيحصل الافتراق قبل حصول الفعل والانفعال فانه يستدعي مدة لانه حركة
من كيفية الى آخر

من كيفية الى آخر فلا يحصل بينها مزاج لتوقفه على حصول تلك الحركة وحدوثه بعد انقطاعها واجيب
بانه ربما يقع اجتماع الاجزاء لاسباب خارجية بحيث يكون المائلة الى العلو كالنار والهواء في جهة
السفل والمائلة الى السفل كالارض والماء في جهة العلو فيتمانع الاجزاء ويبقى مدة لتساوي قواها في الميول
ويبقى مجتمعة فيحصل المزاج بتفاعلها ثم يندر وجود ذلك المعتدل واما الامتناع فلا كيف وبقاء
الاجتماع قد يكون بمنفصل كاصل الاجتماع الذي لا بد له من مقتض سوى الاجزاء اذ السبب لبقاء النوع
الاجتماع عند مخصص في غلبة عنصر وقد يستدل بانه لو وجد المعتدل لكان له مكان طبيعي لما سبق
من ان كل جسم له مكان طبيعي ومكانه الطبيعي لا يجوز ان يكون مكان احد البسائط للزوم الترجيح
من غير مرجح ولا مكانا آخر غيره والا يلزم الخلاء مكانا قبل حدوث المركب واجيب بانه يجوز
ان يحصل له صورة نوعية يقتضي حصوله في مكان بعض البسائط وايضا لزوم الخلاء قبل حدوث
المركب ممنوع لجواز ان يكون مكانه طبيعيا لمركب آخر ومطلق المركب عندهم قديم وان كان كل واحد من
افراده حادثا كامنا او مكانا قسريا لبعض البسائط قد شغله بالتخلخل فسد الضرورة الخلاء والفاعل المختار
ان مكانه الطبيعي حيث اتفق وجوده فيه وقد مر تحقيق ذلك اقول ويرد على الوجهين انهما يدلان
على امتناع وجود مركب متساوي ميول البسائط لا على امتناع وجود مركب متساوي مقادير كيفياته الاول
اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد بالمعتدل ههنا هو الثاني دون الاول اذ لو كان
المراد بالمعتدل هو المعنى الاول لم ينحصر الخارج عن ميول البسائط منفيه بحسب الاعتدال في الاقسام
الثمانية المذكورة لان الخارج عن الاعتدال بهذا المعنى يمكن ان يكون كيفياته الاول متساوية فيكون

وذلك المركب ... المعتدل ... [illegible]

والدليل الدال على ... [illegible] ... كيفياته انتفاء المركب متساوي مقادير ... [illegible]

ميول بسايط متفاوتة بحسب تفاوتها في الكم والوضع وغير ذلك لتفاوت ابدانها عن امكنتها الطبيعية
على ما سنذكر فيما نقلناه من كلام المصادر وقد يطلق المعتدل على ما توفر عليه من مكيفات العناصر وكيفياتها القسط الذي
ينبغي له ويليق بحاله ويكون انسب بافعاله مثلا امثلة الاسد الحرارة والاقدام وفي الارنب الخوف
والجبن فيليق بالاول غلبة الحرارة وبالثاني غلبة البرودة ثم المعتدل بالمعنى الاول يقال له المعتدل الحقيقي
وبالمعنى الثاني المعتدل الذي يحمل له المعتدل الغرضي والطبي والاول مشتق من التعادل بمعنى التساوي
من الاربع فيكون احدها ما ينعت او البرد او الرطب او اليبس واما بكيفيتين غير متضادتين فيكون
احد وارطب او احد وايبس الى الاقسام التسعة تقسيما بحسب ما يوجبه العقل بادي او ابرد
وارطب او ابرد وايبس ففيه لعدم تسعة ان حمل على الاول لم يكن الموجود منها الا ثمانية على ما زعموا
وكان تقسيم المزاج الى الاقسام التسعة تقسيما بحسب ما يوجبه العقل في بادي الراي من غير [رجوع]
الى برهان لذا قال الشيخ في القانون والمزاج اما بحسب ما يوجبه القسمة العقلية بالنظر المطلق بحيث مضاف
الى شيء فهو على وجهين واحد الوجهين ان يكون المزاج معتدلا وان حمل على الثاني يكون جميع الاقسام
موجودة واعترض الكاتبي في شرح الملخص بان الخروج عن حد الاعتدال بالمعنى الثاني بكيفيتين
متضادتين ممكن بان يزيد الحرارة والبرودة جميعا على القدر اللايق بالممتزج او ينقص عنه وكذا
الرطوبة واليبوسة ولا يلزم من ذلك كون المتضادتين غالبتين ومغلوبتين معا كما في الخارج
عن الاعتدال الحقيقي لان المعتبر ثمة زيادة والنقصان ~~بالقياس~~ كل الى الاخرى وههنا على القدر
اللايق لا على الاخرى واذا جاز ذلك في الخروج اما ان يكون بكيفية او بكيفيتين او بثلث كيفيات

او بالكيفيات الاربع

او بالكيفيات الاربع جميعا والاول ثمانية اقسام حاصلة من ضرب اربعة اعني الكيفيات في اثنين اعني الزيادة
والنقصان والثاني اربعة وعشرون قسما لان الكيفيتين الخارجتين اما الحرارة مع البرودة او مع
الرطوبة او مع اليبوسة واما البرودة مع الرطوبة او مع اليبوسة واما الرطوبة مع اليبوسة فهذه ستة يضرب في اربع حالات
هي زيادة الكيفيتين ونقصانهما وزيادة الاولى مع نقصان الثانية وبالعكس والثالث
اثنان وثلثون قسما لان الخروج اما بالحرارة مع البرودة والرطوبة او مع البرودة واليبوسة
~~واما الرطوبة مع اليبوسة مع البرودة اما الرطوبة~~ او مع الرطوبة مع اليبوسة واما
الرطوبة مع اليبوسة فهذه البرودة مع اليبوسة والرطوبة يضرب اربعة يضرب في ثمان حالات
هي زيادة الكيفيات الثلث ونقصانها وزيادة كل من الثلث مع نقصان الاخريين ونقصان كل
[مع] زيادة الاخريين والرابع ستة عشر قسما على عدد الحالات الممكنة اعني زيادة كل من الكيفيات
الاربع او نقصانها او زيادة كل منها مع نقصان الثلث الباقية وبالعكس فهذه عشرة وزيادة
كل اثنين مع نقصان الاخريين وهي ستة لان الاثنين اما فاعلتان او منفعلتان واما
كل من الفاعلتين مع كل من المنفعلتين فمجموع الاقسام الممكنة ثمانون لا ثلثة وستون على ذكره
المعترض فانه جعل اقسام الخروج بكيفيتين ثمانية عشر لا اربعة وعشرين على ما ذكرنا وقال
المركب الثنائي من الكيفيات الاربع ستة وفي كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون الخروج
بالزيادة فيهما او بالنقصان فيهما او بالزيادة في احدهما والنقصان في الاخرى فيضرب الثلثة
في الستة فيرتقي الى ثمانية عشر وكذا جعل الاقسام الخروج بالكيفيات الاربع خمسة لا ستة

عند على ذكرناه قال ان كان الخروج في اربع كيفيات فاما ان يكون الخروج في كل منها بالزيادة او
بالنقصان او في بعضها بالزيادة وفي بعضها بالنقصان وح اما ان يكون الزيادة في كيفية او كيفيتين
او في ثلث كيفيات فاق سه خمسة وذالك ضبط منه لانه لما اعتبر في الخروج بكيفية
زيادة كل من الكيفيات ونقصانها وكذالك اعتبر ذالك في الخروج بثلث كيفيات
كان الواجب عليه ان يعتبر ذالك في الخروج بثلث كيفيات كان الواجب عليه ان
يعتبر ذالك في الخروج بكيفيتين وكذا في الخروج بالكيفيات الاربع
فانتقص بذالك الاهمال ستة اقسام الاول واحد عشر قسما من الثمانية واجيب
بان الاعتدال الطبي في المزاج مبني على التناسب بين الكيفيات على الوجه الذي ينبغي
فاذا كان اللايق بحال المركب ان يكون مثلا حرارته ضعف برودته ورطوبته ضعف
يبوسته فهذه النسبة ما دامت يكون محفوظة كان مزاجه معتدلا ولا يقدح في ذالك
ان يكون اجزاء الحارة مثلا عشرين والبارد عشرة والحارة ثلثين والبارد خمسة
عشر لعدم ذالك بما روعي فيه تلك النسبة وامكن ان يتركب منه نوع ذالك
المركب فلا ينضر ح بزيادة الاجزاء الحارة والبارد لكون المركب احر وابرد مما ينبغي
لان كون الحرارة ضعف البرودة وان كان باقيا مع تلك الزيادة كان المزاج معتدلا
وان لم يكن باقيا اما ان يكون الحرارة اقل من الضعف فيكون ابرد مما ينبغي او اكثر فيكون احر
مما ينبغي فظهر ان الخارج عن الاعتدال الطبي ثمانية كما ان الخارج عن الاعتدال الحقيقي كذالك الفصل

الفصل الثالث

احكام
في بقية الاجسام لما ذكر في الفصل الثاني اقسام الاجسام والجسد البحث
عنها لا البحث عن بعض احكامها ذكر في هذا الفصل بقية احكام الاجسام فقال ويشترك الاجسام
في وجوب التناهي اي الاجسام كلها متناهية الابعاد لوجوب التصاف ما فرض له زيادة انه غير مقايسته
بمثله مع فرض نقصانه عنه بمنع وجود بعد غير متناه لان ما فرض له ضد التناهي يجب ان يتصف
التناهي اي كل ما فرض انه غير متناه يلزم ان يكون متناهيا وكل ما يلزم من فرض وجوده عدمه
يكون مح فوجود بعد غير متناه يكون محالا واما قلنا ان كل ما فرض انه غير متناه يلزم ان يكون متناهيا
لان ما فرض انه غير متناه اذا قيس بمثله اي بما فرض ايضا انه غير متناه ومع فرض نقصانه عنه يلزم ان
يكون متناهيا وذالك بان نفرض من مبدا معين خطا غير متناه ونفرض خطا آخر غير متناه ايضا
بعد مبدا ذالك الخط بذراع مثلا ثم نطبق الثاني على الاول فلا بد وان ينقطع الثاني والا يلزم ان
يكون الناقص مثل الزائد وهو مح واذا انقطع الثاني يلزم ان يكون متناهيا فيلزم تناهيهما على تقدير
لا تناهيهما محالا وهذا هو برهان التطبيق المذكور في ابطال التسلسل وقد مر الكلام عليه سؤالا او
وجوابا او لحفظ النسبة بين ضلعي الزاوية وما اشتملا عليه مع وجوب التصاف الثاني به هذا آخر
بد ان تقريره ان كل زاوية فان لضلعيها نسبة الى ما اشتملا عليه بعد ما بينهما
زراعا اذا امتدا عشرين ذراعا كان بعد ما بينهما ح ذراعين واذا امتدا ثلثين ذراعا كان ثلثة
اذرع وعليه فقس وهذا معنى حفظ النسبة الى بعد ما بينهما ولا شك ان بعد ما بينهما متناه لكونه محصورا

والاول اي علمنا ... لا ... متناه ... ذراع
فيكون الطرفان ايضا متناهيين ...

وتلك النسبة محفوظة بالغا
ما بلغ بين اذا امتد عشرة
اذرع مثلا وكان بعد
ما بينهما ح

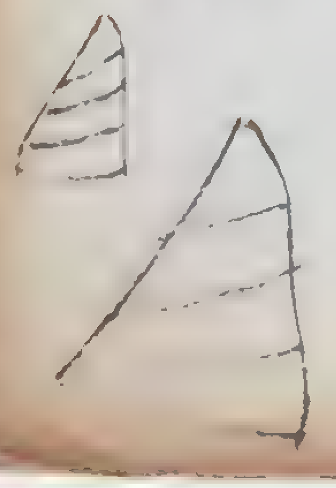

بين حاصرين فاذا ذهب الضلعان الى غير النهاية لزم ان يكون نسبة المتناهي اعني الامتداد
الاول وهو عشرة اذرع فهب هذا الفرض الى التناهي اعني البعد الاول وهو ذراع بالفرض كنسبة غير المتناهي
اعني الضلع الذاهب الى غير النهاية الى المتناهي اعني البعد ما بين الضلعين الذاهبين الى غير النهاية هف هذا
وقد قيل في شرح هذا المقام ان البين ومتناهية لان النسبة بين ضلعي الزاوية وما اشتمل الضلعان
عليه من البعد الواقع بينهما محفوظا بان يكون تزايد البعد بين الضلعين بحسب تزايد الضلعين اي اذا
كان طول كل من الضلعين ذراعا يكون البعد بينهما ذراعا اذا كان عشرة اذرع وعلى هذا ازداد البعد
بينهما بمقدار تزايدهما والبعد بين الضلعين متناه لكونه محصورا بين حاصرين فيلزم ان يكون الضلعان ايضا
على تقدير ذهابهما الى غير النهاية متناهيين لما ذكر وانما البعد ما بينهما الذي هو متناه بالضم فنقول
واصل هذا البرهان هو البرهان المسمى بالبرهان الترسي وهو ان يفرض محيط جسم مستدير كمحيط الترس مثلا
بل يفرض محيط دائرة ونقسمه ستة اقسام متساوية ويوصل بين كل نقطتين متقابلتين
تلك الاقسام فيحصل هناك خطوط ثلثة متقاطعة على مركز الدائرة هي اقطارها ويحصل
عند المركز ستة زوايا متساوية لان كل من القسي التي هي مقاديرها وكل واحدة من تلك الزوايا
ثلثي قايمة لان المركز بل كل نقطة نفرض على سطح محيط به اربع قوايم وقد قسمت ههنا الى ستة
متساوية فكانت كل واحدة ثلثي قايمة محيط بها ضلعان هما نصفا قطرين من تلك الاقطار و
وهذان الضلعان هما اللذان ذكرهما المص اعني ضلعي زاوية يكون الانفراج بينهما متساويا لامتدادهما
وذلك لانه افضى

وذلك انه اذا فصل من هذين الضلعين خطان متساويان ووصل بين المنفصلين بخط مستقيم يحدث
هناك مثلث متساوي الاضلاع لان مجموع زوايا المثلث متساوية لقايمتين فلما كان احديهما اعني التي
بين الضلعين ثلثا قايمة وجب ان يكون الزاويتان اللتان على القاعدة اعني الخط الواصل بين المنفصلين
المنفصلين متساويتين وبين لك ذلك فهي لزم ان يكون كل واحد منهما ثلثي قايمة ايضا فيكون الزوايا
الثلث متساوية فوجب ان يكون اضلاعه متساوية فاذا فرض ان كل واحد من الضلعين قد امتد عشرا
كان الانفراج بينهما عشرا ايضا وامتد مائة كان الانفراج مائة وهكذا واذا فرض انهما امتدا الى غير
النهاية وكان الانفراج بينهما موصوفا باللاتناهي قطعا فيلزم ان لا يتناهى محصورا بين حاصرين وانه
محال ولما وجب كون الانفراج بين الضلعين متناهيا وجب ان يكون امتدادهما ايضا متناهية فيكون
الابعاد ايضا متناهية لان المفروض امتدادهما بقدر الابعاد و لا يخفى على المتامل ان كلام القايل الاول
اجمالا ما لا يكاد يصح لان دعوى المساواة بين الضلعين والانفراج ما بينهما انما يصح ان لو قيد الزاوية
بانها بمقدار ثلثي القايمة او الضلعان بانهما ضلعا مثلث متساوي الاضلاع وحيث لا يقيد فالمراد
ثم وانه بالبرهان السلمي وهو ان يقال نفرض خطين ينفرجان كساقي مثلث بحيث يكون البعد بينهما

بعد عشرة بقدر ذهابهما ذراعا ذراعا وبقدر ذهابهما ذراعين ذراعين وعلى هذا القياس فاذا ذهبا الى غير
النهاية كان بينهما بعد غير متناه بالضرورة اشبه منه بالبرهان الترسي فنقول القايل الثاني
واصل هذا البرهان هو البرهان الترسي محل بحث وان كلام المص لا يمكن ان
عطف ان كلام قايل الاول

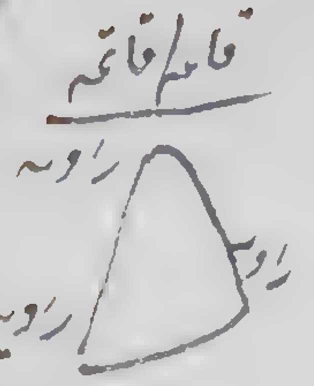

ان يحصل على احد هذين البرهانين لانه اطلق النسبة لم يقيدها بالمساواة ولا ان رده فيه الى القبول التي لابد منها
فيهما ... ان هذين البرهانين مع ما ذكرناه في شرح كلام المصنف يدل جميعها انما يدل على امتناع لاتناهي الابعاد
من جميع الجهات او من جهتين ولا يدل على امتناعه في جهة واحدة فلو جوز مجوز كونه غير متناهية لم يتم
ومع ذلك التحديد وجميعها ان الاستدلال انما تم من فرض امرين متنافيين كفرض وجود زيد وعدمه
فان وجود خط واصل بين الضلعين مستحيل مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين منهما
فهما ينتهيان بتينك النقطتين كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين الآخذ وذلك الخط الواصل والاتحاد
والتحدد وانتفاء القسمة فيه يدل على الوحدة اختلفوا في ان الاجسام متماثلة اي متحدة بالحقيقة وانما
الاختلاف بالعوارض او مختلفة بالحقيقة فذهب الاشاعرة الى انها متماثلة وهذا اصل يبتنى عليه
كثير من قواعد الاسلام كاثبات القادر المختار وكثير من احوال المبدأ والمعاد فان اختصاص
كل جسم بصفاته المعينة لابد ان يكون لمرجح مختار اذ نسبة الموجب الى الكل على السواء ولما جاز
على كل جسم ما يجوز على الآخر كالبرد على النار والحرق على السماء ثبت جواز ما نقل من المعجزات واحوال
القيامة ويبتنى هذا الاصل عندهم على ان اجزاء الجسم ليست الا الجواهر الفردة وانها متماثلة لا يتصور فيها
اختلاف حقيقة وقد يستدل بالوجوه الدالة ان الاجسام متقيدة استواؤها في الاعراض ملتبس بعضها بالبعض
ولو لا تماثلها لما كان كذلك واجيب بان هذه الدلالة انما يصح في حق من تصفح جميع الاجسام
... التبس كل واحد منها بكل ما عداها فانه قيل فالتبس الارحم بالعنب والآخذ بالظل ونافيها
بانه لم يلح عندنا

بالاعراض ويكون شاذا ... متساوية في الماهية واجيب ...

بانه لم يصح عندنا ان جرم النار قابل للكثافة الارضية وان جرم الفلك قابل للصفات المزاجية وهو
وقصة ابراهيم عليه السلام جزئية فلا يدل على الحكم الكلي وايضا فلم لا يجوز ان يقال ان الله تعالى خلق
في بدن ابراهيم عليه السلام كيفية عندها يستلذ مماسة النار كما في النعامة وعندنا ثم بتقدير
تسليم استواء الكل في قبول الاعراض فلا يلزم منه استواؤها في تمام الماهية لان الاشتراك
في اللوازم لا يدل على الاشتراك في الملزومات ودليلها ان الجسم لا معنى له الا الحاصل في الحيز
والاجسام كلها متساوية فيه فيكون متساوية في الماهية واجيب بان الحصول في الحيز ليس
ذات الجسم بل حكما من احكامه وقد ذكرنا ان التساوي في اللوازم لا يدل على التساوي في
الملزومات فقال المصنف في تلخيص المحصل الحد الدال على ماهية الجسم على اختلاف الاقوال
فيه واحد عند كل قوم بلا وقوع القسمة فيه ولذلك اتفق الكل على تماثله فان المختلفات اذا
اجتمعت في حد واحد وقع فيه التقسيم كما يقال الجسم اما القابل للابعاد او المشتمل عليها ويراد بهما
الطبيعي والتعليمي والنظام يقول بتخالفها لتخالف خواصها وذلك يوجب تخالف الانواع لا تخالف
المفهوم من الحد فالمصنف توهم ان المراد بتماثلها اتحادها في مفهوم الجسم وان كانت انواعا
مختلفة مندرجة تحته الضرورة قضت ببقائها وذهب الجمهور الى ان الاجسام باقية زمانين واكثر
بحكم الضرورة بمعنى انا نعلم بالضرورة ان كتبنا ودورنا وثيابنا ودوابنا وارضنا هي بعينها التي كانت
من غير تبدل في الذات بل ان كان ففي العوارض والصفات لا بمعنى الحس بانها باقية
ليرد الاعتراض بانه يجوز ان يكون ذلك بتجدد الامثال كما في الاعراض وعن النظام

ان الاجسام لا تبقى زمانين فقد زعم بعضهم ان قوله هذا مبني على ان الجسم عنده مجموع اعراض والعرض
عنده لا يبقى زمانين وقد ثبت على انه ليس مذهبه ان الجسم عرض بل مذهبه ان مثل اللون والطعم والرائحة
من الاعراض اجسام قائمة بانفسها وقال بعضهم ان ما ذكره فرع عدم بقاء الاعراض لما كان اجزاء
الاجسام ايضا عند النظام قيام الدليل على صحة بقائه فالتزم انها لا تبقى زمانين وانما هو
يتجدد الامثال وفيه انه مخالف لذلك لانه قال بان الاعدام من المؤثر غير معقول وانه لا نهاية للاجسام
حتى يقولوا انه ينتفي بطريان الضد ومذهبه ان الاجسام ينتفي عند القيمة القيامة فلا بد له من
القول بانها لا يبقى كما قيل في الاعراض قال المص ان هذا النقل عن النظام غير معتمد فقد قيل
انه قال باحتياج الاجسام الى المؤثر حال البقاء فذهب وهم النقلة الى انه لا يقول ببقائها
ويعني توهم السامعون ان حاجتها الى المؤثر كذلك لا يتصور الا اذا كانت متجددة غير باقية
فنقلوا عنه ما توهموه من كلامه لا ما قصد به من انها غير باقية بذاتها بل بمؤثرها ويجوز خلوها
عن الكيفيات المذوقة الطعوم والمرئية اي الالوان والاضواء والمشمومة اي الروائح كالهواء
فانه خال عن هذه الكيفيات لانا لا نحس بها وعدم الاحساس فيما من شانه ان يحس به من غير
مانع يقتضي النفي والا لادى الى السفسطة ونقلوا عن الشيخ ابي الحسن الاشعري خلافه وادعوا
انه قاس اللون على الكون بعد لا يمتنع خلو الجسم عن الكون امتنع خلوه عن اللون قياسا عليه
وكذلك قاس على قبل الاتصاف على ما بعده وقال كما امتنع خلو الجسم عن اللون بعد الاتصاف فان
العادة قد جرت بحدوث الالوان عقيب زوالها امتنع خلوها عنها قبل الاتصاف فيلزما

عليه ومنع

عليه ومنع القياس الاول بخلوه فان العادة الحكم الكون واللون عن الجامع والقياس الثاني
بالفرق بين الصورتين وهو ان امتناع الخلو بعد الاتصاف لانه موقوف
على طريان الضد وقبل الاتصاف لا يكون موقوفا عليه فان صح هذا ظهر الفرق
والا منعنا الحكم في الاصل وقلنا بجواز الخلو بعد الاتصاف على الاستدلال بالتمثيل
في امثال هذه المباحث التي يطلب بها اليقين مستبعد جدا لانه على تقدير تمامه
لا يفيد الا الظن ضعيفا ويجوز رؤيتها بشرط اللون وهو ضروري اختلفوا في ان الاجسام هل هي
مرئية بذواتها ام لا فذهب الحكماء الى انها ليست مرئية بذواتها بل مرئي اولا وبالذات هو الالوان
والاضواء القائمة بسطوح الاجسام ولا شك في الهواء لكنه غير مرئي لخلوه عنهما ثم العقل يحكم
الاجسام يحكم بان ما بين تلك السطوح جواهر ممتدة في الجهات اعني الاجسام فهي مرئية وبالعرض ثانيا
وذهب المتكلمون الى انها مرئية بذواتها واختار المص هذا المذهب وادعى الضرورة في ذلك واشار
الى الجواب عما قالوا في الهواء من انه غير مرئي لخلوه عن الاضواء والالوان بان رؤية الاجسام
مشروطة بتكيفها بهما واستدلت الاشاعرة بانا نرى الطويل والعريض والطول
لا يجوز ان يكون عرضا لانه يثبت كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى
فلو كان الطويل عرضا لكان على الجزء الواحد لاستحالة قيام العرض باكثر
من محل واحد فالجزء الموصوف بالطول يكون اكثر مقدارا مما ليس موصوفا به
فيكون الطويل قابلا للقسمة وهو [illegible] الطول [illegible]
محال

صرف وضعفه ظاهر والاجسام كلها حادثة لعدم انفكاكها من جزئيات متناهية حادثة فانها لا تخلو
عن الحركة والسكون وذلك لان كل جسم فله وضع مخصوص فان كان منفكا عن احدهما كان متحركا
وكل منهما حادث وهو ظاهر اما الحركة فلوجوه احدها انها تقتضي المسبوقية بالغير لكونها انتقالا
من حالة الى حال والانتقال من حالة الى الاخرى لابد ان يكون مسبوقا بحصول الحالة المنتقلة عنها
وهذا سبق زماني حيث لم يجامع فيه السابق المسبوق والمسبوق بالغير سبقا زمانيا مسبوق
بالعدم لان معنى عدم مجامعة السابق المسبوق هو ان يوجد السابق ولا يوجد المسبوق و
المسبوقية بالعدم وهو معنى الحدوث ههنا واعترض عليه بانكم ان اردتم ان تكون الحركة
مقتضية للمسبوقية بالغير انها تقتضي ان يكون ماهيتها مسبوقة بالغير فهو ممنوع وان اردتم به
انها تقتضي ان يكون كل جزئي وفرد منها مسبوقا بالغير فهو مسلم لكنه لا يقتضي حدوث ماهية الحركة
اذ يجوز ان يكون لها جزئيات متعاقبة غير متناهية ويكون قبل كل حركة جزئية حركة لا الى
نهاية ويكون ماهية الحركة قديمة محفوظة بتعاقب تلك الافراد التي كل واحد منها حادث
فلا يلزم من مسبوقية كل واحد منها بآخر منها ان يكون مجموع الجزئيات مسبوقا بشيء آخر غير
الجزئيات على معنى انه لا يوجد سوى ذلك الغير شيء من تلك الجزئيات حتى يلزم انقطاعها
فيكون الماهية ايضا حادثة مسبوقة بذلك الغير واجيب عنه تارة باثبات المقدمة الممنوعة
اعني قولكم الحركة تقتضي ان يكون ماهيتها مسبوقة بالغير وذلك بوجهين احدهما

ان ماهية الحركة

٥٩

ان ماهية الحركة مركبة من امر منقضي وامر متحصل لان الحركة لابد ان يكون ماهيتها منقسمة
الى اجزاء لا يجوز اجتماعها ولا شك ان الامر المتحصل مسبوق بالامر المنقضي
وماهية الحركة ~~حاصلة في كل واحد من الامر المنقضي والامر المتحصل~~ لا يتحصل الا بهما وايضا مسبوقة
بالامر المنقضي ضرورة ان مسبوقية الجزء يقتضي مسبوقية الكل ودفع بان ماهية الحركة حاصلة
في كل واحد من الامر المنقضي والامر المتحصل باقية معهما لان الحركة لا ينقسم الا الى اجزاء كل واحد منها
حركة وكل واحد منها حركة وكل واحد من المنقضي والمتحصل جزئي من جزئيات ماهية الحركة فهي
محفوظة بكل منها فلا يلزم من مسبوقية المتحصل بالمنقضي الا مسبوقية فرد من ماهية الحركة بفرد
آخر منها لا مسبوقية الماهية بغيرها من الماهيات وهكذا الحال اذا اقسم ذلك المنقضي والمتحصل
الى جزئيين يتقدم احدهما الى الآخر فان كل واحد من هذين الجزئين ايضا جزئي لماهية الحركة
الموجودة فيه وثانيهما ان كل جزئي من جزئيات الحركة لما كان حادثا كان مسبوقا بعدم ازلي فيجتمع
عدمات تلك الجزئيات ~~الغير المتناهية~~ في الازل فلا يوجد ماهية الحركة في الازل والا لوجدت
في ضمن جزئي من جزئيات الحركة فيجتمع وجود ذلك الجزئي وعدمه معا في الازل وانه محال ودفع ذلك
بان الازل ليس وقتا محدودا او زمانا مخصوصا اجتمع فيه عدمات تلك الجزئيات في الازل فلا يوجد
الحركات كلها حتى لو وجد فيه شيء منها جامع عدمه فيلزم اجتماع النقيضين بل معنى كونها
ازلية ان تلك العدمات لا بداية لها ولا تترتب بينها بخلاف وجوداتها فان لها بداية و

وترتبا فليس يفرض شيء من اجزاء الازل الا وينقطع فيه شيء من تلك المعدات التي لا بداية لها
بوجود من تلك الوجود وهو ليس لاجزاء انقطاع في جانب الماضي فاذا وجد في كل جزء منها
حركة وانقطع فيه عدمها لم يكن هناك محذور الا ان الوهم قاصر عن ادراك الازل فيحسب
انه وقت معين اجتمع فيه وجود الحركة مع عدمها وتارة بابطال التسلسل [illegible]
في قبل الافراد الغير المتناهية الحركة وذلك بعين ما سنذكره في المباحث من الدلالة على
تناهي جزئيات الحركة والسكون اقول الحق ان ما سلمه المعترض من حدوث كل جزئي
من جزئيات الحركة كاف للمستدل ههنا ولا حاجة له الى الاستدلال على حدوث ماهيتها فانه
مستقيم الدليل على ان جزئياتها متناهية عليه بان المقدمتين تثبت ما ادعاه من حدوث الاجسام
على ما سيظهر مع انه يثبت حدوث الماهية ايضا بعد ثبوت تينك المقدمتين لان الامور المتناهية
اذا كان كل منها حادثا كان مجموعها ايضا حادثا واذا كان مجموع جزئيات ماهية حادثا كانت الماهية
ايضا حادثة طريقة التطبيق وقد عرفتها في مبحث ابطال التسلسل وتقريرها ههنا ان نقول لو
كانت الحركة ازلية كان لنا ان نفرض من جزء معين منها كدورة معينة مثلا الى ما لا
بداية له جملة واحدة ونفرض ايضا من جزء قبلها بمقدار متناه كعشر دورات مثلا جملة
اخرى ثم نطبق الجملتين ونسوق الكلام الى ما مر وقد عرفت ان برهان التطبيق انما
يدل على امتناع لا تناهي الامور الموجودة معا وثانيها طريقة التضايف وتقريرها ان
الحركة يجب ان نفرض اجزاء بعضها سابقة وبعضها مسبوقة ولنجعلها دورات

فيحسب

وثانيها

مثلا لو كانت

مثلا لو كانت الحركة ازلية كانت تلك الدورات غير متناهية وامكن لنا ان ناخذ من دورة
معينة الى ما لا بداية له جملة فنقول له تلك الدورة التي هي الجزء الاخير وهذه السلسلة التي
لا تناهي لها موصوفة بالمسبوقية وليس موصوفا بالسابقية وكل واحد من اجزائها الا الاخير موصوف
بالمسبوقية والسابقية معا اذ لو وجد فيها سابق غير موصوف بالمسبوقية لانقطعت السلسلة
فكل سابق مسبوق من غير عكس كلي الا الجزء الاخير المذكور فيكون عدد المسبوقية ازيد من عدد السابقية
بواحد وانه من الاخير واما السكون فلانه لو كان قديما لامتنع زواله واللازم باطل اما الملازمة
فلانه وجودي قديم يمتنع زواله على ما مر لانه ان كان واجبا لذاته فظاهر امتناع عدمه وان كان ممكنا
كان مستندا الى الواجب بالذات دفعا للتسلسل ولا يكون ذلك الواجب مختارا لما مر من ان القديم
لا يستند الى المختار بل يكون موجبا فان لم يتوقف تاثيره في ذلك القديم على شرط اصلا بل يكون
ذاته كافيا في ايجاده لزم من عدمه عدم الواجب لانه يلزم ذاته من حيث هي هي وانتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم فيكون عدمه محالا وان توقف تاثيره فيه على شرط له فلا يكون ذلك
الشرط حادثا والا لكان القديم المشروط به احرى بالحدوث بل يكون ذلك الشرط ايضا
قديما ويعود الكلام فيه وفي صدوره من الواجب بلا شرط او بشرط ويلزم الانتهاء
الى ما يجب صدوره عن الواجب بلا اشتراط دفعا للتسلسل في الامور المترتبة الموجودة معا فلو عدم
هذه الصادر المنتهي اليه عدم الواجب ايضا واذا امتنع عدم كل الشرط مع امتناع عدم الموجب

م هذا الشرط

[illegible]

امتنع الحكماء تخصيص القديم بشرط ما مستند وحده ايضا وهكذا الى القديم الذي كلامنا فيه وهو المط
واما البطلان اللازم فبالاتفاق والدليل اما الاتفاق فلان الاجسام عند الحكماء منحصرة في الفلكيات
وحركاتها واجبة عندهم وفي العنصريات وحركتها جائزة فلا شيء من الاجسام يمتنع عليها الحركة
واما الاجسام من البسائط اما البسيطة فنجوز على كل جزء من البسيط ما يصح على الجزء الآخر
فيصح ان يماس يساره ويماس يمينه وبالعكس وهو الحركة واما المركبة من البسائط فيصح
على بسائطها الحركة على ما ذكرنا فيلزم فيها صحة الحركة على المركب ولو في الوضع واعترض
عليه بوجوه احدها انا لا نسلم ان السكون امر وجودي بل هو عدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا فاذا
كان ثابتا للجسم في الازل جاز زواله لان الامور العدمية الازلية يجوز زوالها كاعدام الحوادث اليومية
والجواب عن ذلك ان الكون الذي هو حصول الجسم في مكان امر محسوس فيكون موجودا او هو تمام ماهية
الحركة والسكون وامتيازهما بالعوارض الخارجية فيكون السكون موجودا كالحركة وقد ينقض
عنه بتغيير الدليل فيقال لو وجد جسم قديم يلزم احد الامرين اما ان يكون له كون قديم واما ان
يكون هناك قبل كل كون كون لا الى نهاية واللازم بقسميه باطل واما الملازمة فلان
الجسم لا بد له من كون فان وجد له كون غير مسبوق بآخر يلزم الاول لئلا يلزم خلو ذلك
الجسم عن الكون والا لزم الثاني وهو باطل واما بطلان القسم الاول فبما ثبت به حدوث الكون
واما بطلان القسم الثاني فبطريق التطبيق والتضعيف وثانيهما انا لا نسلم ان القديم لا يستند
الى المختار وقد مر الكلام عليه وثالثها انا لا نسلم ان الشرط الذي يتوقف عليه السكون القديم
ان الامور تام

يجب ان يكون

يجب ان يكون قديما حتى يعود الكلام فيه وفي صدوره عن الواجب لم لا يجوز ان يكون امرا عدميا ازليا
كعدم حادث مثلا فاذا وجد ذلك الحادث الذي هو الشرط زال السكون لزوال شرطه لا لزوال الواجب
حتى يحكم بامتناعه فان قيل هذا العدم الازلي ممكنا لكونه ممكنا لا بد ان يستند الى عدم الواجب
اعني عدم الممتنع اما بالابتداء او بواسطة ازلية كما ان الوجود الممكن الازلي لا بد ان يستند الى وجود
الواجب اما ابتداء او بواسطة ازلية دفعا للتسلسل فيكون زواله مستلزما لزوال الواجب اعني
العدم الواجب الذي انتهى اليه استناده فالمحذور لازم لم يندفع قلنا انواع الاعدام الازلية
الممكنة جاز ان يستند كل واحد منها الى عدم ازلي آخر ممكن من غير ان ينتهي الى عدم واجب
لممتنع
واجيب بان ترتب العدمات الممكنة ترتبا ذاتيا الى ما لا نهاية له وليس ذلك بمحال واما
تناهي جزئياتهما اي جزئيات الحركة والسكون فلان وجود ما لا نهاية محال للتطبيق
على ما تقرر في مبحث ابطال التسلسل اقول قد حققت في ذلك المبحث ان وجود ما لا نهاية مطلقا
ليس بمحال انما المحال ان يكون ما لا نهاية موجودا معا فجزئيات الحركة والسكون يمكن
ان يكون غير متناهية وجزئيات السكون ايضا اذا لم يجتمع في الوجود ولو صح كل حادث
بالاضافة فيه المتقدم بليس وزيادة المتصف باحدهما من حيث هو كذلك على المتصف بالآخر
فينقطع الناقص والزائد ايضا دليل آخر تقديره ان كل حادث موصوف بالاضافتين المتقابلتين هي
ان يكون سابقا على ما بعده وكونه لاحقا بما قبله والاعتبارات مختلفة وان كان في ذات
واحدة فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدأة من الآن مرتين احديهما من حيث كل واحد
الماضية

منها سابق والاخر بحيث هو بعينه لاحق كان السوابق واللواحق المتباينتان بالاعتبار
متطابقتين في الوجود ويجب زيادة المتصف باحدهما من حيث هو متصف به على المتصف
بالاخر اي يجب ان يكون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه
بواحدة وذلك لان المتضائفين الحقيقيين يجب تكافؤهما في العدد والحادث
الآني مسبوق بحادث فلا بد ان يكون في الحوادث الماضية سابق بحادث والازدياد عدد
المسبوقية بواحدة فاذن اللواحق متناهية في الماضي بوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق و
والسوابق الزائدة عليها بمقدار متناه اعني بواحدة متناهية ايضا فيلزم ان يتناهى ما فرض انه
غير متناه هف وهذا الدليل راجع الى التطبيق في الحقيقة مع قلة مؤنته في تحصيل الجملتين كانهما
حاصلتان في الخارج بلا عمل منا وقد مر مثل ذلك في مبحث ابطال التسلسل من ان كل
واحد من السلسلة علة باعتبار ومعلول باعتبار فكانهما جملتان متطابقتان في الخارج
احدهما بحسب العلية والاخر بحسب المعلولية والضرورة قضت بحدوث
ما لا ينفك عن حوادث متناهية لان تلك الحوادث المتناهية المتعاقبة لها اول
قطعا والاجسام لا ينفك عن تلك الحوادث لا يوجد قبل ذلك الاول
والا لكان منفكا عنها بالبداهة واذا لم يوجد قبله كان حادثا مثله فالاجسام حادثة
مثله فلا اشكال في قيام الاعراض الازلية وذلك بناء على ان المجردات لم يثبت عنده
فالاعراض القائمة بها حينئذ ثابتة عنده فينحصر الاعراض عنده في الجسمانيات والاشب

اي المجرد

بلغ [illegible]

ولا يثبت ان معروضاتها اعني الاجسام حادثة فثبت حدوثها اي الاعراض باسرها ولما
تبين حدوث الاجسام واعراضها اراد ان يشير الى اجوبة دلائل القائلين بقدمها على
تقدير الاول منها ان الاجسام لو كانت حادثة لتوقف حدوثها على امر حادث مختص
بوقت حدوثها اذ لو لم يتوقف عليه لزم الترجيح بلا مرجح لان الاختصاص حدوثها بذلك
الوقت دون ما عداه من الاوقات مع تساوي نسبتها الى جميع تلك الاوقات تخصيص
بوقت بلا مخصص والكلام في ذلك الامر الحادث واختصاصه بوقت معين كما في
الحادث الاول فيلزم التسلسل هف والجواب ان حدوثها لا يتوقف على امر مختص بوقت حدوثها
بل جميع ما لا بد منه لحدوثها حاصل في الازل واختص الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله ان اختصاص
حدوث الاجسام بوقت الحدوث دون ما عداه من الاوقات انما هو لاجل ان لا وقت
قبل ذلك الوقت فلا يلزم الترجيح فان الاوقات التي يطلب بها الترجيح هناك
معدومة اذ الزمان هناك موهوم ولا وجود له الا مع اول وجود العالم ولا تمايز بين
اجزائه الوهمية الا بمجرد التوهم فطلب المرجح في تلك الاجزاء بوقوع الايجاد في الاجزاء الوهمية
من الامور التخيلية الصرفة وانه غير مقبول اصلا واقول هذا الكلام على تقدير تمامه
انما يدل على ان لا يطلب وجه الترجيح فيما بين الاوقات التي قبل وقت الحدوث اذ لا
زمان هناك لا في الاوقات التي بعده فيلزم الترجيح بلا مرجح واجاب بعضهم بان اختصاص
الحدوث بذلك الوقت دون ما عداه لاجل تعلق الارادة القديمة فلم يلزم احد المحذورين

باختصاص الحدوث بذلك الوقت دون ما عداه من الاوقات التي بعده الى بعده

لا انه موقوف على امر آخر مخصص والالزم الترجيح بلا مرجح فان تعلق الارادة هو المخصص المرجح
وارد عليه ان ذلك التعلق اما ان يكون قديما او حادثا فان كان قديما وجب ان يكون المتعلق
به الذي يكفي في وجوده هذا التعلق ايضا قديما اذ لو اختص بوقت دون آخر لزم الترجيح
بلا مرجح لان الترجيح الحاصل من ذلك التعلق يعم الاوقات باسرها لا يقال لعل الارادة
القديمة تعلقت في الازل بوجوده في وقت معين فاذا حضر ذلك الوقت الذي
وجد بذلك التعلق القديم من غير احتياج الى امر حادث نقلنا الكلام اليه الى انه نقول
~~في توقف وجوده على حضوره ذلك الوقت الذي هو امر حادث والا~~ فان كان حدوثه
بتعلق امر حادث وهكذا فتسلسلت التعلقات الى ما لا نهاية فاما ان يلتزموا هذا التسلسل
في مقام المنع مع كونه خلاف مذهبهم واما ان يقولوا ان التعلق امر اعتباري فلا يحتاج
حدوثه الى تاثير الآثار القديم الاول البديهيه تشهد بان كل حادث وجوديا كان او عدميا يحتاج
الى ما يخصصه بوقت حدوثه قيل لو صح دليلهم هذا للزم ان يكون حادث اليومي
قديما لجريان الدليل بعينه لا يقال الحادث اليومي يستند الى الحوادث الفلكية
من الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية وكل منهما مسبوق بآخر لا الى نهاية
ومثل هذا التسلسل جائز بخلاف التسلسل في الامور المترتبة المجتمعة لانا نقول اذا سلم
جواز التسلسل في الحوادث المتعاقبة فلم لا يجوز ان يكون حدوث الاجسام مشروطا
بشرط مسبوق بآخر لا الى نهاية فيكون حدوث عالم الجسمانيات من المبدا القديم بتسلسل الحوادث
المتعاقبة

لانا نقول انه موقوف على حضور ذلك الوقت الا انه هو حدوث تعلق الارادة الاخرى حادث

المتعاقبة كما في الحوادث اليومية فان قيل التسلسل الشروط المتعاقبة انما يتصور فيما له مادة
يتوارد استعدادها بتوارد تلك الشروط عليها لقبول الحوادث المشروطة بتلك الشروط مسبوق بآخر
لا الى نهاية حتى اذا كمل الاستعداد فاض عليها من المبدا القديم ما هي مستعدة له وما سوى العالم
الجسماني ليس له مادة حتى يتصور توارد الشروط المعدة في حدوث العالم عليها قلنا لا نسلم
ان الشروط والحوادث المتعاقبة انما يتصور في الماديات اذ لم لا يكون تصورات متعاقبة لامر مجرد
عن المادة وتوابعها كل سابق منها شرط للاحق الى ان ينتهي الى ما هو شرط الحدوث العالم
الجسماني فيقدر هذا الدليل الثاني ان موجد الاجسام لا يجوز ان يكون مختارا لان المختار الذي يصح
منه الفعل والترك انما يفعل بقصد وميلان اليه فلا يختار ايجاد شيء ولا يميل اليه الا اذا كان
هناك ما يترجح به الايجاد على تركه بالقياس اليه فيكون الايجاد اولى به من تركه فيكون بالايجاد
محصلا لتلك الاولوية ومستكملا بها وكان بدون ذلك الايجاد ناقصا في ذاته وهذا باطل
فوجب ان يكون المبدا المؤثر في الاجسام موجبا والاثر الموجب القديم يجب ان يكون قديما
قيل يتجه عليه ان يقال الاثر الموجب القديم انما يكون قديما اذا صدر عنه بلا واسطة او
بواسطة قديمة اما اذا صدر عنه بواسطة حوادث متعاقبة الى غير النهاية فلا كالحوادث
اليومية على راي الحكماء الآن فيه التزام التسلسل في الحوادث الذي مخالف لراي المتكلمين
والجواب انا لا نسلم ان المختار لا يوجد شيئا الا اذا كان هناك ما به يترجح الايجاد على تركه

على الآخر بلا مرجح

بل المختار يرجح احد مقدوريه على الاخر على الاخذ بلا داع مرجح عنده بعضهم فان الان عبدة

ومن انفع منهم جوزوا ترجيح الفاعل المختار احد مقدوريه بلا مرجح يدعوه اليه ولذلك امكنهم

القول بان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض مع كونه فاعلا بالقصد والاختيار وتمسكوا في هذا

التجويز بقدح العطشان ورغيف الجائع وطريقي الهارب من السبع المساويات في جميع الجهات التي

يتصور الترجيح فيها وفرقوا بين الترجيح بلا مرجح وبين الترجيح بلا مرجح داع قالوا ان ترجيح احد المتساويين

من طرفي الممكن بلا سبب مرجح من خارج ضروري البطلان كيف ولو جوزناه ينسد باب اثبات

الصانع واما الترجيح من غير مرجح اي من مرجح غير داع لا من غير ذات متصف بالترجيح فليس بمحال

بل المؤيد اذا كان مختارا فهو يرجح بارادته احد مقدوريه واعترض عليهم بان المختار وان

رجح احد مقدوريه لكن اذا كان ارادته لاحدهما مساوية لارادته للآخر بالنظر الى ذاته فتوجه

ان يقال كيف اتصف باحدى الارادتين دون الاخرى فان استند ترجيح هذه الارادة الى ارادة

نقلنا الكلام اليها ولزم التسلسل في الارادات وان لم يستند الى شيء فقد ترجح احد المتساويين

على الآخر بلا سبب وان قيل الارادة واحدة لكن يتعدد تعلقها بحسب المرادات لزم التسلسل في

المتعلقات واما المعتزلة ومن يحذو حذوهم فادعوا ان الفعل الخالي عن الغرض

عبث والله تعالى منزه عنه ورجوع الغرض اليه محال لتعاليه عن المنافع والمضار فيكون

راجعا الى المخلوقات وهي رعاية لمصالح العباد والاحسان اليهم واما الحكماء فقد زعموا ان

البداهة تشهد

البداهة تشهد بان الفاعل المختار بذلك المعنى الذي ذكرناه لا يتصور منه فعل الا لغرض

فيكون مستكملا به ناقصا في ذاته فلذلك نفوا الاختيار بهذا المعنى عنه تعالى وانما قلنا نفوا

عنه الاختيار بهذا المعنى لان الاختيار بمعنى كونه بحيث ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل

ثابت له اتفاقا تقرير الدليل الثالث ان الاجسام مركبة من المادة قديمة والا افتقرت الى

المادة الأخرى لما ثبت من ان كل حادث له مادة وتسلسلت المواد ويلزم من قدم المادة

قدم الصورة لما ثبت من انها لا تخلو عن الصورة فيلزم قدم الجسم والجواب ان الجسم بسيط

كما هو عند الحس والمادة منتفية ولئن سلمنا تركبه من المادة والصورة فلا نسلم ان

المادة قديمة وما استدلوا به عليه فقد منعنا مقدماته ولا نسلم ايضا انها لا تخلو عن

الصورة ولم يتم دليله تقرير الدليل الرابع ان الزمان موجود قديم والا لكان عدمه

قبل وجوده قبلية لا يجامع فيها السابق المسبوق وهو السبق الزماني فيكون الزمان

موجودا حين ما فرض معدوما هف واذا كان الزمان قديما كانت الحركة التي هي مقداره

ايضا قديمة فكذا الجسم الذي هو محل الحركة والجواب انا لا نسلم ان الزمان موجود حتى يلزم

ان يكون حادثا او قديما بل هو امر موهوم كما مر هنا ولو سلم فتلك القبلية لا تستدعي

الزمان فان اجزاء الزمان متقدم بعضها على بعض بتلك القبلية وليس تقدمها بالزمان

وقد مر تحقيقه في بحث السبق واقسامه

الفصل الرابع في الجواهر المجردة اي المفارقة

عن المادة وقد سبق انها قسمان عقل ونفس اما العقل فلم يثبت دليل على امتناعه وما يقال من انه
لو وجد لشاركه الباري تعالى في التجرد ولزم تركب ذات الباري تعالى من الامر المشترك وما به يمتاز
عنه وهو محال ففساده ظاهر لان المشاركة في العوارض سيما في السلوب والاضافات لا تقتضي
التركيب في الذات وادلة وجوده منها قوله لقولهم استدل الحكماء على وجود العقل بوجوه منها
بيان الاول منها ان الممكن منحصر في العرض والجواهر الخمسة اعني الجسم والهيولى والصورة
والنفس والعقل واول ما يصدر عن الباري تعالى لا يمكن ان يكون عرضا ولا ان يكون احد الجواهر
سوى العقل فلو لم يكن العقل موجودا لم يوجد اول صادر عنه تعالى لزم ان يصدر عنه امران
والواحد لا يصدر عنه امران فان ذات الباري تعالى واحد من جميع الجهات
لا تكثر فيه اصلا لا في ذاته ولا في صفاته فانها عين ذاته واما ان الصورة والنفس لا يمكن
ان يكون احدهما هو الصادر الاول فلان كل واحدة منهما مشروطة في تاثيرها بالمادة واما
الصورة فلان تاثيرها موقوف على تشخصها وهو موقوف على المادة واما النفس فلانها انما تؤثر
بآلات جسمانية فلو كان المعلول الاول احدهما لكانت سابقة في تاثيرها على المادة لان
المادة على ذلك التقدير يكون معلولة لها اما ابتداء او بواسطة لامتناع استناد ما عدا الباري
تعالى والا لزم تعدد آثاره ولا يجوز ان يكون سابقة في تاثيرها على المادة اذ لا اسبق للمشروط
في تاثيره بما فرض لاحقا على ذلك اللاحق وعلى هذا ان يقول ولا اسبق للمشروط باللاحق في
تاثيره

في تاثيره اي لا اسبق للمشروط هو الصورة او النفس في تاثيره بما فرض لاحقا اعني المادة على ذلك
الامر الذي فرض لاحقا واما ان العرض لا يجوز ان يكون هو المعلول الاول لزم ان يكون سابقا عليه
لان العرض حينئذ يكون علة لموضوعه كما مر ولا يجوز ان يكون المشروط في وجوده بامر سابقا على ذلك الامر
وعلى هذا ان يقول او وجوده اي لا اسبق للمشروط هو العرض في وجوده بما فرض لاحقا في وجوده الذي
هو العرض بما فرض لاحقا اعني الموضوع عليه واما ان المادة لا يجوز ان يكون هي المعلول الاول فلانها لا
تصلح للتاثير فانها هي القابلة فقط فلو كانت هي المعلول الاول لما انتفت عنه صلاحية
التاثير والى هذا اشار بقوله والا لما انتفت صلاحية التاثير عنه اي كقولهم والا لما انتفت
صلاحية التاثير عنه في اثبات ان المعلول الاول لا يجوز ان يكون هو المادة وتذكير الضمير في عنه
باعتبار تاويل المادة بالمحل حينئذ يوجد في بعض النسخ بدل قوله الا لما انتفت قوله ولا لما انتفت وهو
حينئذ يكون عطفا على قوله للمشروط اي للمادة لو كانت هي المعلول الاول لزم ان يكون سابقة
على ما عداها لان ما سواها من الممكنات يجب ان تستند اليها اما ابتداء او بوسايط ولا اسبق لما انتفت
انتفت صلاحية التاثير عنه فلا يكون هي سابقة عليها اقول ويلوح تلخيص هذا الدليل ان
اول صادر عنه تعالى واحد مستقل بالوجود والتاثير وغير العقل ليس كذلك لانتفاء الوحدة في
الجسم والتاثير في الهيولى والاستقلال في الصورة والنفس والوجود في العرض لان المؤثر مختار
اشارة الى تزييف الدليل المذكور وذلك انا لا نسلم ان الباري تعالى واحد في جميع الجهات بل هو مختار
يتعدد ارادته او تعلقاتها تعلقاتها او هو موجب له حيثيات متعددة كالوجوب المطلق العرض

والمصدر الذي يكون علة لا زيادة ذاته على ذاته

لكون ارادة الباري امرا قديما وكون تعلقها حادثا

الى الارادة تعلقها

لوجوده الخارجي كالسلوب ههنا الحيثيات وان كانت امورا اعتبارية لا عينية يجوز ان يكون
منشا وعلة الذاتية فتعدد آثاره كما جوزتم تعدد آثار المعلول الاول بحسب الحيثيات الاعتبارية على ما مر
ولو سلم انه واحد من جميع الجهات فلا نسلم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد تكلمنا عليه فيما
سبق ولو سلم فلا نسلم ان الجسم مركب من الهيولى والصورة وقد مر ابطاله فلم لا يجوز ان يكون
الصادر الاول هو الجسم ولو سلم فلا نسلم ان الهيولى والصورة في تشخصها محتاجة الى الهيولى لم لا يجوز
هي المعلول الاول ولو سلم [illegible] ولو سلم فلا نسلم الهيولى في تشخصها ووجودها محتاجة الى الصورة فلم
لا يجوز ان يكون هي المعلول الاول وما قلتم في ابطاله من انها لا يصلح للتأثير [illegible] لا يقال ان الصادر
الاول يجب ان يكون علة لجميع ما بعده اما بواسطة او بغير واسطة فيلزم ان يكون الهيولى على ذلك
التقدير علة مؤثرة في مقبولها ويمتنع ان يكون الشيء الواحد بالنسبة الى واحد قابلا
وفاعلا معا لانا نقول هذا الامتناع ممنوع وقد تكلمنا على دليله كما مر ولو سلم فانما هو اذا كان القبول
والفعل من جهة واحدة فلم لا يجوز المادة قابلة لما بذاتها وفاعلا بواسطة امر آخر ولو سلم فلا نسلم ان الاول
ما يصدر عن الواجب يجب ان يكون احد الامور المذكورة فلم لا يجوز ان يكون صفة من صفات الواجب ويمنع
كون الصفة غير الذات ولو سلم ان الصفة [illegible] الذات فلم لا يجوز ان يكون هناك جوهر ليس بجسم
ولا مركب من جزئين ليس كجزئي الجسم اعني الهيولى والصورة فيجوز ان يكون الصادر الاول هو احد هذين
الجزئين لهذا الجوهر [illegible] قبل هذا الجوهر المركب لا يجوز ان يكون متحيزا بالذات

المتحيز بالذات

لان المتحيز بالذات ليس الا المكان او الجوهر الممتد في الجهات اعني الصورة الجسمية وما يتبعها في ذلك من محلها وما يحل
في محلها فيكون متحيزا الا في مكان ولا يجوز ان يكون نفسا لان جزء النفس لا يستقل بالتاثير والا لاستقلت
النفس به بل يكون عقلا وهو المطلوب وكونه مركبا لا يقدح فيه قلنا لا نسلم ان الجزء النفس لو استقل بالتاثير
لزم استقلال النفس به فان استقلال الجزء لا يستلزم استقلال الكل لجواز ان يحتاج الجزء الآخر في التاثير الى
امر خارج ويلزم من احتياجه احتياج الكل ولو سلم فلا نسلم ان النفس لا تؤثر الا بالآلات الجسمانية بل قد تؤثر بدونها
في بعض خوارق العادة كالمعجزة والكرامة والسحر من هذا القبيل على ما مر جوابه فان قيل فيكون مستغنية
عن المادة في الذات وفي الفعل ولا نعني بالعقل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغني عن المادة في ذاته وفي جميع
افعاله والمحتاج الى المادة في بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو النفس
ويكون ايجادها في اول المرتبة بدون الآلة وقولهم استدارة الحركة توجب الارادة المستلزمة
للتشبه بالكامل دليل آخر على اثبات العقول تقريره ان الاجرام السماوية ليس بعض اجزائها التي تفرض
اولى بما هو عليه من الوضع بحسب طبايعها لان الطبايع التي للاجزاء المفروضة متحدة فلا يقتضي امورا
مختلفة فلا يكون شيء من الاوضاع واجبا لشيء من طبايع الاجزاء المفروضة فالنقلة عنها جائزة
وتلك النقلة لا يتصور الا بالميل لما ستعرف فيجوز ان يكون في طبايعها ميل وما لم يمكن عليها سوى الحركة
المستديرة لم يمكن في طبايعها الا الميل المستدير لما امكن ان يكون فيها ميل مستدير وجب ان يكون
له مبدأ فيها اذ امكان الميل يستلزم امكان التحديد لكن القسري وقد ثبت عندهم انها يقبل تحديدا
قسريا فلا بد فيه من مبدأ ميل طبيعي ومع وجود مبدأ الميل المستدير في الجرم البسيط يمتنع ان يكون

عايق

فيه يعوقه عن ذلك الميل بحسب الطبع لان الطبيعة الواحدة لا يتصور كونها مقتضية بذاتها للشيء ولما يعوقها

عنه ايضا والعايق الخارج ايضا ممتنع اذ لا عايق عن الحركة المستديرة عن خارج الا ذو ميل مستقيم او مستدير

ايضا وما فيه من المستقيم والمستدير ويمتنع وجودهما في الاجرام الفلكية وذلك لان ما لا ميل فيه يتبدل بالاستدارة

فقط فلا يمنع ان الحركة المستديرة وما وجد فيه مبدا الميل وعدم العايق فالميل موجود بالفعل

فالاجرام السماوية متحركة بالاستدارة ثم ان تلك الحركة ارادية لانا قد بينا ان في الفلك ميلا

طبيعيا لحركة فلا يكون حركة قسرية مستندة الى امر خارج عنه فهي اما ارادية او طبيعية ولا يجوز

ان يكون طبيعية لان الفلك بحركته المستديرة يطلب وضعا ثم يتركه ويطلب شيئا ويتركه لا يتصور

بدون ارادة فان طلب شيء وتركه لا يكون الا باختلاف الاغراض وذلك لا يتم الا بالشعور

والارادة واما الطبع بلا ارادة فلا يجوز ان يكون طالبا لشيء وتاركا له وان كان في الوقتين لا

لا يقال لم لا يجوز ان يكون المطلوب بالطبع نفس الحركة وانما مطلوبة عند متروكة لانا نقول الحركة

لذاتها يقتضي التادي الى الغير فيكون المطلوب هو ذلك الغير فيتعين ان يكون ارادية فثبت

ان استدارة حركة الاجرام السماوية متوجبة ارادة التجدد وارادته يستلزم التشبه بالكامل

اي بالذات التي كالاتها حاصلة بالفعل لان الارادة يقتضي ان يكون للمريد مطلوب ممكن الحصول لان

طلب المحال محال وهو اما محسوس او معقول لا سبيل الى الاول لان طلب المحسوس اما ان يكون للجذب

او للدفع وجذب الملايم شهوة ودفع المنافر غضب وهما على الفلك محالان لانهما مختصان بالجسم الذي

ينفعل ويتغير عن حالة ملايمة الى حالة غير ملايمة وبالعكس والاجرام السماوية لا تتخرق ولا تلتئم

ولا تنكون ولا

تمييز

ولا تتكون ولا تفسد ولا تنمو ولا تذبل ولا تتخلخل ولا تتكاثف ولا تستحيل وبالجملة لا تتغير

عن حالة الى اخرى الا في اوضاعها التي لا يتصور كون بعضها ملايما وبعضها غير ملايم فتعين

الثاني وهو ان يكون المطلوب معقولا فالطالب اما ان يكون يريد نيل ذاته او نيل صفاته

او نيل التشبه باحدهما والا لما كان له تعلق المطلوب على التقدير بين الاول والثاني يلزم انقطاع الحركة

لان الذات او الصفة اما ان ينال في الجملة فيلزم الانقطاع الحركة محال لامتناع طلب

الحاصل واما ان لا ينال اصلا فلا بد من اليأس عن حصول ما هو ذاته فيلزم الانقطاع لكن

انقطاع الحركة محال لانها حافظة للزمان الذي يمتنع عليه العدم مطلقا اي سابقا

على وجوده ولاحقا عليه ولي ان يقول اذ طلب الحاصل فعلا او قوة يوجب الانقطاع

وعند الممكن محال اي طلب عند الممكن محال واراد بالحاصل بالفعل ما ينال في الجملة وبالحاصل

بالقوة ما لا ينال اصلا اسماه حاصلا بالقوة لكونه ممكن الحصول فتعين الثالث وهو ان يكون

الطلب لنيل التشبه المطلوب لا يجوز ان يكون تشبها مستقرا والا يلزم الانقطاع او طلب

الحاصل بل تشبها غير مستقر اي تشبها بعد تشبه بحيث ينقضي تشبه ويحصل آخر والا يحفظ

ويجب ان يحفظ ذلك بتعاقب الافراد الى غير نهاية والا يلزم الانقطاع فثبت ان المطلوب حصول

ما لا نهاية له غير متناهية بحركات الفلك يحصل بالتدريج فرادى وقد تم عند متناهية لئلا

يلزم انقطاع الحركة فيكون المطلوب موجودا متصفا بالفعل بصفات كمال غير متناهية

بتحدد الفلك فيتحرك بحركته الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل ويحصل له في كل وضع نسبة
المطلوب الذي هو بالفعل من كل الوجوه ولم يزل يزول وضع ويحصل آخر عند زوال نسبة ويحصل اخرى
ويحفظ كل منهما بنوع في الافراد ولا يجوز ان يكون هو الواحد والا لم يختلف الحركات فينبغي
ان يكون عقلا ويثبت بذلك تعدد العقول وهذه الحجة مدخولة المتوقفة على دوام
ما اوجبنا انقطاعه اي الدليل موقوف على دوام الحركة التي اوجبنا انقطاعها حين بينا
حدوثها وايضا موقوف على حصر افراد الطلب فيما ذكره وهو ممنوع لانا لا نم ان الطلب المحسوس
لا يكون الا للجذب او الدفع ولم لا يجوز ان يكون للمعرفة او التشبيه او غير ذلك مع المنازعة
في امتناع طلب المحال اي لا نم ان الطلب محال وايضا لا نم ان طبايع الاجزاء المفروضة
او النسبة للفلك لا يقتضي امورا مختلفة فان بعض الاجزاء يقتضي ان يكون بقرب
القطبين وبعضها يقتضي ان يكون بقرب المنطقة اذ لو لم يستند ذلك الى طبايعها لكان
ذلك بترجيح بلا مرجح وما يقال من ان ذلك الامر يعود الى الفاعل مدفوع بان نسبة
الفاعل الى الجميع سواء وعلى هذا الاصل يبتني كثير من قواعدهم ولو سلم فلا نم ان عدم
وجوب الوضع لطبايع الاجزاء المفروضة للفلك يستلزم جواز المنقلة كما لجواز ان يلحق
بجرم الفلك صورة نوعية مخالفة لطبيعة الاجزاء مقتضية لوضع معين لا يفارقه اصلا
فان قلت لا يقدح ذلك في صحة ما ادعيناه لان الاجزاء بالنظر الى طبايعها لا يكون

مقتضية لذاته

مقتضية لذلك الوضع فيجوز عليها الانتقال عنه قلت يكون تلك الصورة المذكورة امرا عايقا
خارجا عن طبايع الاجزاء فيبطل بنا على هذا الاحتمال حصر العايق الخارجي بعد ما ذكر في المبحث
المستقيم والمركب نعم يندفع ما قيل من ان عدم وجوب الوضع لطبايع الاجزاء يستلزم جواز
زواله عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زواله بحركة غير ما يقتضيه الوضع
بالنسبة اليه لان استلزامه لجواز الحركة بالنظر الى طبايعها ظاهر لا سترة فيه اذ لو لم تجز الحركة
عليها بالنظر الى طبايعها لكانت ممتنعة بالنظر اليها وامتناع حركتها بالنظر الى طبايعها عبارة
عن اقتضاء طبايعها الطبيعي لعدم حركتها اي لسكونها ومعناه وجوب الوضع لطبايع الاجزاء فلو لم تجز
الحركة بها لزم ان يجب الوضع بالنظر الى طبايعها هف وايضا فان النصف من الفلك فوق الافق
والنصف الآخر تحته فلو فرض ان ما سوى الفلك من العناصر والمركبات بحاله لا يتغير
اصلا فلا شك ان النصف الفوقاني من الفلك لا يقتضي طبيعة الفوقية ولا يأبى عن التحتية
وكذا النصف التحتاني منه لا يقتضي طبيعة التحتية ولا يأبى عن الفوقية والا لزم اختلاف
مقتضيات طبيعة واحدة بسيطة فبالنظر الى طبيعتهما يجوز ان يصير الفوقاني تحتانيا
والتحتاني فوقانيا وما ذلك الا لجواز الحركة عليها اذ المفروض ان ما سوى الفلك لا
لا يتبدل من حالة الى اخرى ولو سلم فلا نم ان الفلكيات لا يقبل الحركة المستقيمة فبطل
ما بنيتم عليه من امتناع الايقاف الخارجي وامتناع الخرق والالتيام والنقض في غير ذلك
مما ذكرتم في الادلة ولو سلم فلا نم ان ما يقبل الحركة القسرية لا بد فيه من مبدأ ميل طبيعي

فلو سلم فلا نسلم ان العايق عن الحركة المستديرة لا يكون الا اذا ميل مستقيم او مدبر كب لجواز ان يكون العايق
ذا ميل مستقيم مستدير اسار لها في القوة مخالف لها في الجهة ولو سلم فلا نسلم انه يلزم من عدم نيل
ذات المطلوب او صفة حصول الياس لان نيل انقطاع الطلب لا يجوز ان يدوم الرجاء ويكون
المطلوب او صفته ابدا غير قار ان يحفظ نوعه بتعاقب الافراد كما ذكرتم في التشبه ولو سلم فلا نسلم ان ذالك
المطلوب المتشبه ليس هو الواجب في قولكم والا لم يختلف الحركات في الجهات قلنا يجوز ان يكون ذالك
ذالك الاختلاف لاختلاف المقوابل في النوع او لاختلاف الكمال المشبه به في الواجب بحسب الاعتبارهم
ولو سلم فلا نسلم ان المطلوب الموصوف بصفات كمال غير متناهية هو العقل وانما يلزم ذالك لو كان
الاتصال في قطاع الاجتماع دون النف فيه وقولهم لا علية بين المتضايفين والا لامكن الممتنع او
علل الاقوى بالاضعف دليل آخر على اثبات العقل تقديره ان الجسم لا بد له من موجد وموجده لا يجوز
ان يكون جسما والا لكان اما حاويا او محويا لما تقرر عندهم من الافلاك والعناصر يحتوي بعضها على
بعض لا سبيل الى الاول لان الحاوي اذا كان علة موجدة للمحوي فلا بد ان يتقدم بوجوده ووجوبه على وجود
المحوي ووجوبه ما هو كاشد فاذا اعتبر وجود الحاوي في مرتبة لم يكن للمحوي في تلك المرتبة وجوب ووجود
ضرورة تاخره بالذات عن وجود ما هو علة له اعني الحاوي بل الامكان لانه لم يجب بعد ثم عدم الخلاء ان
في داخل الحاوي ووجود المحوي في داخله كان في تلك المرتبة وجب في داخل الحاوي وجود ما
المحوي في داخله كان مملوا بالمحوي فاذا وجد المحوي فيه في داخله انتفى الخلاء في داخله بل هما متلازمان
في التصور ايضا ضرورة انه اذا تصور عدم الخلاء في داخله فقد تصور وجود المحوي فيه

معنيهما ذيق بها كما لا يخفى وستوفر من المتلازمين ان المتلازمين لا يختلفان وجوبا وامكانا لان اختلافهما
في ذالك يوجب جواز الانفكاك بينهما واذا كان احدهما ممكنا غير واجب في مرتبة كان الآخر ايضا
ممكنا غير واجب فيها فعدم الخلاء يكون ممكنا في مرتبة وجود الحاوي كما ان وجود المحوي كذالك
ضرورة ان الخلاء ممتنع لذاته فيكون عدمه واجبا لذاته فلا يكون ممكنا في مرتبة ابدا لان
ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف وكذا الخلف المذكور على تقدير امكان الخلاء لازم اذا فرض ان
العلة هي الصورة الجسمية للجسم الحاوي لانه الجوهر الممتد في الاقطار الثلثة المحدد لمكان الجسم المحوي بحيث
اذا انتفى الخلاء في داخله كان مملوا بالمحوي البتة واذا وجد المحوي في داخله انتفى الخلاء في داخله
البتة فاذا اعتبر وجود تلك الصورة في مرتبة لم يكن للمحوي في تلك المرتبة وجوب لتأخره عنه
من البديهيات وكذا اذا فرض ان العلة هي هيولى الحاوي لانها متاخرة عن صورته لما تقرر
عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى فاذا اعتبر وجود الصورة الجسمية في مرتبة لم يكن للمحوي في
تلك المرتبة وجوب لتاخره بالذات عنها بمرتبتين وبمثل ذالك تبين ان الصورة النوعية للجسم الحاوي
ونفسه والاعراض القايمة به لا يمكن ان يكون شيء منها علة موجدة للمحوي وكذا لا سبيل الى
الثاني لان الحاوي اشرف من المحوي لكونه ابعد عما من شانه ان يفسد ويتغير واقوى
واعظم منه لاشتماله بحسب الصورة والمقدار على ما هو مثله مع زيادة والوهم لا يذهب الى

اصغر
لا تعليل الاشرف والاقوى والاعظم بما هو اخس واضعف واصغر ومثل ذلك يتبين انه لا يمكن ان يكون
جسما شيء مما يتعلق بالمحوى من الصورة والاعراض وغيرها علة للمحوى فتبين ان موجد الجسم لا يجوز ان
يكون جسما او جسمانيا فهو مفارق ذاتا وفعلا وهو اما الواجب او العقل والاول محال لما تقدم فتعين
الثانى وهو المطلوب وقوله لكن الامتناع الذاتى ان رفع الجواب على الدليل المذكور بتقدير ان لا يتم
ان الخلاء ممتنع لذاته لانه لو كان ممتنعا لذاته لكان عدمه واجبا لذاته لكن وجب عدمه بالذات
ينافى وجوب ما يلازمه بالغير والممتنع اعنى وجود المحوى فان المتلازمين لو وجب احدهما بالذات و
والآخر بالغير لامكن ارتفاع الواجب بالغير وامتنع ارتفاع الواجب بالذات وهو من البين ان
الشيئين اذا لم يمكن ارتفاع احدهما ... وامكن ارتفاع الآخر لامكن الانفكاك بينهما
فلا تلازم فلا تلازم كما اذا تحقق الانفكاك لكن احد المتنافيين اعنى وجود المحوى بالغير لكونه ممكنا ه
واقع فى نفس الامر فالمتلازم الآخر اعنى وجوب عدم الخلاء بالذات ليس بواقع فى نفس الامر فثبت
ان الخلاء ليس بممتنع بالذات وانما اقيم الدليل على المنع حتى صار معارضا فى المقدمة اعنى
امتناع الخلاء بالذات لانا قد برهن عليها فيما سبق قيل ان اردتم بقولكم وجوب عدم
الخلاء لذاته ينافى ما يلازمه اعنى وجود المحوى واجبا بغيره الذى انه ينافى كونه واجبا
بغيره الذى هو الحاوى فسلم لان وجوب المحوى بالحاوى يستلزم ان لا يكون عدم الخلاء
واجبا فى مرتبة وجود الحاوى ووجوبه كامر لكن قولكم وجوب المحوى بالغير واقع فى نفس الامر

ثم قلنا قد برهن

ثم قلنا قد برهنا على ان الحاوى لا يكون علة للمحوى وان اردتم انه ينافى كونه واجبا بغيره مطلقا
فلا نسلم المنافاة بينهما فان وجوب المحوى بعلة اخرى غير الحاوى لا يستلزم ان لا يكون عدم
الخلاء واجبا فى مرتبة وجود تلك العلة ووجوبها بل يستلزم ان يكون وجود المحوى ممكنا
فى تلك المرتبة ولا يلزم من امكانه فى تلك المرتبة امكان عدم الخلاء فيها لان الارتفاع
وجود المحوى فى تلك المرتبة لا يستلزم ان يكون ~~وجود المحوى~~ الخلاء حتى يلزم من امكان
الارتفاع امكان الخلاء فيلزم من ~~امكانه فى تلك المرتبة~~ ان لا يكون عدم الخلاء واجبا
بل ممكنا الا ترى انا اذا فرضنا ارتفاع المحوى والحاوى معا لم يكن هناك خلاء هو ممتنع
اعنى وجود مكان مع خلوه عما يشغله اما اذا فرضنا فرض حاو ليس فى داخله محوى كالمكان
الذى هو سطحه الباطن او البعد الوهمى او المفروض فى داخله خاليا عن الشاغل وهو الذى
دل البرهان على امتناعه واما الخلاء بمعنى عدم الحصر المحض اذا لم يكن محصور الشيء فليس
بممتنع كما سلف فظهر ان امكان الخلاء لازما لوجود المحوى بغير الحاوى فلا يكون امتناع
الخلاء بالذات منافيا لوجود المحوى بغير الحاوى فجاز ان يكون المحوى معلولا للعلة الاخرى
غير الحاوى وقولكم المتلازمان لا يتخالفان فى الوجوب بالذات ممنوع قولكم فى بيانه اذا لم
يمكن ارتفاع احد الشيئين وامكن ارتفاع الآخر امكن الانفكاك بينهما قلنا امكان

ارتفاع الآخر انما هو بالنظر الى ذاته وهو لا يقتضي جواز الانفكاك لجواز ان يكون للاول مقتضيا
لوجود ذلك الآخر كامتناع الانفكاك بين ذات الواجب ومعلوله الاول الا ترى ان امكان
ارتفاعه بالنظر الى ذاته لا يقتضي جواز الامكان للانفكاك عن الواجب وانما كان يقتضيه ان لو امكن
ارتفاعه بالنظر الى ذات الواجب وليس كذلك ضرورة ان وجوب المعلول مترتب على وجوب العلة و
تحقيقه ان الملزوم ينافي امكان ارتفاع اللازم عن الملزوم وانفكاكه عنه لا امكان
ارتفاع اللازم في نفسه فان هذا الامكان لا يستلزم الامكان الاول [illegible] لان حصول
اللازم في نفسه مفهوم وحصوله مع الملزوم مفهوم آخر فيكون ارتفاع حصول الاول مغاير الارتفاع
الحصول الثاني فجاز ان يكون احد الارتفاعين ممكنا والآخر مستحيلا بل لا نم الملازمة بين وجوب
المحوي وعدم الخلاء وسند المنع ما صورناه في تقرير المذكور اعني فرض ارتفاع المحوي مع الحاوي
معا فان احد المتلازمين اعني عدم الخلاء متحقق هنا مع انتفاء اللازم الآخر اعني وجود
المحوي هذا وقد يجاب عن اصل الاستدلال بانا نمنع الملازمة بين عدم الخلاء في داخل الحاوي بعد اعتبار
وجوده وبين وجود المحوي في داخله بعد ذلك الاعتبار فان الحاوي ليس علة المطلق المحوي معين
بل لمحوي معين فالمحوي المعين وان استلزم عدم الخلاء في داخل الحاوي الا ان عدم الخلاء
لا يستلزم المحوي المعين فلا يتحقق التلازم بينهما ولئن سلمنا الملازمة بينهما فلا نم

ان المتلازمين

ان المتلازمين يجب ان يتساويا في مرتبة الوجوب فانا قد بينا آنفا انه يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا
بالذات والآخر واجبا بالغير ولا شك ان الموجود الواجب بالغير لا يكون واجبا في مرتبة وجوب ذلك الغير نعم
يجب ان يكونا بحيث اذا وجد وجود احدهما في زمان وجد وجود الآخر في ذلك الزمان البتة
وان كان متأخرا عنه في المرتبة واما انه اذا وجب احدهما في مرتبة وجب الآخر في تلك المرتبة
فذلك غير واجب فيما هذه المقدمة مستدركة في البرهان اذ يكفي ان يقال لو كان الحاوي علة
للمحوي لتقدم عليه بالوجوب فقد وجب الحاوي ولم يجب وجود المحوي بعد لكن المحوي هو الذي يملأ
مقعر الحاوي فاذا لم يجب وجود المحوي لم يجب ملء مقعر الحاوي واذا لم يجب ملء مقعره لم يجب
عدم الخلاء بالضرورة ولقائل ان يقول ان اراد بقوله فقد وجب الحاوي ولم يجب وجود المحوي
بعد انه لم يجب في ذلك الزمان وجود المحوي فذلك مم وان اراد انه لم يجب في تلك المرتبة وجود
المحوي فذلك مسلم لكنه لا يجديه لانه لا يترتب عليه عدم وجوب عدم الخلاء على ما عرفت آنفا من ان
المتلازمين لا يجب تساويهما في مرتبة الوجوب سلمنا ذلك لكن لا نم ان الهيولى متأخرة عن
الصورة قولكم هي شريكة لعلة الهيولى قلنا لو سلم فبنوعها لا بشخصها وهي التي يكون يمكن ان
يعتبر وجودها في مرتبة سلمنا ذلك لكن لا نم ان الحاوي اقوى واعظم من المحوي لانه ربما كان
المحوي اكثر ثخانة بحيث يزيد على الحاوي بحسب المساحة فيكون اعظم منه مقدارا كما

مربوط بقوله لا نم الملازمة بين وجود المحوي وعدم الخلاء فتدبر [illegible]

الحادث المتكون منه قصدا ولا شك ان الوهم يذهب الى تعقل مثل هذا الحادث بمثل هذا النحو على ان استعدادات
الوهم لا عبرة لها في المقامات البرهانية دليل آخر على اثبات العقل تقريره ان موجد الجسم لا يجوز ان يكون
مقارنا للمادة لان تأثير المقارن لا يكون الا بمشاركة الوضع بالنسبة اليه على ما سبق من انه يشترط في تحقق
التأثير على التقدير الوضع والجسم قبل الايجاد لا وجود له ولا لاجزائه فضلا عن ان يكون له وضع بالنسبة الى موجده
موجده فموجد الجسم لا يكون الا امرا مفارقا في ذاته وفعله فهو اما الواجب او العقل لا سبيل الى
الاول فتعين الثاني وهو المطلوب فان قيل علة المركب لا يجب ان يكون علة لجزئيه معا بل يجب ان يكون
للجزء الاخير واجتماعه مع الآخر كما صرح به الشيخ في الاشارات وح يجوز ان يكون مادة الجسم
موجودة قبل الجسم مع صورة جسمية اخرى ويكون لها وضع بالنسبة الى الموجد المقارن فيوجد
هو في تلك المادة صورة جسمية اخرى يكون الجزء الاخير للجسم الذي هو اثر ذلك الموجد ولا شك
انه اذا كان لشيء مادة موجودة مكان وضع مادية بالقياس الى المؤثر صح الايجاد في ذلك الشيء
في تلك المادة والا لزم الذي لا يؤثر ذو وضع في ذي وضع اصلا اذ لا وضع له قبل وجوده وهو باطل
قطعا قلنا الكلام هنا في العلة الفاعلية المستقلة بالتأثير على معنى ان لا اثر لها في الفاعلية
غيرها ولا شك ان فاعل المركب بهذا المعنى يجب ان يكون فاعلا لكل واحد من جزئيه والا لكان
فاعل الجزء الاخير من ركائه اذ الكلام في المركب من الاجزاء الممكنة فلا يكون مستقلا بالتأثير

والجواب

والجواب ان اشتراط الوضع في تأثير المقارن لم يثبت وقد تكلمنا عليه وايضا بعض افعال النفس لا يتوقف
على الآلات الجسمانية فلا يشترط الوضع في تلك الافعال لم لا يجوز ان يكون ايجادها للجسم من هذا
القبيل دليل آخر تقريره ان علة اول الاجسام يجب ان يكون عقلا والا لكان اما واجبا فيلزم
صدور الكثير منه واما جسما فيلزم تقدم الشيء على نفسه اما اذا كان جسما او عرضا قائما به فظاهر
اما اذا كان نفسا فلان فعلها مشروط بالجسم فذلك الجسم اما الاول فيتقدم على نفسه ~~اما اذا كان~~ الجسم
بمرتبة واما الثاني فذلك لانه بمراتب واما اذا كان [illegible] مادة او صورة فلان كل منهما لا يمكن
ان يوجد الا مع الآخر فيجب ان يوجد الآخر حين يكون موجد الجسم الاول اذ لو لم يوجد الآخر
واوجد الجسم الآخر لم يكن ذلك الجسم الآخر الذي هو اثره اول الاجسام لتأخره عن الجسم الذي احدهما
جزء منه وقد تقرر عندهم ان ليس احدهما علة للآخر والجواب بعد الوقوف على ما مر من الاجوبة
الآخر في غاية الظهور واما النفس فهي كمال اول لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة وقد عرفت ان الجوهر آلي
المفارق عن المادة في ذاته دون فعله يسمى نفسا وقد يطلقون لفظ النفس على ما ليس مجرد بل مادي
كالنفس النباتية التي هي مبدأ افاعيل من التغذية والتنمية والتوليد والمثل والنفس الحيوانية التي
هي مبدأ الحس والحركة الارادية ويجعل النفس [illegible] اسما لها وللنفس الناطقة الانسانية فيفسرون
بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة والمراد بالكمال ما يكمل به النوع واما في ذاته ويسمى كمالا

اولا كهيئة السيف للحديد او في صفته ويسمى كمالا ثانيا كسائر ما يتبع النوع من العوارض مثل القطع للسيف
وقولهم اول يخرج عنه الكمالات الثانية المتاخرة عن تحصل نفس كتوابع الكمال الاول المحصل للنوع من العلم
والقدرة وغيرهما من الصفات المتفرعة على تحصيل الانواع في ذواتها وقولهم لجسم يخرج عنه الكمال الاول
للمجردات وقولهم طبيعي يخرج صور الاجسام الصناعية كهيئة السيف والسرير والكرسي وغيرهما وقولهم آلي
يخرج صور العناصر والمعدنيات اذ لا يظهر يصدر عنها افعالها بواسطة الآلات وقولهم ذي حيوة بالقوة
واراد وا به ما يمكن ان يصدر عنه ما يصدر عن الاحياء ولا يكون ذلك الصدور عنه دائما بل قد يكون بالقوة
لا ما يتبادر من ظاهر العبارة اعني ما يكون حيوته بالقوة اذ تخرج ح عن التعريف النفوس الحيوانية والانسانية
يخرج النفس السماوية على راي من يقول ان النفس انما هي للفلك الكلي وان ما فيه من الافلاك الجزئية بمنزلة
الآلات له فيكون جسما آليا لان ما يصدر عنه من التعقلات والحركات الارادية الذي هي اي عمل الحيوة
يكون دائما وبالفعل لا كافاعيل النبات والحيوان من التغذية والتنمية وتوليد المثل والادراك
والحركة الارادية والاه النطق اعني تعقل الكليات فانها ليست دائمة بل قد يكون بالقوة واما
على راي من يقول ان الكل فلك كبيرة نفس وانها ليست من الاجسام الآلية فلا حاجة الى هذا القيد
ولهذا لم يذكره الاكثرون واعترض عليه بانه ان اريد بما يصدر عن الاحياء ما يتوقف من الافعال
على الحيوة فلا يندرج فيها التغذية والتنمية والتوليد ولا تدخل في التعريف النفوس النباتية وان اريد

الافعال الصادرة

الافعال الصادرة عن الاحياء سواء توقفت على الحيوة او لا فان اريد جميعها يخرج عنه النفوس النباتية والنفوس
الحيوانية وان اريد بعضها دخل فيه صور البسائط والمعدنيات اذ يصدر منها بعض ما يصدر عن الاحياء واجيب
عنه بان المراد البعض وصور المعدنيات والبسائط خارجة عن التعريف بقيد الآلي فانها تفعل افعالها
بدون آلة تتوسط بينها وبين آثارها فان قيل فعلى ما ذكرتم من ان قيد ذي حيوة بالقوة لاخراج
النفس السماوية يكون قولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي يعني شاملا للارضية والسماوية تعالى التعريفهما به
وقد صرحوا بان اطلاق النفس عليهما بمجرد اشتراك اللفظ اذ الاول باعتبار افعال مختلفة والثاني باعتبار
فعل مستمر على نهج واحد وانه لا يتناولهما رسم واحد اذ لو اخذ الفلكي اختصر على مبدا فعل ما دخلت صور البسائط
والعنصريات وان اشترط القصد والارادة خرجت النفس النباتية وان اعتبر اختلاف الافعال خرجت
الفلكية قلنا مبنى هذا التصحيح على المذهب الصحيح وهو ان لكل فلك نفسا وليس للنفوس السماوية اختلاف
افعال والآلات لكن الشيخ ذكر في الشفاء ان النفس اسم لمبدا صدور افاعيل ليست على وتيرة واحدة
عادمة للارادة ولا خفاء في انه يعني شاملا لصالح التعريفها به على المذهبين لان فعل النفس السماوية
ليس فاعلا على نهج واحد عادم للارادة بل على انها مختلفة مع الارادة على راي وعلى نهج واحد مع الارادة على
الصحيح وان اريد ان يعرف كل واحدة من النفس النباتية والحيوانية والانسانية والفلكية على حدة
قيل النفس النباتية كمال اول لجسم طبيعي من جهة ما يتغذى وينمو فقط اي لا يحس ولا يتحرك بالارادة والنفس
الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي آلي يحس ويتحرك بالارادة اي لا يعقل الكليات والنفس الانسانية كمال لجسم طبيعي
آلي تعقل الكليات وتستنبط بالراي والنفس الفلكية كمال اول لجسم طبيعي ذي ادراك وحركة دائمين وعلم

واعلم انه قد ذكر في تعريف النفس عموما او خصوصا ليس تعريفا لها من حيث ماهيتها وجوهرها بل من حيث اضافتها
الى الجسم الذي هي نفس له اذ ليس لفظ النفس انما يطلق عليها من جهة تلك الاضافة فوجب ان يوخذ الجسم في تعريفها
في تعريفها كما يوخذ البناء في تعريف البانى من حيث انه بان وان لم يجز اخذه في حده من حيث انه انسان
ان ... ولما كان غرض الاهم من مباحث النفس معرفة النفس الانسانية اذ هي مرقاة الى ما هو اهم المهمات
اعني معرفة الصانع تعالى بما له من صفات العلى ولهذا اشتهر فيما بين طلاب اليقين من عرف نفسه فقد عرف
ربه شرع بعد تعريف النفس مطلقا في بيان احوال النفس الانسانية من انها مغايرة للمزاج والبدن و
اجزائه والالات ... البنات ... وانما جوهر مجرد متحد بالماهية في الافراد الانسانية
حادث لا تفنى بفناء البدن ولا تنتقل في الابدان وله تعقل الذات والاشياء بالالات ...
النبات في قوى التغذية والتنمية والتوليد وسائر الحيوان في قوى الادراكات الظاهرة والباطنة
واستدل على مغايرة النفس للمزاج دفعا لما توهمه بعض الناس من ان النفس عبارة عن المزاج الذي يحصل بتلاقي
البدن بوجوه الاول ان النفس الناطقة شرط في حصول المزاج لان المزاج واقع بين اضداد متنازعة
الى الانفكاك انما تجبرها على الاجتماع والتاليف النفس فيكون حصول المزاج موقوفا على الالتئام
والتاليف الموقوف على النفس فلو لم تكن النفس مغايرة للمزاج لزم الدور وفيه ان هذا انما يقوله
وهي مغايرة لما هي شرط فيه لا يستحق له الدور قيل ان المركب بمجرد استعداد لقبول كمالها
الاول من جهة مبادئها بجبت امتزاجها المختلفة فيلزم ان يكون الامزجة شرطا في حصول
كمالاتها الاولى فلو كانت النفس التي هي الكمال الاول شرطا في حصول المزاج يلزم الدور واجيب

بان نفس الابوين

٧٤

جدا ميكند

بان نفس الابوين تجمع بقواها اجزاء غذائية ثم تصيرها اخلاطا وهي تفرز من الاخلاط مادة المني وتجعلها
وتجعلها مستعدة لقبول قوة بها المادة تصير ... بصيرورة المادة بتلك القوة منيا ويكون
تلك القوة صورة حافظة لمزاج المنى فقط كالصور المعدنية ثم ان المنى لما وقع في الرحم
يتزايد كمالا لاجل استعدادات تكتسبها هناك الى ان يستعد لقبول نفس تصدر عنها
مع حفظ المادة الافعال النباتية فيجذب غذاء وينضفه الى تلك المادة فينمو ويتكامل البدن
الى ان يستعد لقبول نفس تصدر عنها مع ما تقدم الافعال الحيوانية ثم تتكامل الى ان يستعد
لقبول نفس ناطقة تصدر عنها جميع ما تقدم مع النطق وتدبير البدن الى ان يحل الاجل فقد انكشف
بما ذكر ان المزاج الواقع بين الاجزاء المنى اولا يتوقف على نفس الابوين ويتوقف عليه الصورة
الكمالية حافظة للتركيب وان المزاج الحاصل له في الرحم استعدادات تكتسبها هناك يتوقف
على تلك الصورة ويتوقف عليه الصورة الفاعلة للافعال النباتية وان المزاج الحاصل له بتكامل
التغذية والتنمية يتوقف على هذه الصورة التي هي نفس نباتية للمولود ويتوقف عليه الصورة
الفاعلة لافعال الحيوان وان المزاج الحاصل له بتكامل التغذية يتوقف على هذه الصورة التي
هي نفس حيوانية للمولود ويتوقف عليه تعلق النفس الناطقة التي هي مدبرة لمولود بايراد
الغذاء وحفظ المزاج الى حلول الاجل فيكون كل مزاج موقوفا على نفس ليست هي موقوفة على ذلك
المزاج بل على مزاج آخر سابق عليه فلا يلزم الدور ولقول ان من يزعم ان النفس هي المزاج
لا يزعم ان كل مزاج نفس بل يقول ان من الامزجة ما يبلغ من الكمال والقرب من الاعتدال

والقران

لما ان يصير مبدا الآثار ينبغي ان يثبتوا انتم لها النفس وتثبتونها امرا آخر وراء المزاج وليس هو الا المزاج و
وحصوله يتوقف على المزاج آخر بل على تحقيق الاضداد المتنازعة الى الانفكاك على الاجتماع والتأليف
الى حصول هذا المزاج الذي هو النفس وليس ذلك المزاج الا بنفخ حتى يلزم توقف النفس على
النفس على ان ذلك ايضا جائز غاية الامر انه يلزم توقف كل نفس على نفس اخرى سابقة عليها وتعدد
المادة لحفظ ان اللاحقة عليها ولا محذور في ذلك ايضا الثاني ان النفس والمزاج قد يتمانعان
في الاقتضاء فان كثيرا ما يريد النفس الحركة الى جهة والمزاج ممانع بان يقتضي السكون كالمانع
على الارض او يقتضي الحركة الى جهة اخرى كالصاعد الى موضع عال والتمانع في الاقتضاء يدل على تغاير المقتضي
واليه اشار بقوله وللممانعة في الاقتضاء واعترض عليه بان المانع للنفس في الحركة او في جهتها هو اجزاء
البدن فانها لثقلها تميل الى السفل فتمانع النفس في الحركة على وجه الارض وفي الصعود الى موضع
عال واما المزاج فانه كيفية من جنس الحرارة والبرودة فلا ممانعة في شيء منها الثالث ان النفس
يبقى عند بطلان المزاج فان زيدا مثلا له مزاج عند طفوليته لا يبقى ذلك المزاج عند بلوغه الى سن
الشباب ولا شك ان الباقي غير الزائل والى هذا اشار بقوله ولبطلان احدهما مع ثبوت الآخر وقد
يستدل بوجه آخر وهو انه لو كان مبدا الادراك اعني النفس هو المزاج لم يحصل ادراك باللمس لان
المزاج كيفية ملموسة فالوارد عليه ان كانت مثله شبيهة به لم ينفعل عنها فلا يدركها وان كانت
كيفية مضادة له انعدم بها فكيف يدركها ولما بين مغايرة النفس للمزاج اراد ان يبين مغايرتها
للبدن واجزائه وقواه فقال وهي مغايرة لما يقع الغفلة عنه لان الانسان لا يغفل عن ذاته اي

اي لا يخفى عن تصوره

والتمانع

اي لا يخفى عن تصوره وتصديق ثبوته في جميع حالاته وينبه على ذلك بان الانسان اذا كان
فطنا صحيحا وراجعا لا نغرفه في هذه الحالة لم يشك البتة في انه مدرك لذاته مثبت اياها
وكذا اذا تعطل حواسه الظاهرة والباطنة بالسكر لا يغفل عن ذاته ولا يلزم من تعقل النائم والسكران
والسكران ذاتيهما في حالة النوم والسكر ان يبقى ذلك التعقل على ذكرهما عند زوال العارض
ويغفل عن بدنه واعضائه الظاهرة والباطنة والقوة والحواس ليظهر ذلك بان يتوهم الانسان
انه خلق اول خلقه صحيح العقل والمزاج على هيئة لا يبصر شيئا من اجزائه ولا يتلامس اعضائه معلق
في هواء طلق لا حر فيه ولا برد فانه في هذه الحالة يغفل عن ظواهر البدن لانها لا تدرك الا بالحواس
وعن بواطنه لانها لا تدرك الا بالتشريح فيكون غافلا عن البدن ايضا وعن القوى والحواس باسرها
مع كونه مدركا لذاته ومثبتا فلا يكون ذاته شيئا منها ورد ذلك بان ذات الانسان عنده هي الا
الاجزاء الاصلية الجسمانية التي هي اجزاء البدن ولا نسلم انه لا يغفل عنها بل انما تغفل عن الاجزاء
الفضلية وعن الاعراض والقوى في الحالة فيما اقول فيه نظر لانه لو كان كذلك لا يغفل عن الاجزاء
الاصلية لكان عالما بانها ما هي لانا نقول يجب ان يعلمها بحقيقتها بل بوجه يمتاز عما عداها من
الاعضاء وعندها واكثر الناس لا يعلمون ذلك مع انهم يعلمون انفسهم بوجه يمتاز عما عداها
ومغايرة لما يقع المشاركة به يريد ان يبين مغايرة النفس للجسمية الممتدة في الجهات بانها

مشترکة فیما بین الاب والام ونفس کل احد لان ترکب فیهما غیره اقول فیه نظر لانه ان اراد بالجسمیة
طبیعتها الکلیة حتی یکون معنی الکلام ان نفس کل احد لیست طبیعة جسمیة کلیة فذلک مما
لا شبهة عند من له ادنی تمیز فکیف یجعل مسئلة وتدون وان اراد بها الجسم المتشخص فذلک اما هو البدن
بعینه ولیس مما یقع الشرکة فیه ومغایرة لما یقع التبدل فیه یرید ان یبین مغایرتها للجمیع مما ذکر
اعنی المزاج والبدن واجزاؤه واقواه والجسمیة بدلیل یعم الجمیع بانها متبدلة اما المزاج فانه قد یصیر
احد مما کان وابرد منه وایضا ارطب وایبس واما البدن واعضاؤه الجسمیة فانها تنمو وتذبل وقواه
ایضا یزید وینقص مع ان النفس باقیة بحالها من اول العمر الی اخره کما یحکم به البدیهة وغیر المتبدل غیر المتبدل
واعترض بان التبدل انما هو فی الاجزاء الفضلیة واعراضها دون الاجزاء الاصلیة التی هی النفس
اقول وایضا فیه منقوض بالحیوان والنبات فان ذات الفرس المخصوص لیس الا هذا الهیکل المخصوص المحسوس منه
ودائما فی التبدل بالتحلیل والاغتذاء بل بالنشو والنماء مع انا نعلم بدیهة ان ذاته باقیة ما دام حیوته
ولعل سر ذلک ان ذاته عبارة عن بعض ما نشاهد من هیکله مع تشخصات یعجز العقول عن تلخیصها
وذلک البعض مع تلک التشخصات لا یتبدل ولا یتغیر فی حیوته الا بعوارض لا مدخل لها فی تشخصها کالاجزاء
الاصلیة التی فی بدن الانسان فانها لا تبدل من اول العمر الی آخره الا بعوارض لا مدخل لها فی تشخصه وهی
جوهر مجرد یعنی ان النفس الناطقة لیست متحیزة لا بالذات ولا بالتبع فان قیل لما تبین من ان النفس مغایرة
للبدن واجزائه فقد تبین انها لیست جسما الا لکان عین البدن او جزءا منه ضرورة انها لیست

جسما منفصلا

جسما منفصلا عن البدن خارجا عنه ولما تبین انها لیست المزاج ولا القوی ولا الحواس تبین
انها لیست جسمانیة ایضا فقد علم مما سبق کونها مجردة بالمعنی الذی ذکره المجیب بانه ربما
یذهب الوهم الی انها جسم مجاور للبدن او انها عرض حال فیه غیر الاعراض المذکورة التجرد بها
عارضها یعنی ان عارض النفس الناطقة ای الصورة العقلیة المنطبعة فیها مجردة یلزم ان یکون
النفس الناطقة التی هی معروضة لها ایضا مجردة بیان الاول ان الصورة العقلیة قد یکون
مشترکة بین کثیرین مجردا کالکلیات التی نتصورها وکل ما هو مشترکة بین کثیرین یکون مجردة
الا انه لو لم یکن مجردا لکان مخصوصا بعوارض مادیة من مقدار معین وکیف معین وبیان
الثانی ان النفس الناطقة التی هی معروضة للصورة العقلیة لو لم یکن مجردة لکانت الصورة
العقلیة الحالة فیها غیر مجردة لان الاختصاص المحل بالمقدار المعین والاین المعین وغیر ذلک
ذلک فلا یکون ملائما لکل ما فی ذلک فلا یکون مشترکا بین کثیرین والوضع المعین یوجب
اختصاص الحال فیه واعترض علیه بانا لا نسلم ان العلم بارتسام صورة المعلوم فی العالم لجواز ان
یکون العلم باضافة الاشیاء الی النفس من دون ارتسام صورة فیها بل مجرد آخر فیلاحظها
النفس من هناک کما یدرک المدرکات الجزئیات فی الآلة بل لجواز ان یکون العلم مجرد
اضافة فمن غیر ان یرتسم صورة شیء فی شیء ولئن سلمناه لکن جاز ان لا یکون تلک الصورة
مساویة للمعلوم بالماهیة کنقش الفرس علی الجدار او حتی لا یکون هذه الصورة مجردا عند عدم ...

مخصوصا بعوارض مادیة
وأین معین ووضع معین وغیر ذلک
تدرک بها بدل

المجرد بالة هذه الصورة وليس يلزم من اتصاف هذه الصورة بالعوارض المادية ان لا يكون في الصورة
مجردا عنها سلمنا لكن لا نسلم ان اتصاف الناطقة بهذه العوارض يقتضي اتصاف ما يحل فيها
بها فان اتصاف المحل بصفة لا يوجب اتصاف ما حل فيه بها الا ترى ان الجسم المتصف بالبياض مع
ان الحركة الحالة به لا يتصف به سلمنا ذلك لكن اتصاف الصورة الحالة في النفس بهذه
العوارض من قبل محلها لا ينافي تجردها عنها بحسب ذاتها قيل السؤالان الاولان يندفعان
باثبات الوجود الذهني على الوجه الذي حققنا اقول انت خبير بان الوجود الذهني على ما حققناه
ليس بارتسام الصورة في الذهن وقيامها به فلا يتم الاستدلال وعدم انفكاكها دليلا آخر
على تجرد النفس الناطقة تقريره ان النفس الناطقة غير منقسمة ولا شيء من الماديات بغير منقسمة
منقسمة اما الصغرى فلان النفس الناطقة لا ينقسم لتعقل البسائط التي لا تنقسم ومحلها الذي
هو عاقل لها اعني النفس الناطقة لا ينقسم والا يلزم انقسام المعقول الغير المنقسم ضرورة انقسام
الحال بانقسام المحل اما انها تعقل البسائط فلانها تعقل النقطة والوحدة وغيرهما من البسائط
وايضا فانها تعقل حقيقة ما فان كانت بسيطة فذلك وان كانت مركبة فينتهي الى البسائط
لان كل كثيرة وان كانت غير متناهية لا بد فيها من واحد بالفعل لانه مبدؤها وتعقل الكل
بعد تعقل اجزائه قيل لعل ذلك الواحد بالفعل منقسم بالقوة اجيب بانه لا يجوز ان ينقسم
بالقوة الى اجزاء متى لغة بالماهية والا لكانت الاجزاء حاصلة بالفعل بل الى اجزاء انما تثبت

لا يجوز ان الاجزاء في المهية

ورود [illegible]
[illegible]

77

في المهية فيكون الصورة العقلية مثبتة بهذه في تمام الماهية ولا شك ان كل واحد من تلك الاجزاء
حاصل في العقل لحصول الكل وان حصول الماهية يتحقق بحصول واحد منها اذ لا معنى لتعقل الشيء
الا حصول ماهيته في العقل ففي الجزء الواحد كفاية عن الاجزاء الآخر في المعقولية فيكون العقلية
معروضة للزيادة والنقصان فلا يكون مجردا عن العوارض المادية ورد بان الذي ثبت
ان الصورة العقلية يجب ان يكون مجردة عن مواد جزئياتها المحسوسة وعن عوارضها والا
لم يكن مشتركة بينهما واما انها يجب تجردها عن جميع العوارض المادية فلا يكون واما الكبرى
فلان المادي اما جسم او ما يحل فيه وكل منهما منقسم ويرد عليه انا لا نسلم ان العلم بطريق الارتسام
ولو سلم فلا نسلم مساواة الصورة للمعلوم في تمام الماهية لو سلم فلا نسلم مساواتهما في الانقسام
وعدمه لانه من لوازم الوجود الخارجي وليس من لوازم الماهية حتى يلزم من التساوي
في الماهية التساوي فيه ولو سلم فلا نسلم ان انقسام المحل يوجب انقسام الحال فيه وقد مر
الكلام فيه بما لا مزيد عليه وايضا لا نسلم ان كل مادي منقسم فان النقطة مادية غير منقسمة اقول
فان قيل دليلهم مقلوب عليهم بان نقول النفس الناطقة منقسمة ولا شيء من المجردات بمنقسم اما
انها منقسمة فلانها تعقل الماهيات المركبة وهي منقسمة وانقسام الحال يستلزم انقسام المحل
قلنا انقسام الحال انما يستلزم انقسام المحل اذا كان ذلك الانقسام الى الاجزاء المقدارية د

وقوتها على ما يجد المفارقات يعني ان النفس الناطقة تقوى على معقولات غير المتناهية وقد سبق
ان افعال الماديات متناهية واجيب بان التعقل عبارة عن قبول النفس للصورة العقلية وهو
انفعال لا فعل وانفعالات الغير المتناهية جائزة على الجسمانيات كما في النفوس الفلكية المنطبعة
المنطبعة وهيولى الاجسام العنصرية اقول ولو سلم انه فعل فقولكم ان النفس تقوى على معقولات
غير متناهية ان اردتم به انها لا تنتهي الى معقول الا وهي تقوى على تعقل آخر بعده فالقوى
الجسمانية ايضا كذلك فان القوى الجسمانية الخيالية مثلا لا تنتهي في تصور الاشكال الى حد
الا وهي تقوى على تصور شكل آخر بعده وان عنيتم به انها تستحضر معقولات لا نهاية لها
دفعة واحدة فممنوع الا انها تدرك بديهة وانها مفهوما كليا ويلاحظ افراده الغير المتناهية في
ضمن ذلك المفهوم الكلي اجمالا والقوى الجسمانية لا تقدر على ذلك لا كما قلنا ذلك لانها
لا تقدر على تعقل الكلي فليرجع قولكم الى الوجه الاول وايضا فان النفس تدرك ذاتها و
وآلاتها وادراكاتها والمدركة الجسمانية ليس كذلك كالباصرة والسامعة والواهمة والخيال
لانه انما تتوهم تعقل بتوسط آلة آلة ولا يمكن توسطها بين الشيء وذاته وآلته وادراكاته
واجيب عن ذلك بانه لم لا يجوز ان يدرك بعض الجسمانيات ذاته وادراكاتها بغير
توسط آلة وكذا ما هو آلة لها في سائر الادراكات وللحصول لما عرضها بالنسبة الى ما لا تعقل

محلا منقطعا

محلا منقطعا يعني ان النفس غير حالة في جسم مثل قلب او دماغ او غيرهما لانه يحصل العارض للنفس الناطقة
بالنسبة الى ما تعقل محلا منقطعا اي لانه يحصل العلم للنفس الناطقة بالنسبة الى ما يفرض محلا لها منقطعا
اي في وقت دون وقت فلو كان لا دائما والحاصل ان النفس الناطقة تعقلها لبدنها وكذا الكلي
عضو من اعضائه حاصل في وقت دون وقت فلو كانت حالة في البدن او في عضو من اعضائه لكانت
دائمة التعقل له او غير متعقلة له اصلا وذلك لانه اما ان يكون في تعقل محلها حضوره بنفسه عندها
او لا بل يتوقف على حصول صورة اخرى مماثلة لمحلها كما في ادراك الامور الخارجية فان كان
الاول لزم الاول لوجوب وجود المعلول عند تمام العلة وان كان الثاني فلان حصول صورة اخرى
مماثلة له يستلزم اجتماع المثلين في مادة واحدة وهو محال ممتنع اقول يرد عليه انه يجوز ان لا يكفي
في تعقل محلها حضوره بنفسه عندها ولا يتوقف ايضا على حصول صورة اخرى مماثلة له بل يتوقف
على امر آخر كتوجه النفس وغيره من الشرائط ايضا فان المتعقل ان كان الجسم الذي هو محل الناطقة
كان اللازم ان يحل في ذلك الجسم صورة عقلية متماثلة له لا ان يحل في مادة واحدة صورتان
متماثلتان وكذا ان كان المتعقل هو المادة الجسم الذي هو محلها لزم ان يحل في تلك المادة صورة
مساوية لها في تمام الماهية لا ان يحل فيها صورتان متساويتان في تمام الماهية فان قيل
الكلام في متعقل هو الصورة الجسمية او النوعية الحالة في مادة الجسم الذي هو محل الناطقة فان

حصوله بدل

الذائقة حالة في تلك المادة قطعا فاذا ارتسم في الناطقة صورة عقلية مماثلة لتلك الصورة
الجسمية او النوعية كانت ايضا حالة في تلك المادة فيجتمع فيها صورتان جسميتان او نوعيتان
متماثلتان احدهما عينية والاخرى عقلية قلنا لا يلزم من حلول المثنى في آخر حلوله في
محل ذلك الآخر اذ المراد بالحلول هو الاختصاص الناعت فيجوز ان ينعت شيء آخر ولا
ينعت محله كالسرعة الحالة في الحركة فانها ليست حالة في محل الحركة لان الحركة يوصف
بالسرعة ولا يوصف الجسم بها ولو سلم فاجتماع المثلين انما يمتنع لاستلزامه ارتفاع الا
الامتياز بينهما وههنا الامتياز باق لان احدى الصورتين حالة في المادة بلا واسطة والا
والاخرى حالة فيها بواسطة وهذا القدر كاف في الامتياز بينهما اقول على انهما متمايزتان من وجه
وجه آخر ايضا وهو ان احدى الصورتين موجودة وجودا خارجيا والاخرى موجودة بوجود
عقلي وما يقال من ان حلول احد المثلين في الآخر محال كحلولهما في محل واحد ولا تمايز
بينهما ههنا ايضا لا بحسب الماهية ولوازمها ولا بحسب العوارض لتساوي نسبتها اليهما فوع يجاب
بان النسبة العارض الى محل متفرقة الحال للمحل ونسبة الحال متفارقة احدى الحالين
للآخر وهذا القدر كاف في تمايز ومنشأ هذا الوجه ايضا ان العلم بارتسام الصورة وقد
مر الكلام فيه على انه لو تم هذا الدليل لدل على ان النفس الناطقة اما عالمة بصفاتها
دائما او عند

دائما او عند عالمة بشيء منها اصلا وكلاهما باطلان كيف من الصفات النفس الناطقة معلومة
لها ولا بد ومن استحضارها اياها واجيب بان صفات النفس ولوازمها ينقسم الى
قسمين قسم يدركها لذاتها من غير صفات لا شيء مغاير لها لكونها مدركة للقسم
لذاتها وقسم يدركها بالقياس الى شيء مغاير لها لكونها مجردة عن المادة وعند
موجودة في الموضوع والنفس المدركة للقسم الاول انما كانت مدركة لذاتها دائما
وليست مدركة للقسم الثاني الا عند المقايسة لفقدان الشرط عند عدم المقايسة
فان قيل اذا كان ادراكها لذاتها من القسم الاول لزم ان يكون مدركة لادراكها
لذاتها وهكذا فيلزم علوم غير متناهية اقول ادراكها لادراكها لذاتها
ليس من القسم الاول لانه انما يحصل لها بالمقايسة الى غيرها اعني ادراكها
لذاتها فانه غير ذاتها فلا يلزم تعقله بقي ههنا شيء وهو ان ادراكها لذاتها
وان كان غير ذاتها لكنه حاضر عندها كحضور ذاتها فيلزمها من الصفات بالمقايسة
اليه ايضا يكون مدركة دائما لتحقق الحضور فيه والفرض انه كاف في الادراك
وما اجيب به من ان العلم بالعلم ليس امرا زائدا عليه اذ لو كان العلم بالصورة ا
العقلية لصورة اخرى مثلا وبتلك اياها فيلزم اجتماع صورتين متماثلتين في النفس
فلا يلزم علوم غير متناهية فليس بشيء لان العلم بالعلم وان لم يتوقف على حلول

صورة اخرى منتزعة مدركة منه لكنه مغاير له قطعا فيلزم المحذور ورد بانا نعلم بالضرورة
انه لا يدوم علمنا بكثير من الصفات الحقيقية القائمة بالنفس كالقدرة والشهوة والعلم
والشهوة وغيرها ولا يستلزم العارض استغناء المعروض يعني ان العارض النفس
الناطقة اي الصورة العقلية يكون مستغنية عن المادة واستغناء العارض يستلزم استغناء
المعروض لان الاحتياج المعروض الى شيء يستدعي احتياج عارضه اليه ولا يخفى ان هذا هو
الوجه الاول بعينه ولا استغناء التبعية يعني ان النفس الناطقة غير منطبعة في الجسم لان
القوة المنطبعة في الجسم تابعة في الضعف والكلال له لانها انما تعقل بواسطة الجسم فيكون
الجسم آلة لها ولا يعرض للآلة كلال الا ويعرض للقوة كلال لان اختلاف الشرط يقتضي اختلاف
المشروط كما تدرك في قوة الحس والحركة التي في البدن فانهما يضعفان بضعف البدن والنفس
الناطقة غير تابعة للجسم في الضعف والكلال فان الانسان بعد سن الانحطاط يقوى تعقله
ويزداد وان كانت الآلة البدنية في النقصان والانحطاط فان قيل الانسان في آخر سن
الشيخوخة قد يصير خرفا وينتقص تعقله فقد اختل قوة التعقل باختلال الآلة ~~اذ يجاز انه~~
فيكون حاله في الجسم قلنا ~~اختلال التعقل باختلال الآلة فيكون حاله في الجسم~~ قلنا اختلال التعقل
باختلال الآلة لا يدل على ان العاقل حال في الجسم عامل فيه بالآلة اذ يجوز ان يكون في سن الشيخوخة آخذ المرض تعقله
الذي هو بذاته بذاته اشتغاله بتدبير البدن واستغراقه فيه وان لم يكن حالا فيه بخلاف

استغناء

ازدياد التعقل

ازدياد التعقل عند الكلال فانه يدل على ان تعقله بنفسه لا بآلة بدنية ويرد عليه انه يجوز ان يضعف القوة
العاقلة لضعف البدن وكان ما يرى من ازدياد تعقلها بسبب التمرن واجتماع علوم كثيرة
عنده وبسبب التمرن والاعتياد فان جودة العاقلة ~~لضعف البدن وكان ما يرى من ازدياد~~
كما يكون بحسب القوة فقد تكون بحسب التمرن والادمان الا ترى ان المرتاض على فعل شيخ
يقدرون على ما لا يقدر عليه مثله الشبان الاقوياء في آخر سن الشيخوخة يستولي الضعف
على البدن وكذا على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة
وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصلة في زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة
وبذلك يقوى القوة العاقلة ولحصول الضد دليل آخر على ان النفس ليست قوة جسمانية
تقريره ان القوى المنطبعة في الاجسام تكل وتضعف عند توارد الافعال وتكررها خصوصا
افاعيل القوية الشاقة ويشهد بذلك التجربة والقياس اما التجربة فظاهرة بل نقول ربما يبلغ
وهن القوة حدا يعجز معه عن فعلها فان الباصرة بعد النظر في قرص الشمس بالاستقصاء
لا يدرك النور الضعيف والسامعة بعد سماع الرعد الشديد لا يسمع صوت الضعيف والشامة
بعد شم الرائحة القوية لا يحس الرائحة الضعيفة وكذا الذائقة واللامسة فكأن قوة
الحس قد بطلت بالوهن والكلال واما القياس فلان افاعيل تلك القوى لا يصدر عنها
الا عند انفعال موضوعات تلك القوى كتأثر محل الحس عن المحسوسات عند الاحساس
والانفعال انما يكون بقاهر يقهر طبيعة المنفعل ويمنعه عن المقاومة فيوهنه و

والفعل وان كان مقتضى طبيعة القوة لكنه لا يكون مقتضى الطبايع العناصر التي يتألف
موضوعات تلك القوة عنها فيكون تلك الطبايع مقهورة عليها مقاومة لتلك
القوى في افعالها والتقاوم والتنازع يقتضي الوهن فيهما جميعا وقد يحصل للنفس الناطقة
عند ذلك الوهن والكلال فانها قد لا تعقل عند توارد الافكار الموديه الى العلوم بل يقوى
بذلك الازدياد كمالا لها وانما قلنا قد لا يكمل النفس ولم يعقل ولا يعقل الا لان العاقلة اذا
كان تعقلها بمعاونة شيء من القوى الفكرية التي هي قوة بدنية فقد تضعف عن التعقل
لضعف معاونها لا لضعفها في ذاتها وكلا الوجهين ضعيف اما التجربة فلما قال الامام جاز
ان يكون العاقلة مخالفة بالنوع لسائر القوى مع كون الجميع بدنية فلا يبعد ح اختصاص
بالكلال دون بعض واما القياس فلانا لا نسلم ان افاعيل القوى الجسمانية لا يصدر عنها الا
عند انفعال موضوعاتها ودخولها تحت حد واحد يقتضي وحدتها ذهب جميع الحكماء كارسطو
ومن تابعه الى ان النفوس البشرية متحدة بالنوع وانما تختلف في الصفات والملكات لاختلاف
الامزجة والادوات واختاره المص وذهب بعضهم الى انها مختلفة بالماهية بمعنى انها
جنس تحته انواع مختلفة تحت كل نوع افراد متحدة بالماهية ويشبه ان يكون قوله
الناس معادن كمعادن الذهب والفضة وقوله الارواح جنود مجندة
فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف اشارة الى هذا قال الامام ان هذا المذهب
هو المختار عندنا واما بمعنى ان يكون كل فرد منها مخالفة بالماهية لسائر الافراد
حتى لا يشترك منها اثنان في الحقيقة فالظاهر انه لم يقل به احد واحتج المص على ما اختاره
بان النفوس

بعضها

بان النفوس البشرية داخلة تحت حد واحد وهذا يقتضي وحدتها بالنوع فان الامور المختلفة
بالماهية يمتنع ان يجمعها حد واحد واعترض عليه بان دخولها تحت حد واحد لا يقتضي وحدتها
بالنوع لجواز ان يكون ما يذكرونه في حدها حد الحقيقة الجنسية المشتركة بينها فان الحد
كما يكون للحقيقة النوعية كذلك يقول للحقيقة الجنسية ايضا وان ادعى ان هذا مقول
في جواب ما هو من الافراد وهو مطابق بفرض فهو ممنوع بل ربما يحتاج في ذلك الى ضم
مميز جوهري بل يجوز ان يكون ما يعقل من النفس ويجعل حدا لها عرضا عاما لانواع مختلفة
الحقيقة واختلاف العوارض لا يقتضي اختلافها اشارة الى جواب احتجاجهم على اختلافها بالماهية
تقريره انها مختلفة العوارض مثل الذكاء والبلادة والبخل والسخاوة والجبن والشجاعة
وليس ذلك الاختلاف بسبب المزاج وفي غاية الذكاء وقد يكون حار المزاج وفي غاية البلادة
وقد يكون بارد المزاج وفي غاية الذكاء وقد يكون بالعكس ايضا وقد يتبدل المزاج وهذه العوارض
يبقى بحالها فان الانسان الواحد قد يسخن مزاجه جدا ثم يبرد بعد ذلك وهو باق
على حلقة النفسانية وبلادته وذكائه فلو كان بالمزاج لاختلف باختلاف المزاج وايضا
قد يتبدل هذه العوارض مع بقاء المزاج بحاله فان الجبان اذا تكلف ايقاعه في المحارب
والثبات عليها يصير شجاعا والبخيل اذا تكلف بذل المال وداوم عليه يصير سخيا
والغضوب اذا تحلم وداوم عليه يكون حليما مع بقاء المزاج لاستمرت باستمراره وايضا

فلو كان هذه الامور مستندة
الى المزاج

بانا نجد شخصين متقاربين في المزاج غاية التقارب مع انهما متباينان في غاية التباين في الرحمة
والقسوة والكرم والبخل والعفة والفجور نعم انها ليست مستندة الى المزاج والبين في ذلك
الاختلاف بسبب الامور الخارجية كالتعلم من المعلم ومشاهدة من الابوين والاصحاب والاخوان اذ
ربما يتفق للانسان اجتماع هذه الاسباب الخارجة كلها للعفة مثلا مع كونه مياّلا
بجبلته الى الالهو الفجور وبعكس وقد يكون الابوان في غاية الخسة والذلة والولد في غاية
النزد والكرامة وبالعكس فظهر ان اختلاف في هذه الغرايز والاختلاف ليس مستند الى
اختلاف الالات البدنية واحوالها ولا الى الاسباب الخارجة فهو مستند الى ذوات
النفوس فيجب ان يكون مختلفة وتقرير الجواب انه يجوز ان يكون ذلك لاسباب اخر
لا نطلع على تفاصيلها مثل ما يدعيه الاحكاميون من الاوضاع الفلكية او يكون للتركيب
في تلك الاسباب من النفوس والامور البدنية والخارجة على وجوه مختلفة واتى شتى
فلما يقع الاتفاق فيها واذا وقع الاتفاق يقع على الندرة يتبعه التوافق في تلك العوارض
ولو كانت العوارض المختلفة مستندة الى ذوات النفوس وحدها لم يتصور تبدلها على نفس واحدة
وهي حادثة وهو ظاهر على قولنا وعلى القول الخصم لو كانت ازلية لزم اجتماع الضدين او بطلان
ما ثبت او ثبوت ما يمتنع ذهب ارسطو واتباعه الى ان النفس حادثة وهو موافق لما
ذهب اليه المليون وذهب افلاطون ومن قبله الى انها قديمة واختار المصنف الاول ولهذا
المتكلمون

ولهذا قال وهو

المليين

ولهذا قال وهو اي حدوث النفس على قولنا المليين لان الواجب تعالى فاعل بالاختيار على قولهم
والاثر المختار لا يكون قديما على ما سبق واما على قول الخصم فلان النفس لو كانت ازلية لزم احد
الامور الثلثة وهي اجتماع الضدين او بطلان ما ثبت او ثبوت ما يمتنع بيان الملازمة
ان النفس لو كانت قديمة فاما ان يكون في الازل واحدا او متعددا لا سبيل الى الاول لانها بعد
تعلق بالبدن اما ان يبقى على وحدتها وح يلزم ان يكون نفس زيد بعينها نفس عمرو ونفس
ما اتصف بالجبن والجود والبخل بعينها نفس ما اتصف بالاسراف والمتهور فيلزم اجتماع
الضدين وهو الامر الاول واما ان يكون تتكثر ولا يمكن التكثر الا بان يبطل النفس
الاولى الواحدة ويحدث نفوس اخر كثيرة فيلزم بطلان ما ثبت اعني النفس الاولى
وهو الامر الثاني وذلك باطل لما عرفت من ان القديم لا يجوز زواله مع ان
ذلك قول بحدوث النفس وانما قلنا لا يمكن ذلك الا ببطلان نفس وحدوث نفوس اخر
لان التكثر اما بالانقسام والتجزي او بزوال الواحد وحصول الكثير والاول لا يكون الا
بالمادة وبذلك اثبتوا الهيولى على ما سبق ومادة النفس هي البدن ولا بدن في الازل
لان المركبات العنصرية حادثة وفاقا ولو سلم فالكلام في النفوس المتعلقة بالابدان
الحادثة والهالكة وتمايزها في الازل بالابدان لا يتصور الا بانتقال منها الى هذه الابدان
وهو تناسخ وستعرف بطلانه ولا سبيل الى الثاني لانها على تقدير تعددها في

في الازل لا يكون متجردة بالنوع لما تقرر من ان ما ليس له مادة يكون نوعه منحصرا في شخصه لما سبق
من ان الاتي دما بالماهية والتكثر بالافراد انما يكون فيماله مادة ومادتها البدن ولا بدن في
الازل وتتم الكلام بما بعد انتفاء وهو الامر الثالث واعترض عليه بانه مبني على مقدمات قد
مر تزييفها في محل اثباتها وايضا وانما يتم بابطال التناسخ الموقوف على بيان حدوث النفس فيلزم
الدور وهي مع البدن على التساوي اي عدد النفوس مساو لعدد الابدان لا يزيد احدهما على
الاخر لانه لا يتعلق ببدن واحد الا نفس واحدة وذلك معلوم بالضرورة وكذا لا يتعلق نفس
واحدة الا ببدن واحد اما على سبيل الاجتماع فبالضرورة ايضا واما على سبيل الانتقال من بدن الى
بدن اخر فلانه لو انتقل نفس من بدن الى اخر لزم ان يجتمع فيه نفسان منتقلة وحادثة
لان حدوث النفس عن العلة القديمة يتوقف على حصول الاستعداد في القابل اعني البدن
وعند حصول الاستعداد في القابل يجب حدوث النفس لما تقرر من لزوم وجود المعلول عند تمام
العلة واعترض عليه بانه مع ابتنائه على كون المبدء موجبا لا مختارا مبني على حدوث النفس وقد
مر انه لا يتم بيانه الا بابطال التناسخ الموقوف على بيان حدوث النفس فيلزم الدور وايضا انحصار
الشرط لحدوث النفس في حدوث استعداد البدن ممنوع لجواز ان يكون مشروطا ايضا بان
لا تصادف استعداد البدن لتعلق النفس به نفسا موجودة فقد يبطل به بقائها في حال كمال ذلك
الاستعداد فلا يحدث فيه نفس اخرى لانتفاء الشرط الحدوث وقد يستدل بوجهين اخرين لا

يتوقفان

لا يتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة بالبدن لو كانت منتقلة اليه من بدن
اخر لزم ان يتذكر شيئا من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر
النفس الباقي كما كان واللازم باطل قطعا واعترض بان التذكر انما يلزم ان لو لم يكن المتعلق
به بذلك البدن شرطا والاستغراق في تدبير البدن الاخر مانعا وطول العهد منسيا
وثانيهما انها لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن اخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان
الهالكة على عدد الابدان الحادثة فقط والتالي باطل لما ثبت هذه فانه قد يحدث وباء عاما
فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار متطاولة بيان الملازمة انه لو هلك
بدنا كا بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احدى نفسي
الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما فيجتمع على بدن واحد نفسان
وان لم يكن هناك الا نفس واحدة وكانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم
تعلق النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالي ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه يجوز
انما يلزم ما ذكر ان لو كان التعلق ببدن اخر لازما البتة وعلى الفور واما اذا كان جايزا
او لازما ولو بعد حين فلا لجواز ان لا يتعلق النفوس الهالكين الكثيرة او يتعلق بعد
حدوث الابدان الكثيرة وما ذكر من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس بلازم

لان الابتهاج بالاتصال بالكمالات او التألم بالجهالات لا تشغل ويرد على الوجوه الثلاثة انها
انما يدل على ان النفس بعد مفارقة البدن لا ينتقل على بدن آخر انسانى ولا يدل على انها لا ينتقل
الى بدن حيوانى آخر من البهائم والسباع او غيرها على ما جوزه بعض التناسخية ويسمّاه مسخاً
ولا الى نبات ويسمّاه فسخاً ولا الى جماد على ما جوزه آخرون ويسمّاه رسخاً ولا الى جرم سماوى
على ما يراه بعض الفلاسفة ولا تفنى بفنائه اتفق القائلون بمغايرة النفس للبدن على انها
لا تفنى بفنائه ودليل المتكلمين على ذلك النصوص من الكتاب والسنة والاجماع الامة
وهى من الكثرة والظهور بحيث لا يفتقر الى الذكر واما الفلاسفة فقالوا يمتنع فناء النفس
اذ لو فنيت لكان لها محل يقوم به امكان فنائها ولا بد ان يكون ذلك المحل موجوداً لأنّا
لا نريد بالامكان الامكان الذى هو امر عدمى بل الامكان الاستعدادى الذى هو عرض موجود
فلا بد له من محل موجود ومحال ان يكون الشىء محلا لامكان وجود ما هو مباين القوام له
او امكان فساده عنه فان البديهة تحكم باستحالة ان يكون الشىء مستعد الحصول ما يباينه
له او لفساده عنه ولو جاز ذلك لجاز ان يكون الحجر مثلا مستعد الحصول النفس الناطقة
الانسانية له او لعدمها عنه بل الشىء انما يكون محلا لامكان وجود السواد به بحيث
اى مستعد العدم عنه كالجسم فانه محل لامكان وجود ما هو متعلق السواد فيه وهو

ما هو منفصل القوام عنه اى مستعد

بنظره لوجود

٨٤

السواد وفساده

نظره لوجود السواد فيه بحيث يكون متصفاً بالسواد حال وجوده فيه وكذا المحل بحيث يتصف به
اذا فسد باقياً بعينه ولما امتنع بقاء الشىء بعينه مع فساده امتنع لامكان فساده
امتنع كون الشىء محلا لامكان فساده ذاته فذلك المحل الذى يقوم به امكان فساد
النفس مغاير لها وليس بمباين لها فاما محل لها او حال فيها لا سبيل الى الثانى لاستلزامه
بقاء الحال مع فساد المحل ولا الى الاول لاستلزامه كون النفس ذات مادة تقوم بها فلم يكن
مجردة هف ولا يجوز ان يكون ذلك المحل هو البدن مجرداً لانا فرضناه قد فنى فان قيل
هذا الدليل انما يدل على امتناع فناء النفس بعد فناء البدن وليس فيه دلالة على انها لا تفنى مطلقاً
قلنا النفس الناطقة وان كانت مجردة فى ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له متصرفة فيه ليصير آلة
لها فى تحصيل كمالاتها فهذا الارتباط الذى بينهما هو جهة مفارقة النفس للبدن فمن هذه
هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان الاستعداد وجودها من حيث انها مفارقة
به النفس وحدوثها على معنى انه يكون مستعد الوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا
الاستعداد وجودها من حيث انها مفارقة له بل لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل
لاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه ولما توقف تعلقها على وجودها فى نفسها كان هذا الاستعداد
منسوباً اولا وبالذات الى تعلقها له اعنى وجودها من حيث انها متعلقة به ثانياً وبالعرض الى وجودها

في نفسها فهذا الاستعداد كاف لقضيان الوجود عليها متعلّقة به ولا حاجة في ذلك الى استعداد
استعداد منسوب اولا وبالذات الى وجودها في نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها
من حيث انها وجودها في نفسها مباينة وقد تبيّن ان الشيء مستعد لما هو مباين له
ومن هذه الجهة ايضا جاز ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس على معنى انه
يكون متعلق العدم النفس من حيث انها مدبرة له فيكون البدن محلا الاستعداد عدمها
من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل الاستعداد انقطاع
تدبيرها عنه لكن لمّا لم يتوقف انقطاع تدبيرها عنه على عدمها في انفسها لم يكن هذا الاستعداد
لعدمها في نفسها او لحصص منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي هذا
الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا بل لا بد له من استعداد آخر وقد تبيّن امتناع
قيامه بالبدن فقد ظهر الفرق بين امكان وجود النفس وامكان عدمها وان البدن
لا يجوز ان يكون محلا لامكانها الثاني مع انه محل لامكان الاول ويرد عليه جميع ما سبق
ما سبق ايراده في مبحث ان كل حادث مادي ولا نصير مبدأ صورة الآخر والابطل
ما اصلناه من التعادل وذهب بعضهم الى ان النفس الناطقة تفيض منها صورة نوعية
انسانية على البدن فيكون آلة لتصرفها في البدن واجزائه وقواها وهذا الكلام مبنيّ

عليه

مبنيّ عليه ومعناه ان النفس التي تعلقت ببدن وفاضت عنها صورة نوعية عليه
لا يفيض منها صورة نوعية لبدن آخر والا لكان النفس واحدة بدنان فيزيد عدد النفوس
فلا يتّحد بدنان وقد بيّنا انها متحد بدنان وتعقل بذاتها وتدرك بالآلات يعني ان النفس
الناطقة تدرك الكليات بذاتها لا بواسطة الآلات بل يرتسم صورها في ذاتها النفس
النفس وتدرك الجزئيات بالآلات اي بان يرتسم صورها في الآلات والانواع في ذات
مدرك الكليات في الاذهان هو النفس واما مدرك الجزئيات على وجه كونها جزئيات
فعند بعضهم واختاره المصنف وعند بعض الحواس والدليل على ان المدرك للجزئيات بجميع
هو النفس انا نحكم بين الكلي والجزئي والحاكم بين الشيئين لا بد ان يدركهما فالمدرك عن الانسان
لجميع الادراكات شيء واحد والمدرك للكليات هو النفس فلا بد ان يكون مدرك الجزئيات
ايضا اياها واما ان صور الكليات ترتسم في النفس دون قواها الجسمانية وصور الجزئيات في
قواها لا في ذاتها فقد سبق بيان الاول في مبحث تجرد النفس وبين الثاني بقوله للامتياز
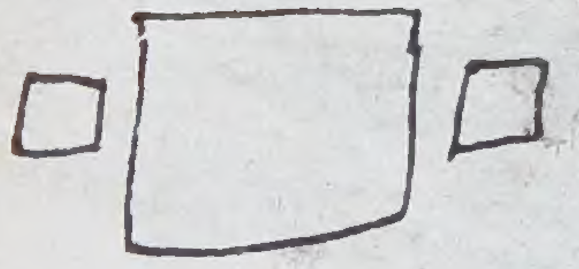
بين المختلفين وضعا من غير استناد وقد يتخيل مربعا مجنحا بمربعين منا وبين
في جميع الوجوه الا في ان احدهما على يمين المربع الوسط والآخر على يساره على هذا
الشكل 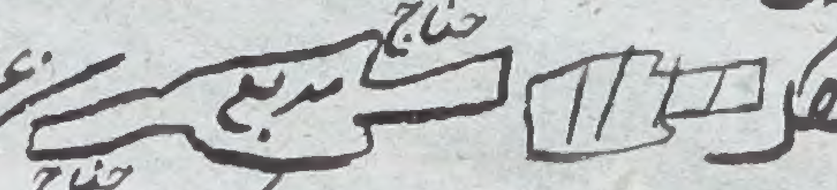

من غير استناد اي من غير ان يستند هذ
التخيل الى الخارج بان يرى هذا الشكل في الخارج بل يحصل بتخيله بمحض اختراعنا وتمييز بين

بناحية المختلفين في الوضع وليس هذا الامتياز بينهما بحسب الماهية ولوازمها وعوارضها
كالمقدار والشكل والسواد والبياض وغير ذلك لفرض تساويهما في جميع الوجوه بل
بالمحل بان يكون محل احدهما غير محل الآخر وليس هو هذا هو المحل الخارجي لان المفروض
انه لم يوجد في الخارج فتعين ان يكون بمحل الادراكي لذلك والمجرد لا يصلح ان يكون
محلا لذلك فتعين الآلة الجسمانية واعترض بان هذا انما يتم في المتخيلات المسماة
بالصورة دون المتوهمات التي هي معان جزئية فلو كان ادراك
النفس للجزئيات بمعونة الآلات لما ادركت النفس هويتها لامتناع توسط الآلة
الآلة في ذلك واللازم باطل بالضرورة وبالحس واجيب بان المفتقر الى توسط
الآلة هو ادراك الذي بطريق ارتسام الصورة واما ما لا يفتقر الى ارتسام الصورة
كادراك النفس ذاتها فلا يفتقر الى توسط آلة وقد يجاب بانهم صرحوا بان ادراك الجزئيات
المادية هو الذي يكون بالآلات واما ادراك الجزئيات المجردة كتصور النفس هويتها فلا
حاجة فيه الى الآلات الجسمانية وللنفس قوى تدرك بها غيرها هي الغاذية و
والنامية والمولدة واخرى اخص منها يحصل الادراك اما للجزئي او للكلي ثم اعلم ان للنفس
الناطقة قوى تشارك بها الحيوانات الاعجم والنبات وقوى اخرى اخص يحصل بها الادراك
الجزئي واما قوة العجم دون النباتات وهي الحواس الخمس الظاهرة والخمس الباطنة وهذه القوى

العقل

الحيوانات العجم خ ل

العقل يحصل بها الادراك الجزئي واما قوة اخرى اخص من الاوليين لانها تختص بالانسان وهي قوة
يحصل بها الادراك الكلي واما القوى التي تشترك فيها النبات والحيوانات الاعجم فاصولها ثلثة
اثنتان لاجل الشخص وهما الغاذية والنامية وواحدة لاجل النوع وهي المولدة وهذه القوى
الثلث تسمى نباتية لا لاختصاص النبات بها بل لانحصار قواه فيها وتسمى ايضا طبيعية واما
الغاذية فهي تحيل الغذاء الى مشاكلة المغتذي ويتم فعلها بافعال جزئية ثلثة احدها
تحصيل جوهر البدن وهو الدم والخلط الذي هو بالقوة القريبة من الفعل شبيهة بالعضو وقد
يختل به كما يقع في علة تسمى اطروفيا وهو عدم الغذاء والثاني الالزاق وقد يختل به كما يقع في
الاستسقاء اللحمي والثالث التشبيه بالمغتذي حتى في قوامه وقد يختل به كما في البرص والبهق
فان جوهر البدن والالزاق موجودان فيهما والتشبيه بالعضو غير موجود فهذه الافعال
الثلثة لا بد ان يكون لقوى ثلث لكن القوة الغاذية اي مجموعها او قوة اخرى تستخدم كل
واحدة منها والظاهر انها اسم لمجموع تلك القوى الثلث والقوة التي يصدر عنها التشبيه يسمونها
مغيرة ثانية وهي واحدة بالجنس في الانسان وغيره من المركبات التي لها اعضاء واجزاء
مختلفة بالحقيقة بمنزلة الاعضاء وتختلف بالنوع اذ في كل عضو منها قوة تغير الغذاء
الى تشبيه يخالف لتشبيه القوة الاخرى واما النامية فهي التي تداخل الغذاء بين اجزاء